السبت 6 نيسان 2019
العدد 3730 السنة الثالثة عشرة
Samedi 6 Avril 2019 no 3730 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

كلمات

حراك الجزائر... نظرة من داخل

استهلاكات سلعاتا: من 200 مليون دولار إلى 30 مليونًا! [4]

حزب الله يقاطع جنبلاط [2]

مؤسس ويكيليكس الخناق الأميركي يضيق

[18 ـ 19]

حذّر موقع «ويكيليكس» من أن السلطة الإكوادورية وافقت على إلغاء لجوء مؤسسه، جوليان اسانج، في سفارة الإكوادور في لندن (أ ف ب)

قضية

«مزراب» التعليم المهني: **التعاقد مهنة من لا مهنة له!**

6

الجزائر

الشارع يرفض «المسار الدستوري»: خيارات الجيش... أحلاها مرّ!

15

تقرير

المتديّنون الإسرائيليّون: **خَراجهم عائد إلى نتنياهو**

19

قضية اليوم

حزب الله يقاطع جنبلاط

قرّر حزب الله مقاطعة النائب السابق وليد جنبلاط إلى أجلٍ غير مسمّى، بعد مواقفه المتكرّرة من أزمة النازحين السوريين وإصدار الوزير وائل أبو فاعور قراراً مخالفاً للقانون يلغي فيه قرار وزير الصناعة السابق حسين الحاج حسن بمنح ترخيص لإنشاء مجمع صناعي في عين دارة

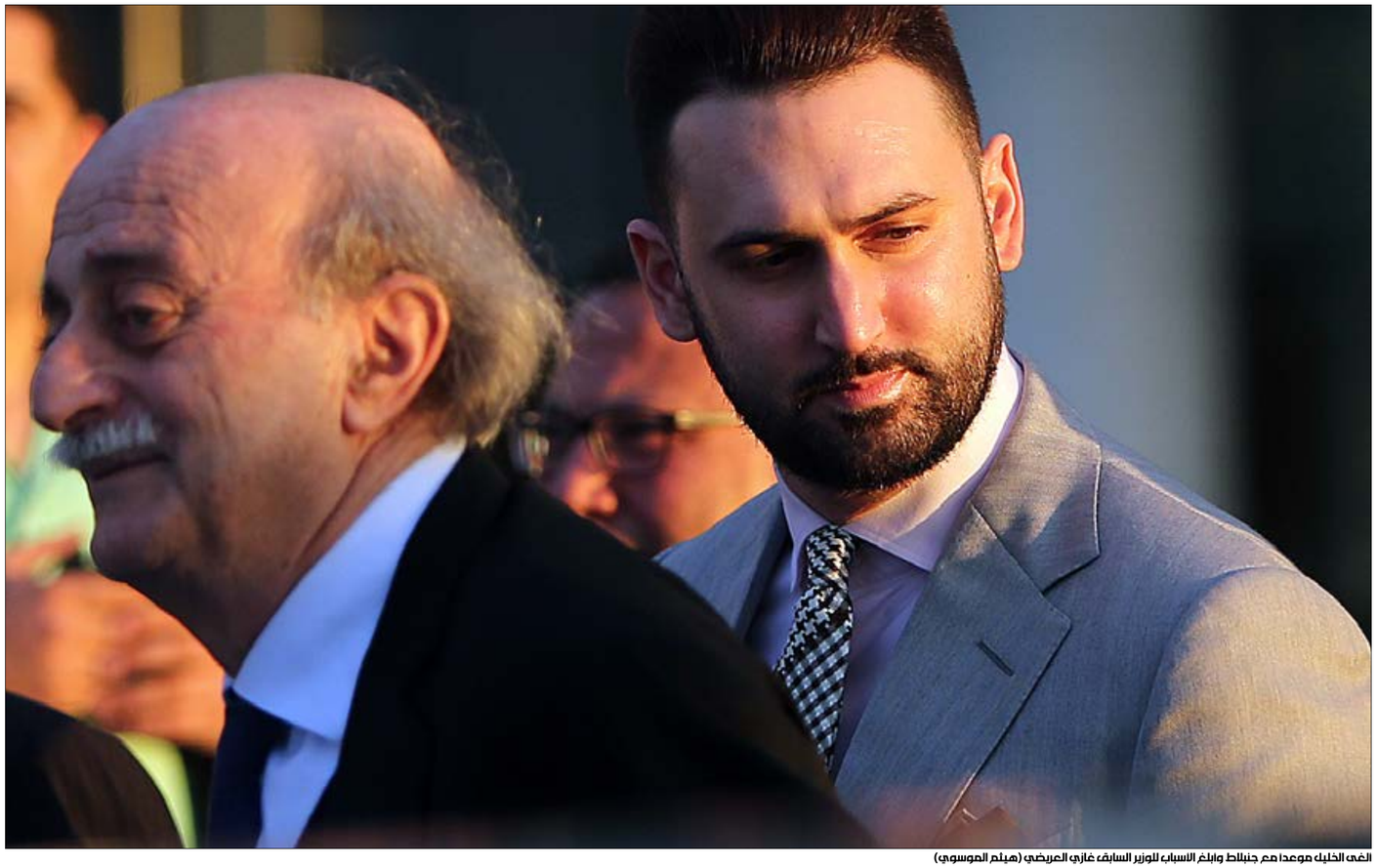

الغى الخليك موعدا مع جنبلاط وابلغ الاسباب للوزير السابق غازي العريضي (هيثم الموسوي)

فراس الشوفي

لم تُفلح الإيجابية التي يبديها حزب الله تجاه النائب السابق وليد جنبلاط منذ ما قبل الانتخابات النيابية الأخيرة، في دفعه إلى تليين مواقفه على الأقل من أزمة النازحين السوريين، ومن الابتعاد عن محاولات عرقلة تطوير العلاقة اللبنانية ـ السورية.

ومع حدّة الصراخ الجنبلاطي، ووضوح ارتباط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي بمشروع دولي يهدف إلى توطين النازحين السوريين

> **يغلّف جنبلاط مواقفه بقناع أخلاقي، فيما المسألة عنده مرتبطة بالمال**

في البلاد، والعمل ضد المصلحة الوجودية اللبنانية عبر تكرار الشائعات الكاذبة لتخويف النازحين السوريين من العودة إلى بلادهم (كما فعل الوزير وائل أبو فاعور قبل أسابيع في مؤتمر صحافي عقده حزبه حول النازحين)، ثابر حزب الله على إيجابيته في العلاقة، محاولاً تليين تلك المواقف، على رغم ارتفاع أعلى المستويات فيه من المواقف المعادية لسوريا ومن ملف النازحين بشكل عام. وكان من المفترض، أن يزور المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله الحاج حسين الخليل، منزل جنبلاط نهاية الأسبوع الماضي للتباحث في الشأن اللبناني بعد زيارة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو للبنان قبل أسبوعين.

إلّا أن وزير الصناعة الجديد، لم يكد يتسلم ملفّات وزارته، وقبل أن يحقّق أي إنجاز، قرّر أن يستخدم صلاحياته، خلافاً للقانون، لتصفية حسابات جنبلاط الشخصية، أو المالية بالأحرى. وعملاً برغبة جنبلاط، تخطّى أبو فاعور القانون وأصدر قراراً بتاريخ 26 آذار الماضي، يحمل الرقم 7893، ألغى فيه الترخيص الرقم 5297 الممنوح من قبل الوزير حسين الحاج حسن، القاضي بالسماح لآل فتوش بإنشاء مجمع صناعي في منطقة عين دارة.

القرار لم يكن مفاجئاً لحزب الله. وبحسب المعلومات، فإن الحزب علم بأن وزير الصناعة حضّر مسوّدة القرار، فراجع الأخير بالأمر، منبّهاً إياه إلى أن إلغاء قرار الحاج حسن مخالف للقانون، ومخالف لقرارات مجلس شورى الدولة، وأن الحزب لن يقبل بتجاوز القانون لمصالح خاصة، في الوقت الذي يعلن فيه الحرب على الفساد. وما هي إلّا أيام قليلة، حتى أصدر أبو فاعور قرار إلغاء الترخيص، بعدما كان قد طلب من حزب الله في موقفٍ نافر، أن يراجع السيد حسن نصر الله جنبلاط ويطلب منه ألا يصدر وزير الصناعة القرار.

وعلى هذا الأساس، اعتبر حزب الله القرار ـ عدا عن كونه غير قانوني ويخالف حكمَي مجلس شورى الدولة، الأول يحمل الرقم 245 تاريخ 14 كانون الأول 2017، والثاني يحمل الرقم 407 تاريخ 28 كانون الثاني 2019 القاضيين بالسماح بإنشاء المعمل ورد الاعتراضات التي رفعتها بلدية عين دارة بتحريض من جنبلاط ـ تحدّياً للحزب وكسراً لـ«الجرّة» تضاف إلى الموقف من أزمة النازحين. وقبيل موعد زيارة الخليل لجنبلاط، أبلغ المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله الوزير السابق غازي العريضي، أن الزيارة الغيت، وأن العلاقة مجمّدة بين الطرفين.

لا يكاد جنبلاط ينتهي من أزمة مع رئيس الجمهورية ميشال عون، أو يصالح الرئيس سعد الحريري بوساطة مصرية، حتى يقع في أزمة مع حزب الله. ومواقفه العدائية المجانية تجاه سوريا، صارت تُحرج حتى صديقه الرئيس نبيه بري. والأغرب، أن جنبلاط يقنّع دائماً مواقفه تجاه بعض القضايا، كحربه على معمل عين دارة بذريعة البيئة أو معمل دير عمار بذريعة الفساد، بغطاء أخلاقي، بينما يكشف البحث البسيط أن المسألة عنده ترتبط أوّلاً وأخيراً بالمال.

فقبل أسابيع، كان صوت جنبلاط مرتفعاً ضد صفقة معمل الكهرباء في دير عمار. وفجأة، خفت صوته حتى اختفى، ليبدأ محيطون بالحريري بترداد من براجعهم، بأن رئيس الحكومة «حفظ حصّة جنبلاط من حصّته بالمشروع»، وهنا انتهت كل اتهامات الفساد التي كالها جنبلاط للصفقة. أما معمل عين دارة ومصنع «ترابة الأرز»، الذي يقول آل فتوش إنهم أتوا بمعداته «من الدنمارك وألمانيا، وإنه مطابق للمواصفات الأوروبية ويؤمن ألفي فرصة عمل لأهل زحلة والبقاع»، فيشنّ جنبلاط حرباً عليه تحت عنوان بيئي. وكان معمل سبيلين وكساراته ومراملة غابة يتنعّم بها أهل إقليم الخرّوب!

حرب جنبلاط على معمل عين دارة، سببها أمران، الأول هو رفض بيار فتوش، شقيق النائب السابق نقولا فتوش، الموافقة على طلب رئيس الاشتراكي تعبئة ترابة معمل سبيلين بأكياس ترابة الأرز وشحنها إلى سوريا. أما الثاني، فهو اعتقاد جنبلاط بأن معمل فتوش هدفه تأمين حاجة السوق السورية للاسمنت في مرحلة إعادة الإعمار، وهو يروّج ذلك أمام الحريري وأمام الأميركيين، مبرراً حربه على المعمل برفضه «دعم الرئيس السوري بشار الأسد وشقيقه اللواء ماهر الأسد»، بينما يقول لمقرّبين من مسؤولين سوريين، إنّه إن لم يستفد محسوبون عليه من إعادة الإعمار في سوريا، فإنه سيقف بوجه من يستفيد!

هل يقاطع الاشتراكيون زيارة جبقّ؟

انعكست العلاقة بين النائب السابق وليد جنبلاط وقيادة حزب الله على زيارة وزير الصحة جميل جبق المقررة اليوم لمنطقة وادي التيم، وزيارته لمستشفيَي حاصبيا وراشيا الحكوميين. وبحسب المعلومات، فإن الوزير وائل أبو فاعور حاول فرض توقيت الزيارة على وزير الصحة بهدف حضور النائب تيمور جنبلاط، كما يحاول أبو فاعور دائماً خلال زيارات أي مسؤول رسمي للمنطقة أو محاولة أي وزارة أو جهة افتتاح مشروع ما أو حتى تزفيت طريق. وتذرّع الاشتراكي بارتباط جنبلاط بمواعيد سابقة، وعدم تمكّنه من الحضور في مستشفى راشيا الساعة 11 صباح اليوم حتى يفاوض وزير الصحة على تعديل مواعيده، حيث تبدأ جولة الوزير. وكردّ على عدم موافقة وزير الصحة على تعديل برنامج الزيارة، عمّم الاشتراكيون على مناصريهم مقاطعة الزيارة، قبل أن يعمّموا جواً معاكساً مساء أمس، عبر دعوة الاشتراكيين إلى الحضور في محاولة لعدم غيابهم عن الحدث. على المقلب الآخر، يعدّ الحزب الديموقراطي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي وقوى 8 آذار استقبالات شعبية للوزير، في راشيا التي من المفترض أن يزور فيها جبق النائب السابق فيصل الداوود، وفي حاصبيا، التي أعدّ فيها النائب طلال أرسلان استقبالاً في السرايا الشهابية على شرف وزير الصحة.

الجبل وحروبه: ليس بالمصالحات وحدها يعود المهجّرون

بين الحين والآخر، يتكرر سجال سياسي بشأن الجبل. تارة حول اجراس العودة، وتارة حول فراغ الشوف وعاليه من اهلهما المسيحيين. مشكلة السجال أنه يستخدم الجبل ساحة لتصفية حسابات، من دون معالجة الاسباب الحقيقية لعدم العودة

هيام القصيفي

يختلف مشهد لقاء وليد جنبلاط ودانيّ شمعون شتاء عام 1989 في دير القمر، عن اللقاء الأخير الذي جمع جنبلاط بالتيار الوطني ورئيسه الوزير جبران باسيل في إطار حلقة جديدة من مسلسل المصالحات الذي لم تنتهِ فصوله بعد. عام 1989 صعد شمعون إلى دير القمر، التي كانت لا تزال تحت وقع صدمة تهجير الجبل واستقبالها مئات المسيحيين المهجّرين وتسهيل إقامتهم فيها قبل نزولهم إلى ما كان يعرف ببيروت الشرقية آنذاك. في ذلك اللقاء الحدث آنذاك، حاول شمعون وجنبلاط كسر المحظور وإعادة جمع ما فرقته الحرب والتهجير والتدخلات العسكرية والسياسية في المنطقة. إضافة إلى إعادة إحياء ما كان قائماً بين العائلتين، وبين الرئيس كميل شمعون وحليفه اللدود كمال جنبلاط، فجمعت الدير في لقاء استثنائي أركان جنبلاط والطائفة الدرزية وأبناء الدير والمقربين من شمعون، الذين ضاق بهم منزل عائلة نعمة حيث عقد اللقاء.

قبل أسبوع جرت محاولة استنساخ مصالحة ما، لا تزال الغاية منها غير مفهومة، بدليل أنه لم تمضِ أيام عليها، حتى انقلب الطرفان على مواقفهما. والأسوأ أنها أدخلت دير القمر في سجال سياسي، كانت في غنى عنه، وهي التي لم تقدر عليها الحرب.

لم ولن يسكت التيار عن جنبلاط، ولن يتوقف جنبلاط عن انتقاد أداء التيار. وخطأ الطرفين، أنهما استخدما الجبل مرة أخرى ساحة صراع سياسي وكأنهما عن قصد أو غير قصد يصرّان على إحياء ذكرى الحرب التي تجعل من محازبيهما مستنفَرين عصبياً وطائفياً، من دون الكلام عن الأسباب الفعلية لعدم العودة. فما قبل من جانب التيار يتعدى إطار المصالحة المنشودة، لأنه يتصرف من موقع القوة الفائضة سياسياً وسلطوياً. ورئيسه، الوزير جبران باسيل، اعتبر بعد الانتخابات النيابية أنه حقق اختراقاً في الشوف وعاليه. ومن موقعه كحزب العهد وكمرشح رئاسي مقبل، يرى أنه قادر على أن يكون في موقع الند لجنبلاط في الشوف وكسر احتكار زعامته السياسية، لا الدرزية وحسب. وما قاله جنبلاط بعد المصالحة، يعبّر عن هذا الاستياء من فائض القوة هذا، وبعكس أيضاً في مكان ما القلق الجنبلاطي من المستقبل ورغبته في فكّ التطويق الدائم له بعد فورة العهد السياسية. يذهب جنبلاط إلى «المصالحة المصطنعة» مع التيار، بعدما تصالح مع غيره من القوى السياسية ومع الكنيسة، فاتحاً بذلك كل الاحتمالات السياسية أمامه، ليس بشأن الجبل، بل بشأن الواقع السياسي برمته. وهو يظهر بعدما تعمد إرسال رسائل مباشرة إلى التيار بعد المصالحة، وكأنه أضاع البوصلة المحلية، فهو يقدم على خطوة ثم يبتدع مخارج لها.

ليس سراً أن لا ودّ يجمع وليد جنبلاط بالتيار الوطني الحر. لكن قضية الجبل ليست قضية ودّ، ولا تتعلق بمدى انسجام شخصيتَي سياستين. وليس المطلوب أن تتكرر ثنائية كميل شمعون وكمال جنبلاط في الجبل. فالمصالحة الأخيرة غير مفهومة، لا أسباباً ولا وقائع. وما جرى بعدها وحوّلها من سجالات سياسية وإعلامية، من شأنه أن ينعكس سلباً على الشريحة المسكانية لدى الطرفين. لأن السبب الحقيقي هو اختلاف سياسي بالعمق في الرؤية وفي الدور لكليهما منذ سنوات طويلة، وليس الماروني مار نصرالله بطرس صفير عام 2000، وضعت خواتيم لجراح كثيرة، وساهمت علاقة جنبلاط والأحزاب المسيحية التي شاركت في الحرب، في طيّ هذه الصفحة.

يقول التيار إنّه لم يشارك في الحرب، ويقول جنبلاط إن الحرب كانت مع العماد ميشال عون. وبين الطرفين، يتحول تعويم أجواء الحرب عند احتدام أي نقاش سياسي، إلى فتح متكرر لجروح الحرب، ما إن ينتهي احتفال المصالحة. ويتجاهل الجميع ولا يطلب من غيرهما ذلك، بما في ذلك التيار الوطني الحر. لا يمكن وفق ذلك الكلام عن روزنامة مصالحات تتكرر كل سنتين، مع كل طرف سياسي يتسلم دفة الحكم، ويريد فرض إيقاعه على الأحزاب السياسية، بفعل سلطته الحالية. فالمصالحة التي حصلت على دفعات، مع الأحزاب المعنية بالحرب ومع من شاركوا فعلياً فيها، وختمها البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير عام 2000، وضعت خواتيم لجراح كثيرة، وساهمت علاقة جنبلاط والأحزاب المسيحية التي شاركت في الحرب، في طيّ هذه الصفحة.

> **لا تزال أهداف المصالحة الأخيرة غير واضحة بعد مصالحات جنبلاط المتكررة**

يقول التيار إنّه لم يشارك في الحرب، ويقول جنبلاط إن الحرب كانت مع العماد ميشال عون. وبين الطرفين، يتحول تعويم أجواء الحرب عند احتدام أي نقاش سياسي، إلى فتح متكرر لجروح الحرب، ما إن ينتهي احتفال المصالحة. ويتجاهل الجميع أن «اللاعودة» إلى الجبل لا علاقة لها بالحرب وحدها.

في إحدى بلدات الشوف، يشرف أحد العمال السوريين على زراعة أراضي البلدة المسيحية، الخالية من سكانها إلا قلة منهم يقيمون فيها صيفاً وشتاءً. يستصلح الرجل الأراضي، ويسكن في أحد بيوتها، ويشرف على معالجة شؤونها وتدبير تصريف منتجاتها. في تلك البلدة، لا يخاف المسيحيون العائدون إليها منذ أن تقاضوا أموالاً من صندوق المهجرين وأعادوا إعمار نصف بيوتهم ونصف كنيستهم، من الدروز الذي يسكنون المنطقة، بسبب ما أحدثته الحرب، بخلاف ما قال وزير المهجرين غسان عطاله. قد تكون آثار الحرب قد ظلت حية، في مرحلة التسعينيات وما بعدها، وجعلت البعض منهم، كما في بلدات أخرى، يحاذرون العودة إلى قراهم. لكن هذه البلدة، كما مثيلات لها، لم تعرف العودة الحقيقية لأسباب كثيرة، اجتماعية وأمنية واقتصادية وسياسية، ولا تنحصر في الاعتذار والمغفرة والتوبة. وفراغ القرى المسيحية من أبنائها، يشبه الفراغ المماثل الذي تعيشه وأحياناً بحدة فاقعة أكثر، بلدات مسيحية صرف في جرود أقضية جبل لبنان والشمال وقرى الجنوب حيث لا حرب دمرت، ولا تهجير حصل. ثمة وقائع اجتماعية واقتصادية وإنسانية تتشابه في كل القرى الجبلية، حيث تكثر الهجرة وتفرغ البيوت من سكانها، وحيث لا مستشفيات ولا مدارس ولا بنى تحتية ولا مقومات للعيش اليومي، وحيث لا يدفن أي كهل إلا بعد أيام من انتظار عودة أولاده من المهجر. المبالغة في تحميل فراغ الجبل واللاعودة إلى فريق ما، مبالغ فيه لأسباب سياسية. لأن أهون الشرور التهرب من مسؤولية الإعمار وبناء المؤسسات الحياتية، بدلاً من همروجة بناء الكنائس عشوائياً، وإلقاء المسؤولية على طرف سياسي لتصفية حسابات آنية.

أحد نواب الشوف السابقين كان يكرر أنه جهد لتحصيل مساعدات من صندوق المهجرين لجميع بلدته، لكنهم بدلاً من بناء منازل لهم، اشتروا بالأموال سيارات وبقيت أعمدة الباطون ترتفع في البلدة.

(هيثم الموسوي)

تقرير

استملاكات سلعاتا: من 200 مليون دولار إلى 30 مليونًا!

الاستملاكات المدرجة في خطّة الكهرباء لإنشاء معمل إنتاج كهرباء في سلعاتا بقيمة 200 مليون دولار، أثارت الكثير من التحفظات ولا سيما من وزراء القوات اللبنانية وحركة أمل، إلا ان وزيرة الطاقة ندى البستاني لم تتمسك بها ووافقت على إنشاء معمل في سلعاتا لا تكلّف استملاكاته اكثر من 30 مليون دولار

محمد وهبة

لم تتمسّك وزيرة الطاقة ندى البستاني بالبند المعروض في خطتها للكهرباء الرامي إلى استملاك أراض بقيمة 207 ملايين دولار لإنشاء معملَي إنتاج في منطقة سلعاتا (قضاء البترون)، بل تراجعت عن هذا الطرح سريعاً ووافقت على إجراء تعديلات على المساحة المطلوبة حتى باتت قيمة الاستملاكات لا تتجاوز 30 مليون دولار.

لحظت خطّة الكهرباء التي درستها اللجنة الوزارية، ضمن البند السابع المتعلق بالقرارات المطلوب اتخاذها من قبل مجلس الوزراء، طلب «تأمين التمويل اللازم لاستملاك الأرض الضرورية لمشروع إنشاء معمل حامات ـ سلعاتا والمقدر بنحو 200 مليون دولار».

> كلفة استملاكات سلعاتا كما كانت في الخطة تمثّل 45% من كلفة إنشاء المعمل

أثار هذا الطلب استغراباً واسعاً بين أعضاء اللجنة الوزارية، وخصوصاً وزراء القوات اللبنانية وحركة أمل. وكشفت مداولات اللجنة أن أعضاء هذا الطرح كبيرة، فيما يكمن الهدف من خطة الكهرباء خفض العجز المالي للخزينة وليس العكس، إذ إن كلفة المعمل بقدرة 550 ميغاوات كما لحظت الخطة لمعمل سلعاتا، قد لا تتجاوز 450 مليون دولار، أي أن كلفة الاستملاكات المقدرة في عام 2017 تمثّل 45% من كلفة إنشاء المعمل.

أصحاب الأراضي حاولوا الضغط على بعض الوزراء لإقناعهم بضرورة استملاك الأراضي (هيثم الموسوي)

عند هذا الحدّ، برز سؤال عن جدوى اختيار منطقة سلعاتا لإنشاء معمل كهرباء في ضوء هذه الكلفة الكبيرة، وإمكانية الاستعاضة عن المواقع المطروحة للاستملاك بمواقع أقل كلفة. بحسب مصادر وزارية، فإن النقاشات التي دارت في اللجنة الوزارية، أربكت البستاني ودفعتها إلى التراجع عن الطرح. أشارت في البدء إلى أن جزءاً أساسياً من الأراضي المطروحة لاستملاك، مستملكة أصلاً منذ فترة طويلة لمصلحة مؤسسة كهرباء لبنان، وأن طرح إنشاء المعمل في سلعاتا اتخذ بناءً على دراسات علمية. كذلك تبيّن أن هناك كتاباً مرسلاً من مؤسسة كهرباء لبنان إلى وزارة الطاقة، يقدّر قيمة المساحات المطلوبة للاستملاك في منطقة سلعاتا بنحو 207 آلاف متر، وأن السعر الوسطي للمتر المربع في تلك المنطقة مقدّر بقيمة 1000 دولار، أي أن كلفة الاستملاك تصل إلى 207 ملايين دولار.

معظم أعضاء اللجنة اعترضوا على هذه الكلفة الكبيرة، فقدّمت البستاني تصحيحاً لهذا الأمر بالإشارة إلى أن لجنة الاستملاكات في مؤسسة كهرباء لبنان ستقوم بدراسة هذا الأمر، وأوضحت أنه يمكن الاستعاضة عن المواقع المطروحة بمواقع ذات مساحات أصغر، مشيرة إلى أن «خطأ ما حصل»، وأجرت تصحيحاً تشير فيه إلى أن الحاجة الأولية لإنشاء معمل في سلعاتا مقدرة بنحو 30 مليون دولار على أساس أن المساحة المستملكة المطلوبة تتراوح بين 60 ألف متر مربع و70 ألف متر مربع.

رغم ذلك، لم يوقف بعض وزراء القوات اللبنانية إثارة هذا الأمر علناً. دخل على خطّ السجال أكثر من طرف، كان أبرزهم مؤسسة كهرباء لبنان التي أصدرت بياناً تشير فيه إلى أن كلفة الاستملاكات كانت ملحوظة في سبعينيات القرن الماضي «وصدر مرسوم الاستملاك في عام 1978، إلا أنه بعد مرور 10 سنوات من دون إنشاء المعمل، تم استرداد معظم الأراضي المستملكة بأحكام قضائية». كذلك قالت المؤسسة إنه في عام 2014 أجرى الاستشاري الإنكليزي Mott Macdonald مسحاً للمنطقة الساحلية، وتبيّن له أن المواقع المثلى لإنشاء معامل إنتاج عبر الشراكة مع القطاع الخاص PPP، هي تسعة (9) وقد اختير منها ثلاثة، بينها موقع سلعاتا الذي حاز المركز الثاني. وموقع سلعاتا هو من ضمن المواقع التي اعتمدت بموجب المخطط التوجيهي الذي أنجزته شركة كهرباء فرنسا EDF ووافق عليه مجلس الوزراء في قراره الرقم 20 تاريخ 2017/9/7.

إذاً، تبيّن أن جزءاً كبيراً من الاستملاكات قد سقط وعادت الأراضي إلى أصحابها. فلماذا حصل هذا الأمر؟ تقول مصادر مطلعة إن أصحاب الأراضي الذين استرجعوا أملاكهم، حاولوا الضغط على أكثر من وزير في اللجنة الوزارية في محاولة لإقناعهم بجدوى إعادة الاستملاك والسير به، ولا سيما أن مصالحهم تقتضي ذلك بعدما تضاعفت أسعار الأراضي. وبحسب مصادر مطلعة، فإن هناك جزءاً كبيراً من الأراضي التي كانت معروضة للاستملاك مملوكة من بيار ضومط مالك معمل الترابة الوطنية، وجوزف عسيلي تاجر الأراضي وعضو مجلس إدارة سوليدير السابق.

في النهاية، قالت المصادر إن وزيرة الطاقة رفضت أن تحدّد سقفاً أعلى للإنفاق على الاستملاكات ولا على أي من بنود خطّة الكهرباء، إلا أنها وافقت على أن يكون هناك معمل واحد في سلعاتا، استملاكاته مقدرة بنحو 30 مليون دولار.

في الواجهة

النازحون: عون أول المحاورين... وليس الوحيد

لم تكن مداولات اللجنة النيابية للشؤون الخارجية في ملف النازحين السوريين سوى صورة مصغرة عن مداولات مجلس الوزراء وخارجه. ومن فوق ايضاً بين اركان الحكم المنقسمين على مقاربته. منذ عام 2011 يقيم اللبنانيون في مخيمات النازحين، ولا يخرجون منها

نقولا ناصيف

اعاد اجتماع لجنة الشؤون الخارجية الاربعاء المنصرم (3 نيسان) تكريس الخلاف الذي يتعذّر معه الوصول الى حل بإزاء عودة النازحين السوريين، بعدما اضحى هؤلاء معضلة وطنية. كلا طرفي اللجنة النيابية، الممثلين في الحكومة، يجهران باستعجال العودة ويختلفان على الوسيلة. رأس هذا الخلاف رئيسا الجمهورية والحكومة. لكل منهما وجهة نظر معاكسة للمقومات غير اللبنانية المرتبطة بعودة النازحين: اولها دور المجتمع الدولي ومنظماته المعنية، وثانيها الموقف من سوريا ودورها ايضاً في تشجيع العودة. اضحى التمايز بين موقفي الرئيسين في صلب السياسة الخارجية للدولة اللبنانية: في اسفاره ومخاطبته زواره الاجانب يتحدّث الرئيس ميشال عون عن «العودة الآمنة»، كذلك يفعل الرئيس سعد الحريري بتحدّثه عن «العودة الطوعية».

بذلك، من دون العودة الى مجلس الوزراء، للبنان منذ مطلع الولاية ديبلوماسيتان متنافرتان: واحدة يقودها عون معوّلاً بقوة على وزارة الخارجية في حصته القادرة على التحرّك، قائلاً بضرورة العودة مع الاخذ في الاعتبار شرطين لازمين واجبي التحقيق هما الاستقرار في معظم سوريا والتواصل مع نظام الرئيس بشار الاسد. واخرى يتولى حملتها الحريري مسلّماً بشروط المجتمع الدولي والحل السلمي للعودة مع رفض مطلق لأي حوار مع نظام دمشق.

كلا المنطقين احالا ملف النازحين مازقاً مزدوجاً لسببين على الاقل: انقسام الراي بين اللبنانيين انفسهم حيال إعادة اولئك، واشتباك غير مخفي بين وجهة نظر رئيس الجمهورية ومن ورائه وزارة الخارجية مع المجتمع الدولي المصر على العودة الطوعية، غير المستعد لمناقشة هذا الموقف اذ يعتبره في صلب تقاليد تعاطيه مع مشكلات النزوح المتعاقبة، بربط العودة بارادة النازحين انفسهم.

تعبيراً عن تصلب المجتمع الدولي، قال سفيران غربيان بارزان، مهتمان بملف النزوح، لمسؤولين لبنانيين ان عليهم ان لا يتوقعوا تبدلاً في موقفه بالتخلي عن العودة الطوعية، قبل ان يسارعا الى القول للمسؤولين اللبنانيين: اياً يكن موقف الغرب، سواء تأخر الحل السلمي او لم يحصل، في وسع لبنان اتخاذ «قرار سيادي» والتصرّف على انه يريد معالجة المشكلة بنفسه.

في معرض تبسيطهما الحل، نقل السفيران الملف الى المكان الاكثر تعقيداً وتعذّراً، وهو اتفاق الحكومة اللبنانية على «قرار سيادي» يمكّنها من حل ازمة النزوح.

لم يكن كل ما قيل في جلسة لجنة الشؤون الخارجية، كما السجال الذي اعقبها، وكذلك من قبلها حتى بين الوزراء المولجين ديبلوماسياً وسياسياً واجتماعياً ملف النزوح، الا تأكيداً اضافياً على استحالة توافق السلطة الاجرائية على خطة إعادة النازحين، مع ان بيانها الوزاري تحدّث عن عودتهم الآمنة الى بلدهم، وهو المبدأ الذي ينادي به رئيس الجمهورية. مع ذلك، رغم اصراره عليه ثلاث مرات في اقل من ثلاثة اسابيع، على مستويات رفيعة للغاية، في موسكو ثم في القمة العربية في تونس ومن قبلهما امام وزير الخارجية الاميركي مايك بومبيو، يُنظر الى موقف رئيس الجمهورية على انه احد المحاورين في هذا الملف، وليس المحاور الوحيد.

منذ تدفق نزوح السوريين على لبنان من النصف الثاني من عام 2011، كمنت استحالة التوافق على خطة لجبهه في الحكومات المتعاقبة. في السنوات الثلاث الاولى منه، في عهد الرئيس ميشال سليمان (2011 - 2014)، طُرحت في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي عدة حلول، ولم يكن عدد هؤلاء استفحل بالمقدار الذي حصل في السنوات التالية، واضحى يوازي ثلث اللبنانيين. اول الاقتراحات انشاء مخيمات يُجمع فيها النازحون عند الحدود اللبنانية - السورية في الجانب اللبناني او الجانب السوري، حيث يتوافر الاستقرار، ايده سليمان لكنه فضّل عرضه على مجلس الوزراء، فرفضه وزيرا وليد جنبلاط.

> سفيران غربيان: للبنان ان يتخذ «قراراً سيادياً» بإعادة النازحين

طُرح اقتراح ثان باقفال الحدود بين البلدين لمنع تدفقهم، فرفضه الفريق نفسه.

طُرح من ثم اقتراح ثالث قضى بإقامة مخيمات في المناطق اللبنانية على نحو تجمعات، فرفضه وزراء التيار الوطني الحر وحزب الله وحركة امل بحجة انه يستعيد تجربة المخيمات الفلسطينية، ويكرّس بقاء هؤلاء كاولئك، فسقط ايضاً.

(هيثم الموسوي)

حينذاك كان تيار المستقبل خارج حكومة ميقاتي، ما اتاح له ممارسة ضغط مذهبي حيال رفض اقامة مخيمات لهم، تسبّب في انتشارهم في كل البلاد. راهن الأفرقاء الذين احجموا عن الانضمام الى تلك الحكومة، كتيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية، بحماسة مبالغ بها، على ان نظام الاسد آيل الى السقوط في وقت وشيك، فقاربوا النزوح على انه مرحلة عابرة موقتة، تنتهي بانهيار حكم الرئيس السوري فيعودون اذذاك الى بلاد يحكمها نظام آخر.

التقى افرقاء الحكومة وقتذاك على وجهة نظر ضمنية، هي ان انتشار النازحين خارج مخيمات مراقبة مضبوطة - كيفما كان وحيثما كان - اهون حلاً من وجودهم فيها، ماخوذين بذعر تكرار تجربة المخيمات الفلسطينية. انفلش تمدّد النازحين في كل الارجاء، فافضى الى ضلوع اعداد وفيرة منهم في خلايا ارهابية.

شأن سقوط الاقتراحات الثلاثة داخل مجلس الوزراء، سقط كذلك الرهان على سقوط الاسد. بسبب امتلاك كل من افرقاء الحكومة، كما تيار المستقبل من خارجها، الفيتو المذهبي المانع لاتخاذ قرار لا يحظى باجماعهم، تعذّر وضع خطة جبه ازمات النزوح، فانتقل الملف برمته الى حكومة الرئيس تمام سلام طوال سنتين وخمسة اشهر في ظل فراغ رئاسي، من غير ان يناقش فيه.

لعل المفارقة في الامر ان احداً لا يسعه التنبؤ بخطة لاعادة النازحين: لا الرئيس الضعيف كسليمان، ولا الرئيس القوي كعون، ولا الفراغ الرئاسي.

كان ثمة اقتراح رابع طرحه سليمان من خارج مجلس الوزراء، منذ حزيران 2012، مع انشاء مجموعة الدعم الدولية للبنان وادراجها موضوع النازحين بنداً رابعاً في برنامجها، قضى بتوزيعهم «العادل» على دول عربية، الى جانب مدّ لبنان بمساعدات مالية قررتها المجموعة. اللافت في جولة عربية لسليمان لتسويق اقتراح التوزيع ان الكويت قالت له ان في الامارة غير كويتيين اكثر من الكويتيين، وقطر طلبت منه ان ينتظر ثلاثة اشهر كي يسقط نظام الاسد. اما السعودية فلاذت بالصمت.

نقابة المحررين: خطوة أولى لضمان الصحافيين

من أجل مواجهة ما يتعرض له قطاع الصحافة والإعلام من «تحديات وتشويه ومحاولات لضرب حقوق العاملين فيه، في حياتهم الاجتماعية ولقمة عيشهم»، عُقد أمس اجتماعٌ «استثنائي» لمجلس نقابة محرري الصحافة اللبنانية. وأعلن في الختام، عن عقد اجتماع لنقابتَي الصحافة والمحررين، يوم الاثنين، «لوضع خطة تحرك موحدة... واتخاذ المواقف المناسبة من كلّ من يحاول إيذاءهم بأي تدبير تحت أي عنوان ومسمى».

القرارات التي ستتخذها نقابة محرري الصحافة، تشمل:

ـ الشروع في تلقي طلبات انتساب العاملين في قطاعات الإعلام المرئي والمسموع والإلكتروني وفق شروط الانتساب المنصوص عليها في قانون المطبوعات والنظام الداخلي للنقابة.

ـ قبول طلبات من يرغب من الصحافيين الذين يعملون في مؤسسات إعلامية في دبار الانتشار، شرط ثبوت ممارستهم المهنة.

ـ العمل بشكل موازٍ لإدخال تعديلات على النظام الداخلي للنقابة بما يتلاءم مع الوضع المستجد نتيجة توسيع قاعدة الانتساب.

ـ تنسيب جميع المسجلين في الجدول النقابي، إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ـ دعوة جميع وسائل الإعلام والعاملين فيها إلى التزام قرارات النقابة، وإلى الكتاشة في وجه ما يحاك ضد قطاع الصحافة والإعلام.

ـ إن للنقابة حقّاً مالياً مثبتاً على الدولة في القانون، ترفض العبث فيه، وتُحذّر من وجود أي منحى يرمي إلى ضرب المرجعيات الصحافية المنشأة بقوانين. وتندد وترفض أي محاولة لمساواة نقابتي الصحافة والمحررين بما يتداول عن جمعيات وهمية أو غير وهمية، تقوم عادة ونظرياً بأعمال هي من اختصاص وزارات معينة.

ـ نقابة المحررين شرعت في إعداد مشروع صندوق التقاعد للعاملين فيها، والدولة مطالبة بدعم هذا الصندوق بتمويل مباشر، وتوفير موارد تمويل دائم من عائداتها، لأنه يوفر مستقبلاً لائقاً لقدامى الصحافيين والإعلاميين.

اعتاد الصحافيون والإعلاميون في لبنان، أن تكون نقابتهم ضدّهم، متأخرة ضدّ مصلحة من يُفترض أن تحمي مصالحهم. تُحاول النقابة، بمجلسها الجديد، أن تُقدّم مثالاً مغايراً لما اعتاد عليه أبناء المهنة في لبنان. خطوات أولى، بدأت باتخاذها، وتريدها أن تُشكّل الانطلاقة، في اتجاه تطوير قطاع الإعلام والصحافة، ومقاومة الأزمة التي يمران بها. لا يزال المشروع في بداياته، لذلك من المُبكر المبالغة بالاحتفال به، وخاصة أنّ الواقع المزري بحاجةٍ إلى المزيد من الإجراءات، لا أن يُكتفى بما تطرحه النقابة حالياً.

يقول نقيب المحررين جوزف القصيفي في اتصال مع «الأخبار» إنّ اجتماع أمس، واللقاء يوم الاثنين، هدفهما «مواكبة مشروع القانون الذي تقدّمنا به إلى مجلس الوزراء، ويرتكز على توسيع قاعدة النقابة بضمّ المرئي والمسموع والإلكتروني إليها، وإنشاء صندوق تقاعد وتعاضد». لذلك، كان من الضروري «إدخال تعديلات إلى النظام الداخلي، وأيّ تُحدثه». إضافةً إلى أنّ هناك خشية لدى نقابة المحررين من الحملة على ميزانيات الجمعيات الوهمية وغير الوهمية، وتجري محاولات لإلحاق نقابتَي الصحافة والمحررين بها، «نحن تأسسنا بموجب قانون لا بموجب علم وخبر، نتلقى مساعدة سنوية من الدولة، تُصرف كلّها كمساعدات للزملاء، وكلّ ذلك موثق. إذا أُلغيت هذه المساعدة، يتعطل قسمٌ من الخدمات التي نُقدمها»، يقول القصيفي.

ويكشف نقيب المحررين أنّهم يتعاونون مع مكتب الوزير السابق زياد بارود للمحاماة، من أجل «التحضير لمشروع قانون، يسمح للمنتسبين المتقاعدين بالانضمام إلى الضمان، ووضع البنية القانونية لصندوق التقاعد والتعاضد».

(الأخبار)

سرقة مشاعات الجنوب: توقيف مختار شقرا السابق

(هيثم الموسوي)

بتوجيهات من المدعي العام المالي علي إبراهيم، وبعد تحقيقات دامت أسابيع عدة، أوقفت القاضية إيمان العبدالله مختار بلدة شقرا (قضاء بنت جبيل) السابق ح.س. والمدعو ح.ع. للاشتباه في تورطهما في تزوير مستندات والتعدي على مشاعات البلدة، وأحالتهما على قاضي التحقيق الأول في الجنوب.

وبحسب مصادر معنية بالملف، يُشتبه في أن الموقوفين تلاعبا في علم وخبر بهدف إخفاء كلمة «مشاع» من الحدود والتعدي على عشرات الدونمات من الأملاك الخاصة والعامة في البلدة. وبحسب أحد المدعين، فإن «الموقوفين استخدما ختماً لتصديق التعديل، وذلك بعد شهادة قائمقام بنت جبيل التي أثبتت أن المستند المحفوظ لديه، ينص على وجود مشاع يثبت التلاعب في العلم والخبر». وقد تبين أن «استعمال العلم الخبر المزور، إضافة إلى ثلاثة بيوعات عقارية ثبُت التعدي على أكثر من 50 ألف متر مربع، منها أملاك عامة وخاصة. وكانت المحاولة تهدف إلى إخفاء المشاع كلياً عن العقارات المذكورة».

ومن المفترض أن يقرر القضاء إعادة مسح العقارات موضوع النزاع، وإعادة مسح العديد من العقارات الأخرى، ولا سيما أن المختار المذكور هو الذي كان مكلفاً بمتابعة عملية التحديد والتحرير الإلزامي في البلدة طوال أكثر من ثماني سنوات. فضلاً عن أن المسح العقاري في البلدة والبلدات الأخرى التي ثبت الاعتداء فيها على الأملاك العامة والخاصة، جرى، بحسب الخبير في المسح العقاري حسين شعيب، خلافاً للقانون. ومن هذه المخالفات «عدم دعوة الأهالي والملاكين الى الحضور وجاهياً للدلالة على أملاكهم، واستيفاء رسوم التسجيل والبيع والإفراز ابتداءً من 300 دولار أميركي، عن كل عقار، وعدم السماح للأهالي بالاطلاع على أملاكهم بسبب تنظيم المحاضر والخرائط في مدينة صيدا، وليس في البلدات التي يجري فيها المسح، إضافة الى الترقيم العشوائي للعقارات ووجود عيوب فنية وقانونية في الخرائط من حيث الإحداثيات وعدم ذكر المحتويات والمعالم الطبيعية والحيطان والتصاوين، وعدم مرافقة المساح من قبل دائرة المساحة (المادة 10 من الفقرة 6 من دفتر شروط تلزيم أعمال التحديد والتحرير)». ويأمل أبناء المنطقة أن تتم محاسبة جميع المعتدين على العقارات العامة والخاصة والمستغلين لعملية المسح الإلزامي خلافاً للقانون، بعد رفع عشرات الدعاوى المتعلقة بذلك، من بينها لجوء بعض مهندسي المساحة المكلّفين الى مطالبة أصحاب العقارات بدفع مبالغ مالية كبيرة بشكل مخالف للقانون لإتمام عملية مسح عقاراتهم، بحجّة أنّ «أغلب الملكيات العقارية، ولا سيّما المبنية منها، هي بخلاف القانون، وتحتاج الى رسوم كبيرة لإزالتها».

والملاحظ أن العديد من الذين وجهت إليهم أصابع الاتهام، كانوا قد تعمّدوا شراء أراض مجاورة لأراضي المشاعات المجهولة المساحة. وبقدّر مصدر بلدي سابق أن «المبلغ الذي كان من الممكن أن يحصل عليه المساح العقاري من أصحاب عقارات البلدة كبدل عن إنجاز عمليات الفرز وغيره يصل إلى نحو 3 ملايين دولار، إلا أننا استطعنا تخفيض هذا المبلغ كثيراً عن كاهل الأهالي، والذي قد يصل الى 700 ألف دولار». وقبل أيام، أدعت بلدية الوزاني أمام النيابة العامة في النبطية، على عدد من الأشخاص بجرم «التعدي على مجرى وضفاف نهر الوزاني عن طريق القيام بأعمال حفريات وحرف وبناء وتضييق مجرى النهر بشكل أحدث تخريباً وضرراً كبيرين بالأملاك العمومية»، وذلك بعدما تقدمت البلدية نفسها بإخبار الى النيابة العامة في النبطية يشير الى «وجود تعديات كبيرة فاضحة على النطاق العقاري لكل من منطقتي الليويزة وإبل القمح وصلت الى نحو خمسة آلاف دونم». وثبت للبلدية، بحسب محاميها ضياء الدين زيبارة، «وجود تعديات كبيرة وفاضحة على النطاق العقاري لبلدتي الوزاني وإبل القمح». ولفت الى أن البلدية كلّفت شركة متخصصة بشؤون المساحة والطوبوغرافيا، لتظهر الحقيقة ناصعة وتبيّن وجود مافيا منظّمة وراء عملية تزوير ملكية العقارات والتلاعب في الحدود العقارية والتي طاولت حوالى 5000 دونم.

(الأخبار)

قضية

التعاقد بات إحدى القضايا الشائكة التي تبدا عندها مشكلات التعليم المهني الرسمي ولا تنتهي. في القطاع 13 الف متعاقد يمكن، بحسب مصادر إدارية مطلعة، خفضهم إلى النصف إذا ما أخذ أساتذة الملاك ساعاتهم القانونية وإذا ما أعيد أساتذة المعهد الفني التربوي من الأعمال الإدارية إلى التعليم وتوقف التشعيب العشوائي للقاعات والمصانع والمختبرات

«مزراب» التعليم المهني
التعاقد مهنة من لا مهنة له!

فاتن الحاج

19 سنة مضت على آخر مباراة تثبيت لأساتذة التعليم المهني الرسمي عبر مجلس الخدمة المدنية. منذ ذلك الوقت، أحكمت العقلية الزبائنية سيطرتها على مسار التعاقد السنوي مع الأساتذة، تارة بذريعة تشعب الاختصاصات (170 اختصاصاً)، أو بحجة افتتاح معاهد ومدارس مهنية جديدة، أو بتكليف أساتذة الملاك بأعمال إدارية بدلاً من التعليم لزيادة أعداد المتعاقدين . أدّى ذلك إلى رفع عدد المتعاقدين إلى 13 ألفاً، فيما لا يتعدى عدد الداخلين في الملاك 1600 أستاذ.

حتى أساتذة المعهد الفني التربوي الـ 602، المعينون بموجب المرسوم 9736 بتاريخ 2013/1/15،لم يصمدوا كثيراً في ملاك التعليم. إذ تؤكّد مصادر في المديرية العامة للتعليم المهني إنّ أكثر من نصف هؤلاء كُلفوا بمهام إدارية، لا سيما في إدارة المصانع والمختبرات وأعمال النظّارة، وبعضهم لم يدّرس سنة واحدة بعد التعيين، في مخالفة صريحة للمرسوم الذي يشترط ممارسة التعليم لمدة 4 سنوات على الأقل قبل الانتقال إلى أي موقع آخر.

تحتسب المصادر الهدر الحاصل سنوياً وفق الآتي: «لو افترضنا أنّ 300 أستاذ انتقلوا إلى الملاك الإداري فهذا يستلزم تغطية كل منهم لـ 18 ساعة في الأسبوع بما يساوي 5400 ساعة تعليم أسبوعياً. وبما أن السنة الدراسية هي 30 أسبوعاً، يصبح مجموع الساعات السنوية المطلوب تغطيتها 162 ألف ساعة (معدل أجر الساعة 40 ألف ليرة)، أي أن معدل كلفة الساعات التي يفترض أن يدرسها أساتذة الملاك وتغطى بالتعاقد هي 6 مليارات و480 مليون ليرة سنوياً، ما يعني عملياً أن الدولة تدفع مرتين. وبحسب المصادر، ترافق ذلك مع تشعيب المصانع بحسب الشهادات التعليمية (BT وTS والإجازة) بعدما كانت مشتركة بين كل الشهادات، بهدف استحداث مواقع إدارية جديدة للأساتذة المعينين من جهة وزيادة أعداد المتعاقدين في التعليم من جهة ثانية.

التشعيب لم يطاول المصانع والمختبرات فحسب، بل القاعات الدراسية أيضاً. فالتعميم الرقم 5 بتاريخ 2010/9/16 سمح بالتجزئة إلى شعبتين إذا كان عدد الطلاب يتجاوز 24 طالباً، إلاّ أنّ المصادر تحدثت عن واقع مختلف وهو اعتماد التشعيب عندما يصبح عدد الطلاب 13 وليس 24. لماذا 13؟ تجيب: «من أجل مضاعفة الأساتذة المتعاقدين في الساعات النظرية والتطبيقية على السواء، فإذا كان لدينا 50 طالباً مثلاً، فإن التعميم يسمح بتوزيعهم على شعبتين، في حين أن ما يحصل هو تقسيمهم إلى 4 شعب، وعندما يكون عدد الطلاب في الشعبة 13 طالباً، يُفرد لهم أستاذان في الأعمال التطبيقية بدلاً من أستاذ واحد».

وبهدف استكمال العدد الذي يبرر افتتاح شعبة إضافية يجري تسجيل طلاب وهميين عن طريق ابتزاز الأساتذة، أصحاب الحاجة. وهنا تشرح المصادر أن المدير يطلب من الأساتذة المنوي التعاقد معهم أن يدفعوا رسوم الطلاب الوهميين كشرط أساسي لافتتاح الشعبة. وأحياناً، تجري تغطية رسوم هؤلاء الطلاب الوهميين على حساب منظمة الأمم المتحدة التي تموّل تعليم النازحين غير اللبنانيين. فالتعميم 2017/6 الذي أصدره المدير العام السابق للتعليم المهني والتقني أحمد دياب سمح بتسجيل طلاب

> تدفع الدولة لمتعاقدين 6,5 مليار ليرة سنوياً بدل ساعات يفترض ان يدرسها اساتذة الملاك

لبنانيين على حساب المنظمة إضافة إلى الطلاب النازحين. واستمر العمل بأحكام هذا التعميم في العام الدراسي الحالي 2018 - 2019 مع التعميم 40 /2018 الذي أصدرته المديرة العامة بالتكليف سلام يونس. في مجال آخر، تحدثت المصادر عن هدر في إسداء ساعات العمل التطبيقي إلى أساتذة لديهم «تصنيف جامعي»، وهؤلاء مقسمون إلى ثلاث فئات (الفئة الأولى: أجرة الساعة 100 ألف ليرة، الفئة الثانية: 83 ألف ليرة، الفئة الثالثة: 65 ألف ليرة)، في حين أنّه يمكن الاستعانة بأساتذة ليس لديهم هذا التصنيف (أجرة ساعتهم 46 ألف ليرة) لتغطية هذه الساعات، بل يصدف أن يدخل المصنع أو المختبر أستاذان يشرفان على العمل نفسه ويقدمان المعلومات نفسها، فيتقاضى الأول 100 ألف ليرة والثاني 46 ألفاً. وبينما لا تتعدى تعويضات الأستاذ المتعلقة بالإشراف على مشروع التخرج في الجامعة اللبنانية الـ950 ألف ليرة، قد تصل هذه التعويضات في التعليم المهني إلى 6 ملايين ليرة. وتشرح المصادر أنّ المشروع يضم 6 طلاب وما دون، ويمضي الأستاذ مع كل طالب 10 ساعات، أي أنّه يمكن أن يغطي 60 ساعة.

عدد المتعاقدين 13 ألفاً فيما لا يتعدى عدد الداخلين في الملاك 1600 استاذ (مروان طحطح)

وانعاشاً للذاكرة، فقد ضجت أروقة المهنيات الرسمية بخبر التعاقد مع 2000 أستاذ جديد دفعة واحدة في منتصف العام الدراسي 2016 - 2017 بسبب فتح سبعة معاهد جديدة. لكنّ أيّاً من الأساتذة أو ممثليهم لا سيما رابطة أساتذة التعليم المهني الرسمي لم يجرؤ يوماً على الاعتراض، في وقت لا يكفّ هؤلاء فيه عن القول إنهم يشعرون بأن التعليم المهني تابع لقبرص، نتيجة ما يعدّونه تمييزاً متراكماً ضد القطاع والتوجه إلى شطبه من هيكلية وزارة التربية، مقابل استنفار كامل تجاه التعليم الأكاديمي.

في انتظار العملية الجراحية لهذا الملف، تتمسك مصادر تربوية بقاعدة ذهبية: التعليم لا يريد صاحب حاجة، بل صاحب كفاءة. وتوضح أن الحاجة إلى العمل تدفع الكثيرين إلى التعاقد في التعليم الذي بات مهنة متاحة لكل الناس، من دون أي إعداد مسبق. ففي التعليم المهني، تعاقد أكثر من 650 أستاذاً في عام 2017 باقل من 4 ساعات أسبوعياً، بما يخالف مرسوم تنظيم أصول التعاقد للتدريس بالساعة والقرار 25 /2007 الخاص بتطبيق أصول التعاقد. وفي العام 2018، انخفض العدد إلى 350 أستاذاً بعدما أقفل باب التعاقد رسمياً، فيما لا تزال العقود لهذا العام قيد الدرس.

«التعاقد السياسي»، كما تقول المصادر، يوهم المتعاقد بأنّه أصبح موظفاً، فيسعى الأخير إلى التشبث ولو بساعات قليلة من أجل الخضوع لمباراة محصورة عبر مجلس الخدمة المدنية تتيح له التثبيت في الملاك.

حقوق

الزواج المدني يكفله الدستور
القانون سويسريّ والممارسة رجعيّة!

القوانين اللبنانية تعترف بحق غير المنتمين إلى الطوائف الـ18 في الخضوع للقانون المدني في الأحوال الشخصية (هيثم الموسوي)

إيلده الغصين

بعد 12 سنة من العمل على «القضيّة»، تحاول المحامية نايلة جعجع «إعادة تصويب النقاش» حول موضوع الزواج المدني الذي أعيد فتحه أخيراً. الإشكاليّة ليست «مع الزّواج المدني أو ضدّه»، إذ «لا يمكن أن نكون مع الدستور أو ضده، والذي يكفل الزواج والأحوال الشخصية من خارج الطوائف التاريخية المعترف بها». تصحيح الاعتقادات الخاطئة بقراءة الدستور والقوانين، هو هدف الندوة التي عقدتها عضو «بيروت مدينتي» بعنوان «الحق في الزواج المدني في لبنان: بين القانون والممارسة»، في تنظيم أصول التعاقد للتدريس الجامعة الأميركية في بيروت الأربعاء الماضي.

جعجع تطرّقت إلى «الترويج السياسي للانتماء الطائفي على أنّه جزء من المواطنة، حيث تتنكّل طائفة الأب إلى المولود لدى مأمور النفوس منذ ولادته، بينما يفترض أن تنعكس القاعدة ليكون بإمكان المواطن ببلوغه سنّ الـ18 تسجيل مذهبه بنفسه». بحسب الناشطة الحقوقية، فإن الممارسات الحالية بعيدة كلّ البعد عن جوهر الدستور اللبناني وتقدّمية القوانين اللبنانية بالاعتراف بحريّة الاعتقاد المطلقة منذ القرن الماضي، خصوصاً القرار الرقم 60 ل.ر. العائد لعام 1936، الذي تنصّ المادة 10 منه (معدّلة وفقاً للقرار 146/1938) على أن «يخضع اللبنانيون (والسوريون) المنتمون إلى الطوائف المعترف بها لنظام طوائفهم الشرعي في الأمور المتعلّقة بالأحوال الشخصيّة». وتكرّس في الوقت عينه «خضوع اللبنانيين المنتمين إلى الطوائف المعترف بها» لقانون لتكريسه أو الاعتراف به». الحاجة، وفق جعجع، تتمثّل في «ضرورة تنظيم عقود الزيجات المدنية وإيجاد تشريعات ترعاها». وهذا ليس مطلباً بل «شرط أساسي لتستعيد دولة القانون سيادتها على أراضيها، وكي لا يبقى القضاة المدنيّون يصدرون أحكاماً باسم الشعب اللبناني من خلال تطبيق قانون أجنبي كالقانون القبرصي... وهو انفصام بالطوائف مكفول في الدستور، بينما تبيّن الممارسة العكس».

حرية اختيار شكل العلاقة مع الدولة من دون المرور بالطوائف مكفولة في الدستور، وهي تسري أيضاً على الحق في الزواج المدني الذي «لا يحتاج إلى قانون لتكريسه أو الاعتراف به». الحاجة، وفق جعجع، تتمثل في «ضرورة تنظيم عقود الزيجات المدنية وإيجاد تشريعات ترعاها». وهذا ليس مطلباً بل «شرط أساسي لتستعيد دولة القانون سيادتها على أراضيها، وكي لا يبقى القضاة المدنيّون يصدرون أحكاماً باسم الشعب اللبناني من خلال تطبيق قانون أجنبي كالقانون القبرصي... وهو انفصام

> اكثر من 21 مشروع قانون قدّمت منذ الخمسينيات حول الزواج المدني

قانوني تحكمه ازدواجية المعايير». لبنان «ليس دولة دينيّة ولا طائفيّة... لكن هل نحن دولة علمانيّة؟» سألت جعجع، مجيبة «لسنا دولة علمانية، لأننا لا نجبر المواطنين على الزواج المدني بعد الزواج الديني كما يحدث في البلدان العلمانية، وهذا يعني أننا نعترف بتعدّدية الأشخاص وخصوصيّاتهم. ونحن في ذلك متقدّمون على البلدان العلمانيّة». النموذج اللبناني تشبّهه جعجع بـ«السيستم السويسري، مع فارق بسيط أن الطوائف اللبنانية التي يحترمها الدستور هي جماعات لغوية متعدّدة في سويسرا».

أكثر من 21 مشروع قانون قدمت منذ الخمسينيات حول الزواج المدني، إلا أن أول ثنائيّ أقدم على الزواج المدني في لبنان في 2014 اضطرّ إلى «اللجوء إلى السويد تحت الضغط الذي مورس عليه». الثنائي خلود ونضال اللذان كان زواجهما فاتحة عقد الزيجات المدنيّة في لبنان، ارتكز على شرط شطبهما الإشارة إلى القيد الطائفي في سجلات نفوسيهما، حيث استندت وثيقة زواجهما إلى أحكام القرار 60 ل.ر. المدنية في مادته الـ10 والمادة 17 «وهي الأحكام التي تطابق ما ينصّ عليه القانون المدني الفرنسي ولا تخالف الدستور اللبناني أو أنظمة الأحوال الشخصيّة أو النظام العام أو الآداب الحميدة التي تطبّقها المحاكم المدنيّة».

هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل قدّمت عام 2007 رأيها الإيجابي بشأن «قانونية شطب القيد الطائفي». وبرأي جعجع، فإن «تصحيح العلاقة مع الدولة يبدأ بشطب المذهب، لكن من أقدموا على شطب قيدهم الطائفي تعرّضوا لمحاولات وضعهم ضمن طائفة جديدة لتكون أقليّة الأقليّات أو اعتبار خطوتهم رمزيّة بلا جدوى، علماً بأنها في العمق تطبيق للدستور».

لكن الدستور والقوانين والآراء الاستشارية لأعلى سلطات قضائية وجرأة عدد من الوزراء السابقين، لم تمنع الوزير السابق نهاد المشنوق من «عدم توقيع تسجيل عقود الزواج المدني الـ52 التي تمّت في لبنان، إذ لا تزال بعض الدعاوى بشأنها قائمة أمام القضاء، فيما اضطر بعض المتزوجين إلى العودة إلى طوائفهم لتسجيل زيجاتهم»، وفق جعجع، فيما حديث الوزيرة الجديدة ريا الحسن عن رأيها في الزواج المدني «لا يعني بالضرورة قدرتها على إحراز تقدّم إيجابي بشأن الاعتراف بهذه الزيجات».

باصات WeGo في جبيل: النقل العام في عهدة القطاع الخاص

ليا القزي

«شوفي السيارات. كلّ سيارة فيها شخص واحد»، صرخ سائق التاكسي الذي كان وحده، للسائقة التي كانت وحدها أيضاً في السيارة على يمينه. غياب نظام نقل عام مشترك، يربط بين البلدات والعاصمة، فرض على اللبنانيين أن تُصبح السيارات الخصوصية وسيلتهم الوحيدة للتنقل وحوّلت البلد موقف سيارات ضخماً. أما من لا يملك سيارة، فمحكومٌ عليه بـ«البهدلة» في باصات وفانات لا تتقيد بأدنى معايير السلامة.

استقالة الدولة من واجباتها تركت الساحة أمام أصحاب المبادرات الخاصة. مشروع «We Go Together» في جبيل، آخر هذه المبادرات. اليوم، يطلق وزير الأشغال يوسف فنيانوس «مشروع النقل المشترك النموذجي في قضاء جبيل» (كما ورد على بطاقة الدعوة). في الخبر الموزّع، جاء أنّ النائب زياد حواط «يُطلق» و«يدعو» إلى حضور الاحتفال، ما أوحى بأنّه صاحب المبادرة، خصوصاً أنّه أعلن أمام عددٍ من الجبيليين في كانون الأول الماضي أنّ «مشروع النقل المشترك لقضاء جبيل انطلق وسيُبصر النور أوائل حزيران المقبل». يُدرك حواط جيّداً أهمية المشروع لذا كان مفهوماً أن يُبادر إلى تبنّيه. لكنّه لم يكن دقيقاً في كلامه. فالمشروع بدأت العمل عليه شركة «Connex»، قبل خمس سنوات، يوم كان حواط لا يزال رئيساً لبلدية المدينة. أنجزت الشركة الدراسات، وأمّنت التمويل، ونسّقت مع اتحاد بلديات جبيل ووزارة الأشغال. وساعد حواط في التواصل مع بلديات القضاء للحصول على موافقاتها لوضع محطات وقوف في نطاقها، وفي تذليل عقبات أخرى. فيما لم يُبدِ التيار الوطني الحرّ حماسة للمشروع الذي عُرض على «التيار» بداية. لماذا؟ لأنّه، بحسب المعلومات، لم تكن المسودة الأولوية للمشروع والفائدة الاقتصادية منه «مدروسة بشكل وافٍ».

المدير العام لشركة «BCD Capital» المستشار المالي لـ«WeGo»، إيلي حداد، يؤكّد أنّ المشروع «مبادرة خاصة - الاستثمار والدراسات والتراخيص - لخدمة عامة». استأجرت «Connex» قطعة أرض من بلدية جبيل، حيث ستُنشأ المحطة الرئيسية، «والتعاون مع البلدية شمل توفير الدعم والتنسيق مع بقية البلديات وتلقّي المساعدات أو القروض الأوروبية التي قد تصل إلى WeGo، من دون أن تكون البلدية واحدة من المستثمرين».

يوضح المدير العام لـ«Connex» هنري أبو عبيد أنّ الفكرة «وُلدت سنة 2014، بهدف تطوير مستوى النقل المشترك في لبنان. أجرينا إحصاءً، فوجدنا أنّ 62% من ركّاب الباصات، هم من العمّال السوريين. يعني ذلك، أنّ اللبنانيين لا يستقلون النقل المشترك». إحجام الناس عن استخدام الباصات، يعود إلى سببين، «نوعية وسائل النقل،

> كلفة المشروع ستة ملايين دولار ويتضمن 90 محطة وقوف و40 باصاً على تسعة خطوط

وقلّة المعلومات المتوافرة حولها: توقيت الوصول والمغادرة، محطات الانتظار...». فقرّرت «Connex» خلق خدمة جديدة، وجذب فئة جديدة من العملاء. يقول أبو عبيد: «نريد فقط إدخال باصات جديدة إلى السوق، بل دفع الناس إلى التخلّي عن سياراتهم الخصوصية».

المحطة الرئيسية ستكون على الدوار الرئيسي في المدينة، ومنها تتفرّع سبعة خطوط تُغطّي بلدات القضاء، وخطّ واحد إلى بيروت. لماذا وقع الاختيار على مدينة جبيل؟ هناك خمسة أسباب، كما ورد في الدراسة التي وضعتها «WeGo»: مدينة رائدة في الحلول الحضرية المبتكرة والشاملة، تعمل على تحسين خدمات النظام البيئي، مسالمة وتعزز التماسك الاجتماعي والتنوع الثقافي، مدينة ثقافية تحمي التقاليد واللهوية المحلية، اقتصادها مُزدهر ولديها موارد ثقافية وبشرية قيّمة. يُضيف أبو عبيد الى ذلك أنّ موقع القضاء في الوسط بين الشمال والجنوب والكثافة السكانية فيه «يُبرّران وجود نظام نقل».

اختيار الخطوط السبعة «تمّ بناءً على دراسات ميدانية»، بحسب حداد، لتكون النتيجة مشروعاً بقيمة 6 ملايين دولار، يتضمن 90 محطة وقوف، و40 باصاً مُجهزة بكاميرات مراقبة وانترنت، تتفاوت تعرفة النقل عبرها بين 3000 و5000 ليرة، تسير طيلة ساعات النهار، وتؤمّن نحو 120 وظيفة. «ونريد أن تكون الأولوية في التوظيف لأبناء القضاء»، وفق أبو عبيد.

ألا يعني ذلك احتكار قطاع النقل في المنطقة ومنافسة أصحاب الباصات الذين لا يملكون مورداً اقتصادياً آخر؟ يؤكد أبو عبيد أن هناك بلدات عدّة لا تمرّ باصات «WeGo» بها، ويشدد على أن «لا خصوصية لأحد في النمرة الحمراء. نحن نخلق شبكة جديدة، محاولين إقناع فئة أخرى باستخدام النقل المشترك»، لافتاً الى انه يمكن أي سائق مركبة عمومية أن ينضم إلى الشبكة.

يدخل المشروع حيّز التنفيذ قبل نهاية 2019، «على أن نبدأ العمل في 2022 على مشروع نقل مشترك لقضاء كسروان، وفي 2024 لقضاء المتن». يقول أبو عبيد إنّ كلفة المشاريع الثلاثة (جبيل - كسروان - المتن)، «ستبلغ 32 مليون دولار». يعمل المسؤولون في «WeGo» على تأهيل البنى التحتية وشبكات النقل في الأقضية الثلاثة، بطريقة تسمح لهم بأن يتحولوا بعد سنوات إلى «المُرشحين الأوائل الذين يملكون القوة الإدارية والمالية، للاستثمار في هذا النوع من المشاريع»، بحسب حداد. والهدف هو الفوز بعقد تشغيل مشروع «BRT» (الباصات المحددة المسار)، الممول من البنك الدولي بهبة تبلغ نحو 280 مليون دولار، والذي يربط المناطق اللبنانية ببعضها البعض عبر باصات سريعة.

يدخل المشروع حيّز التنفيذ قبل نهاية 2019 (مروان طحطح)

الليغا

برشلونة x أتلتيكو مدريد
الـ«بلاوغرانا» أمام فرصة حسم الـ«ليغا»

حسن رمضان

خيبة أمل كبيرة أصيب بها المدرب الأرجنتيني دييغو سيميوني ولاعبه الفرنسي أنطوان غريزمان، بعد نجاة برشلونة من الخسارة أمام فياريال منتصف الأسبوع. الركلة الحرّة التي سددها ليونيل ميسي، والتي سكنت الشباك، إلى جانب هدف لويس سواريز في الدقيقة الأخيرة من عمر المباراة، وقفا في وجه طموحات مدرب أتليتيكو مدريد ولاعبه. تعادل بطعم الفوز لـ«بلاوغرانا»، نظراً إلى السياق الذي سارت عليه المباراة. فبات تكون متقدماً بهدفين دون رد، وتُقلب عليك الطاولة بأربعة أهداف متتالية، ثم تعود وتعادل النتيجة في الأوقات القاتلة، هذا يعني شيئاً واحداً، برشلونة متمسّك وبقوّة بلقب الدوري الإسباني.

في آخر عشر سنوات، فاز النادي الكاتالوني بسبعة ألقاب «ليغا إسبانية»، أي إن السيطرة واضحة جداً من قبل ميسي ورفاقه على هذه البطولة. في الموسم الحالي، القصّة تعاد من جديد على ما يبدو؛ يتصدّر برشلونة الترتيب بفارق كبير يصل إلى 8 نقاط عن صاحب المركز الثاني أتلتيكو مدريد، وبفارق 13 نقطة عن صاحب المركز الثالث ريال مدريد. المباراة المقبلة للنادي الكاتالوني ستكون أمام أتلتيكو مدريد (اليوم الساعة 21:45 بتوقيت بيروت). الكامب نو جاهز لاستقبال صاحب المركز الثاني، الأتلتيكو، الذي سيكون أمامه خيار واحد فقط، إذا فكّر في المنافسة على الدوري، وتضييق الخناق على برشلونة، الفوز ولا شيء غيره. في حال تمكّن أبناء «التشولو» من تحقيق المفاجأة، والفوز على العملاق الكاتالوني في معقله الكامب نو، فسيصبح الفارق خمس نقاط فقط، مع تبقي 7 جولات على النهاية. سيعود الأمل لأتلتيكو، وسيأمل سيميوني تعثّر برشلونة في مباراتين. على الورق، من الصعب أن يفرّط ميسي في لقب يصبح أقرب من أي وقت مع التقدم في الجولات، إلّا أن كرة القدم لا تعترف بالأرقام وبالاحتمالات، ويبقى كل شيء قابل للحدوث.

> فاز برشلونة بسبعة ألقاب في آخر 10 مواسم من الدوري

هذا في حال تمكّن سيميوني من الفوز على فالفيردي في الكامب نو، لكن، في المقابل، أي في حال خسر سيميوني المباراة الحاسمة، فسيكون على الجميع الاعتراف بأن برشلونة هو سيد الليغا، وسيصبح متوّجاً بها ثماني مرّات من آخر 11 سنة. كذلك يعلم المتابعون والمنتقدون، وهو ما أصبح واضحاً للجميع أيضاً، أن برشلونة، وتحديداً نجمه الأول ليونيل ميسي، هدفهم الأساسي هو لقب دوري أبطال أوروبا. وهذا ما أكّده فالفيردي في مباراة فياريال الأخيرة، حيث أجلس قائد الفريق ميسي على مقاعد البدلاء، وذلك بهدف إراحته لقمتي الأتلتيكو في الدوري، وقفة دوري أبطال أوروبا أمام «الشياطين الحمر» مانشستر يونايتد. لكن ليو عاد ودخل في الشوط الثاني، وسجّل ركلة حرّة مباشرة، أعاد من خلالها الأمل في تحقيق التعادل، ليحدث هذا فعلاً بتسجيل سواريز هدف التعادل في الدقيقة 93 من عمر المباراة. الجدير ذكره أن ميسي، ومن خلال تسجيله للركلة الحرة أمام فياريال، يكون قد سجّل ثلاث ركلات حرّة في آخر ثلاث مباريات له في الدوري الإسباني، وهي المرّة الثانية التي له في الليغا. يتصدّر ميسي ترتيب هدافي الدوريات الخمس الكبرى، أي كما يُعرف بسباق الحذاء الذهبي، بـ32 هدفاً، متقدماً على أقرب ملاحقيه نجم باريس سان جيرمان الشاب كيليان مبابي الذي يملك في رصيده 27 هدفاً.

مع هذه المباراة اليوم، تعود من جديد أخبار وشائعات انتقال النجم الفرنسي وبطل العالم مع منتخب بلاده فرنسا في روسيا 2018، أنطوان غريزمان، إلى برشلونة في فترة الانتقالات الصيفية المقبلة. الصحيفتان المقرّبتان من برشلونة، «موندو ديبورتيفو» و«سبورت»، وضعتا «غريزو» على غلافهما طوال الأيام الأخيرة الماضية. أخبار تقول إن غريزمان قريب جداً من برشلونة، ومستعد لتقليص راتبه للعب إلى جانب ميسي، ولكن اللاعب خرج بفيديو أكّد فيه بقاءه مع ناديه، وهذا يعطي انطباعاً أن الصورة لا تزال ضبابية، وأنه لن يحصل شيء ربما حتى نهاية الدوري. ونشرت صحيفة «موندو ديبورتيفو» أخباراً تفيد بأن الكثير من البرشلونيين رافضون لفكرة انتقال غريزمان، وذلك بسبب رفضه المجيء خلال فترة الانتقالات الصيفية الماضية. مباراة منتظرة، والأكيد أن نتيجتها ستغيّر مسار الليغا.

يريد برشلونة حسم الأمور باكرا (جوزيه جوردان ـ أ ف ب)

بوندسليغا

بايرن ميونيخ x بروسيا دورتموند
«كلاسيكر» الأمل لأسود الفيستيفال

حسين فحص

يحلّ نادي بوروسيا دورتموند الألماني ضيفاً على بايرن ميونيخ، ضمن مباريات الجولة الـ28 من الدوري الألماني، (19:30 بتوقيت بيروت). مباراةٌ مصيرية من شأنها تعزيز صدارة دورتموند، أو صعود بايرن إلى المركز الأول.

لم يشهد الدوري الألماني منافسةً شرسة كالتي تحصل هذا الموسم. استيقظ دورتموند بعد 6 مواسم من السبات. يزيد من أهمية المباراة، كونها الـ«كلاسيكر» الرقم 100 في ألمانيا. (كلاسيكر تسمية خاصة بالمانيا، بخلاف باقي الدول التي تسميه «كلاسيكو»). رغم إطلاق هذا المصطلح اليوم على مباراة دورتموند وبايرن ميونيخ، إلا أنّ الكلاسيكر الألماني شهد تغيّرات كثيرة بين طرفيه على مدار التاريخ، تمثلت في ثبات البايرن في جهة، مع تغير المنافس الآخر نظراً إلى تألقه في الجهة الثانية.

يعود أصل المصطلح إلى سبعينيات القرن الماضي، عندما كان كلّ من بايرن ميونيخ وبوروسيا مونشنغلادباخ، قوّتا الكرة الألمانية، يتنافسان بانتظام للفوز باللقب. شهدت تلك الفترة علوّ كعب غلادباخ على نظيره البافاري محلياً، إذ فاز بخمسة ألقاب بوندسليغا، في حين اقتصرت ألقاب بايرن على ثلاثة. تكمن المفارقة في بروز بايرن كأكبر نادي في ألمانيا حينها، وتتويجه بكأس ألمانيا ثلاث مرات من 1973 إلى 1976. استمرّ البافاري في المنافسة على الألقاب بفعل قوته المالية، كونه أكبر وأغنى نادي في ألمانيا، على عكس غلادباخ الذي ينتمي إلى بلدة صغيرة مقارنة بولاية بافاريا.

بعدها، تهاوى مونشنغلادباخ شيئاً فشيئاً حتى سقط في أواخر السبعينيات، مقابل صعود منافسين جدد لمقارعة العملاق البافاري على الألقاب المحلية. ظهرت أندية شالكه، باير ليفركوزن، هامبورغ، كايزرسلوترن، شتوتجارت، فيردر بريمن وإينتراخت فرانكفورت، غيرَ أن هذه الأندية لم تشكّل منافساً شرساً لانتزاع العرش من بايرن ميونيخ، إذ اقتصرت حقبات هذه الأندية على سنوات قليلة، حتى ظهر بوروسيا دورتموند، المنافس الأبرز لبايرن ميونيخ في السنوات الأخيرة.

> مواجهة الناديين الأقوى في ألمانيا تاريخياً تسمّى «كلاسيكر» وليس «كلاسيكو»

شهدت تلك الفترة علوّ كعب غلادباخ على نظيره البافاري محلياً، إذ فاز بخمسة ألقاب بوندسليغا، في حين اقتصرت ألقاب بايرن على ثلاثة. تكمن المفارقة في بروز بايرن كأكبر نادي في ألمانيا حينها، وتتويجه بكأس ألمانيا ثلاث مرات من 1973 إلى 1976. استمرّ البافاري في المنافسة على الألقاب بفعل قوته المالية، كونه أكبر وأغنى نادي في ألمانيا، على عكس غلادباخ الذي ينتمي إلى بلدة صغيرة مقارنة بولاية بافاريا.

برز دورتموند في التسعينيات كثاني أكبر نادي في ألمانيا، إذ اعتبر النادي الذي جاء من منطقة الرور، الوحيد الذي نجح في تحدي بايرن ميونيخ في حقبتين مختلفتين خلال الثلاثين عاماً الماضية. برزَ المارد الأصفر في الكرة الألمانية بين عامي 1994 و2002، حيث فاز بثلاثة ألقاب للدوري الألماني، إضافة إلى دوري أبطال أوروبا عام 1996. شهدت الفترة اللاحقة تأرجح بوروسيا دورتموند، نتيجة للأزمة المالية التي عاشها بعد الشرسة بين الناديين أخيراً، اتخذت المباراة التي تجمع بايرن ميونيخ ودورتموند اسم الـ«كلاسيكر».

بفترة وجيزة، تمكن المدرب السويسري لوسيان فافر من إعادة هيكلة الفريق ليظهر بصورة المنافس الأبرز هذا الموسم. لاعبون كجايدن سانشو، وباكو الكاسير، وأكسيل فيتسيل وغيرهم، تركوا بصمةً مؤثرة منذ قدومهم مقابل مبالغ زهيدة. الفريق الذي شكّل انطلاقةً مثاليةً في الدوري تمثلت في تحقيقه سلسلة انتصارات متتالية، مُني ببعض النتائج المخيّبة أخيراً، والتي حالت دون حسمه اللقب باكراً. في المقابل، تحسن البايرن تحت إمرة المدرب نيكو كوفاتش في الفترة الأخيرة، حيث فاز بستّ مباريات من آخر سبعة مع تعادل في الجولة السابقة أمام فرايبورغ. رغم ذلك، لا يزال أداء الفريق هشاً مقارنةً بالسنوات الماضية، تشهد على ذلك المباراة الأخيرة في كأس ألمانيا حيث فرّط البايرن في تقدمه أمام هايدنهايم المنتمي إلى الدرجة الثانية قبل أن يقتنص الفوز بنتيجة (5-4) ويتأهل إلى نصف النهائي.

خسارة بايرن في الكلاسيكر قد تحسم بدرجة كبيرة تتويج دورتموند باللقب. أمرٌ قد يودي بمنصب كوفاتش، على هامش الخروج المبكر من دور الـ16 لدوري أبطال أوروبا أمام ليفربول. في ظلّ إصابات الفريقين أخيراً، يصعب التنبّؤ بالطرف الأقوى، الكفّتين متساويتين.

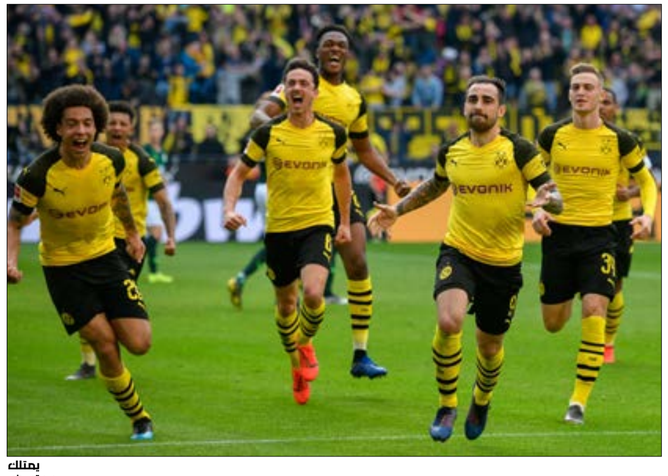
يمتلك دورتموند الحافز للفوز (ساشا شوريمان ـ أ ف ب)

ثانوية البرج الدولية BIC تهنئ ناديي
البرج وشباب البرج الرياضيين
بصعودهم الى مصاف اندية الدرجة الاولى .
الف مبروك للناديين والى مزيد من التألق.

حول العالم

قمّة بين ميلان ويوفنتوس

يعود لاعبو المدرب ماسيميليانو أليغري اليوم إلى ملعب «أليانز ستاديوم» في تورينو لاستضافة ميلان في المرحلة الحادية والثلاثين من الدوري الإيطالي، آملين إكمال مسعاهم لإحراز لقب الدوري الثامن توالياً. (المباراة 19:00 بتوقيت بيروت) وسيتمكن يوفنتوس المتصدر (81 نقطة) بفارق 18 نقطة عن وصيفه نابولي من إحراز اللقب قبل سبع مباريات من نهاية البطولة في حال فوزه على ميلان وخسارة مطارده أمام جنوى يوم الأحد، ما سيرفع الفارق إلى 21 نقطة ويتوجه بأفضلية الأهداف والمواجهتين المباشرتين مع رجال المدرب كارلو أنشيلوتي. وصرّح قائد يوفنتوس، المدافع الدولي جورجو كيليني قبل المباراة، قائلاً إن «اللقب الثامن هو حالياً في مرحلة التحميل»، مشدداً على أنّ «الأسبوعين القادمين مهمان جداً بالنسبة إلينا». وفي حال إرجاء الحسم هذا الأسبوع، فسيكون يوفنتوس أمام فرصة متجددة في المرحلة المقبلة، إذ يكفيه الفوز على سبال لإحراز اللقب بصرف النظر عن نتائجه أو نتائج نابولي في المراحل اللاحقة. ويستعد يوفنتوس لخوض ذهاب الدور ربع النهائي لدوري أبطال أوروبا الأسبوع المقبل ضد أياكس أمستردام الهولندي الذي أخرج النادي الملكي الإسباني، بطل المواسم الثلاثة الماضية، من ثمن النهائي. ويريد أليغري قيادة يوفنتوس إلى إحراز اللقب الـ35 في تاريخه (رقم قياسي) بأسرع ما يمكن، قبل التفرغ للهدف الحقيقي للموسم، والمتمثل في إحراز لقب دوري أبطال أوروبا للمرة الثالثة في مسيرة النادي والأول منذ 23 عاماً (توّج يوفنتوس مرتين عامي 1985 و1996)، علماً بأنه خاض المباراة النهائية خمس مرات، آخرها عام 2017. ويتعافى البرتغالي كريستيانو رونالدو من «إصابة طفيفة» تعرض لها مع منتخب بلاده في المباراة ضد صربيا (1-1) ضمن تصفيات كأس أوروبا 2020، ما يهدّد مشاركته في اللقاء المفصلي مع ميلان.

ميلووكي يحسم صدارة الشرق

حسم ميلووكي باكس صدارة ترتيب المنطقة الشرقية وإنهاء الموسم مع أفضل سجل في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين، ليدخل منافسات الـ«بلاي أوف» في أفضل ترتيب للمرة الأولى في تاريخ النادي. وأتى الحسم لميلووكي قبل ثلاث مباريات من انتهاء موسمه المنتظم، بفوزه على مضيفه فيلادلفيا سفنتي سيكسرز (128-122)، في مباراة سجل فيها نجمه اليوناني يانيس أنتيتوكونمبو 45 نقطة. ورفع ميلووكي رصيده إلى 59 فوزاً و20 خسارة، متقدماً على تورونتو رابتورز (56 فوزاً و23 خسارة) الثاني، مع بقاء ثلاث مباريات لكل منهما. وستمنح الصدارة ميلووكي أفضلية اللعب على أرضه في الأدوار النهائية التي تنطلق في 13 نيسان/أبريل، وتستمر حتى أواخر أيار/مايو.

وضمن ميلووكي إنهاء الموسم مع أفضل سجل بين فرق المنطقتين، إذ إنّ متصدر الترتيب الحالي للمنطقة الغربية، بطل الموسمين الماضيين، غولدن ستايت ووريرز، حقق الخميس فوزه الـ54 مقابل 24 خسارة على حساب مضيفه لوس أنجلس ليكرز 108-90، لكنه لن يتمكن من معادلة سجل ميلووكي نظراً إلى بقاء أربع مباريات فقط له هذا الموسم. ولم يتحدد بعد منافس ميلووكي في هذه المرحلة هذا الموسم، على عكس المنطقة الغربية حيث حسمت أسماء الفرق الثماني المتأهلة، ولا تزال المنافسة قائمة بين خمسة فرق على ثلاثة مراكز في المنطقة الشرقية.

الكرة اللبنانية

اليوم هو يوم «الدربي» الكبير. قطبا بيروت والكرة اللبنانية الانصار والنجمة يلتقيان عند الساعة الرابعة من بعد الظهر على ملعب مدينة كميل شمعون الرياضية، في لقاء لم يفقد اي شيء من اهميته براي الكثيرين. وللوان «الاخضر» و«النبيذي» خسرا السباق الى لقب الدوري مع العهد الذي ينتظر الصعود الى منصة التتويج مرة جديدة

«بروفة» أخيرة قبل موقعة الكأس
«الدربي» أقوى من أي وقتٍ مضى

شربل كريّم

مخطئ من يعتقد أن مباراة الأنصار والنجمة لا تحمل أي أهمية هذه المرّة، إذ إن مجموعة من الاعتبارات لا بدّ من التوقف عندها، وهي تعكس فعلاً أن «الدربي» يحمل هذه المرة مجموعة من التحديات بالنسبة الى الفريقين اللذين، رغم أنهما تراجعا أمام سطوة العهد في الدوري اللبناني، لا يزالان يعتبران مواجهتهما هي اللقاء الاهم في البطولة.

هما اصلاً كانا قد اطلقا المعركة من جديد وبشكل لم تعرفه المواسم القريبة الماضية، وتحديداً منذ ذاك الفوز الكبير للانصار (5-1) في ذهاب الموسم الماضي، ليعود بعدها النجمة ويردّ التحية بنتيجة كبيرة ايضاً عندما فاز (4-2) في ذهاب الموسم الحالي.

وعند هذه النتيجة يمكن بدء الحديث للكلام عن اهمية المباراة، اذ ان الانصار لم يهضم ابداً تلك الخسارة التي لحقت به، ورأى انه لم يستحقها، لانه كان الطرف الافضل في غالبية فترات اللقاء. النقطة الاهم هي ان «الزعيم الأخضر» مقتنع بأنه لا يستحق ان يكون خلف النجمة على لائحة الترتيب العام، حيث تفصل نقطة واحدة بينهما حالياً. واقتناع الانصار هذا ينطلق من خلال الاداء القوي الذي قدّمه في الكثير من المباريات، ولو أنه فرّط بالنقاط في مباريات اخرى كان يفترض ان تكون في متناوله، على غرار المباراتين مع طرابلس، حيث عجز عن الفوز على سفير الشمال.

وهذا الاقتناع الانصاري يتعزز ايضاً وسط الاداء المتذبذب للنجمة وغير المقنع في مراحل كثيرة، وهو ما جعل «النبيذي» يبتعد بفارق 9 نقاط عن العهد المتصدر، ويقف على بُعد نقطة من الانصار، فاصبحت وصافته في خطر. والوصافة هي من العناوين المهمة الاخرى بالنسبة الى لقاء اليوم، ليس بسبب الصراع الطبيعي على زعامة بيروت بين الطرفين، بل لانها ستؤمّن لصاحبها التمثيل في كأس العرب للاندية الابطال، وهي مسألة مهمة للنجمة الخائب اسبوياً سلفاً، واكثر من مهمة للانصار الساعي للعودة الى الساحة الخارجية.

وعند الساحة الخارجية، يمكن التوقف لاستنتاج اهمية اخرى لهذه المباراة، لكن وفق بُعد آخر يرتبط بالمسابقة الرديفة، أي كأس لبنان، حيث سيلتقيان في ربع النهائي، وهما يعتبران هذه المباراة الحجر الأساس لتعويض ما فاتهما في الدوري، وإحراز لقب الكأس، وبالتالي حجز بطاقة تمثيل في كأس الاتحاد الآسيوي. ومما لا شك فيه ان النتيجة الايجابية لأيٍّ منهما في مباراة اليوم ستعطيه تفوّقاً معنوياً قبل الموقعة المرتقبة الاخرى.

من الافضل فنياً؟

انطلاقاً من الحديث عن مواجهة الكأس، يمكن الكلام عن الافضلية الفنية لهذا الفريق على الآخر، إذ إنه بالنسبة الى المدربين الاردني عبدالله ابو زمع وموسى حجيج، وبغض النظر عن الوجوه الحاضرة او تلك الغائبة، فان اللقاء يشكل «بروفة» حقيقية بالنسبة اليهما من اجل الوصول الى الحسابات النهائية للمعركة الاخيرة بينهما لهذا الموسم. من هنا تبرز آراء كثيرة في هذا الخصوص، لكن الرأي المشترك يقول إن اجواء النجمة الحالية بالتأكيد ليست افضل من تلك الموجودة في الانصار، وهي مسألة قد لا تساعد «النبيذي» الى حدٍّ كبير، فهو برأي قسمٍ كبير من المتابعين عليه ان يكون محظوظاً، وان يكون لاعبوه في يومهم لكي يتفوّقوا على الانصار. الآخير، يرى البعض انه قد لا يحمل اي افضلية قبل الدخول الى الملعب، كونه يرزح تحت ضغط المطالبات

> **تسقط الفوارق الفنية في مباراة «الدربي» وتختفي الافضلية المسبقة لفريقٍ على آخر**

بأمورٍ عديدة، تبدأ من مطلب كلاسيكي يتمثل في الفوز على النجمة، وتمرّ بمسألة سعيه لإنزال غريمه التقليدي عن المركز الثاني، وتصل الى مطلب رئيسي وهو ان عليه ان يثبت ان ما قدّمه في المباريات الأخيرة امام خصومٍ اضعف، حيث استعرض «عضلاته الهجومية»، لم يكن بسبب ضعف هؤلاء الخصوم بل بسبب قوته.

لكن يبقى كل شيء منوطاً بسيناريو المباراة وكيفية سيرها لمصلحة هذا الفريق او الآخر في وقتٍ مبكر، اضافةً الى اجوائها، وهي نقطة مفصلية، وخصوصاً مع توقّع احتشاد عددٍ كبير من المشجعين خلف القطبين.

ويوافق نجم النجمة السابق جمال الحاج على هذا الكلام في حديثٍ مع «الأخبار»، إذ يقول: «اهمية المباراة حاضرة بالتأكيد، اذ يكفي عنوان «الدربي» لنتوقع مواجهة نارية كما جرت العادة». ويتابع: «يمكنني القول ان الفارق الفني كبير بين الطرفين ويصبّ لمصلحة الانصار، انطلاقاً من كل الاجواء التي تحيط بهما، لكن عند صفارة البداية الكثير من الامور يمكن أن تتغيّر، وعلى الانصار ان يثبت نفسه في امتحانٍ صعب. من هنا يبدو الضغط اكبر عليه لانه مجبر على الظهور بالمستوى الذي قدّمه في المباريات الاخيرة، فإذا كان قد تحرّر من ضغط عدم منافسته على اللقب وقدّم بالتالي كرة جميلة من دون تعقيدات، فإنه يشعر حتماً بالضغط الكبير قبل لقاء النجمة، ولو انه يملك الاجوبة الفنية عن الكثير من الاسئلة المطروحة، وهو اثبت هذا الامر في لقائهما ذهاباً».

اذاً النجمة قد يكون مرتاحاً اكثر، ولو انه مطالب ايضاً بتخطي الكثير من الخضات والخيبات التي عرفها عبر فوزٍ يغسل من خلاله كل مشاكله المتراكمة. وعند هذه النقطة يلتقي القائد الانصاري السابق جمال طه مع الحاج، حيث يوافق على أن الضغوطات تزداد على الفريق الاخضر «لأنه ليس مطالباً فقط بتقديم اداء جيد، بل هو مطالب دائماً بحصد الالقاب، والطريق الى منصة التتويج هذه المرة تمرّ من لقاء «الدربي» في الدوري، لأنه لقاء مفصلي برأيي للفوز بلقب كأس لبنان».

ويضيف طه، «الاكيد ان الاهمية الفنية للمباراة لا تتخطى تلك المعنوية، لكن اذا ما تحدثنا عن الجانب الفني، استطيع القول من خلال تجارب سابقة أنه عندما يكون الانصار افضل قبل أي «دربي» يطلّ النجمة بشكلٍ افضل منه، والعكس صحيح. لذا يُفترض إبعاد الفوارق في مباراة كهذه، لأن التوفيق والضغط الجماهيري والروح التي يدخل بها اللاعبون الى ارض الملعب هي بلا شك اقوى الاسلحة».

اسبوع الحسم

يمكن إطلاق تسمية اسبوع الحسم على المرحلة الـ20 في الدوري اللبناني، والتي تنطلق كل مبارياتها عند الساعة 16:00، اذ ان العهد الذي يحلّ ضيفاً على الاخاء الاهلي عاليه على ملعب امين عبد النور في بحمدون، ينتظر حسم اللقب نهائياً. وبعيداً عن فوز النجمة على الانصار من عدمه، فإن نقطة واحدة تكفي بطل لبنان للحفاظ على لقبه.

لكن الحسم الاصعب ينتظر فرقاً عديدة غداً الاحد، حيث يحتدم الصراع الكبير للهروب من الهبوط الى الدرجة الثانية، التي قد يجدها البقاع (13 نقطة) في حال سقوطه امام الراسينغ (17 نقطة) على مجمع الرئيس فؤاد شهاب الرياضي في جونية، وخصوصاً في حال صبّت نتائج المباريات الاخرى لمصلحة اولئك الذين يتقدمونه على لائحة الترتيب العام، اذ في مباراة لا تقل اهمية يلتقي الصفاء (18 نقطة) مع السلام زغرتا (16 نقطة) على ملعب بحمدون، حيث سيسعى الاول الى حسم من نوع آخر، ويتمثل في ضمان بقائه في دوري الاضواء.

وهذه المباراة كغيرها متصلة أيضاً باللقاءين الآخرين في هذه المرحلة، اذ يلعب التضامن صور (17 نقطة) مع الشباب الغازية (20 نقطة) في «دربي» الجنوب على ملعب صور البلدي، بينما يحل طرابلس (17 نقطة) ضيفاً على شباب الساحل (22 نقطة) في مباراة صعبة، وقد تكون حاسمة في سعي الفريق الشمالي للبقاء في الدرجة الأولى.

يريد الانصار إبعاد النجمة عن الوصافة (عدنان الحاج علي)

أسدلت الستارة على الدوري اللبناني لكرة القدم للدرجة الثانية مع رفع فريق البرج كأس البطولة وصعوده إلى الدرجة الأولى بمرافقة جاره اللدود شباب البرج. لقاء الغريمين انتهى بفوز البرج 3-2 على ملعب بحمدون في الأسبوع الثاني والعشرين والأخير. فوزٌ يُعدّ للبرجيين بطولة ثانية، نظراً للمنافسة القوية بين الناديين، حيث كان يأمل شباب البرج الثأر لخسارته ذهاباً. المرحلة الأخيرة شهدت أيضاً سقوط الشباب العربي إلى الدرجة الثالثة بعد خسارته أمام النهضة برالياس 1-2 وفوز الإصلاح البرج الشمالي على هومنتمن 4-3. (عدنان الحاج علي)

استراحة

كلمات متقاطعة 3131

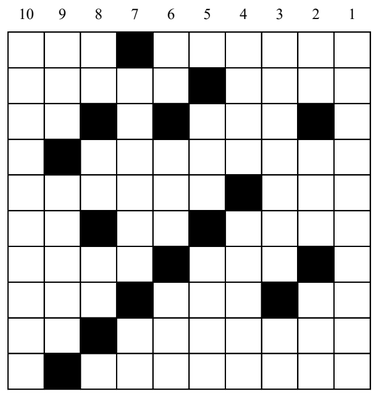

افقيا

1- مدينة فرنسية تشتهر بصناعة الخمر – من الفاكهة - 2- بحر روسي – رشوة – 3- ندم وتحسّر على الماضي – خاصتي وملكي – 4- طائرة مقاتلة بريطانية الصنع كان لها دور فعّال في حقبة ستينات القرن الماضي كان لبنان يملك عدد منها – 5- أنثر الماء في كل إتجاه – مرفأ ومدينة مقدّسة هنديّة – 6- ظفر بالجائزة – ماوى الدجاج – لإستدراك – 7- من الفاكهة – بلدة سوريّة مركز قضاء بمحافظة درعا به ثلاثة حيطان – قطع الشيء – 10- نهر لبناني ينبع من مغارة جعيتا ويصبّ في البحر الأبيض المتوسط

عمودياً

1- مرفأ ومدينة في هايتي على الأطلسي كانت عاصمة البلاد حتى عام 1770 – 2- من الطيور – امتدّ واتّسع الظل – رب – 3- عاصمة موريتانيا – مقياس مساحة – 4- يشرح الدرس – ولاية في فنزويلا – 5- من الحيوانات – تطوف في المناطق للسياحة – 6- قلب الإناء على رأسه – ممرّ يخترق الجبل – قاتل متسلسل ظهر في لندن بإنكلترا عام 1888 لقّب بالسفاح – 7- إسم لمجموعة من القنوات الفضائية الترفيهية العربية – عكسها حرف نصب – 8- كتب بالقلم – متشابهان – في القميص – 9- مصيبة وحلول الشر – مادة معدنية صفراء اللون شديدة الإتقاد – 10- خليج يقع شمالي البحر الأحمر بين شبه جزيرة سيناء والسعودية والأردن

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- رولا سعد – فخ – 2- برونو طبال – 3- يد – تيارت – 4- اعسر – حمص – 5- اب – مرداد – 6- ليكرا – لوز – 7- ثوري – وفا – 8- انت – برّه – صر – 9- نسوان – دنوت – 10- بينمية – سرج

عمودياً

1- ربيع الثاني – 2- ورد – بيونسي – 3- لو – كرتون – 4- انت عمري – 5- سويسرا – بني – 6- عطارد – وز – 7- دبر – الفهد – 8- اتحدوا – نس – 9- فل – صور – 10- مصر – ترنج

3131 sudoku

8	3	4						2
			8	5	6			
9		5					1	7
		2	6		8	4		
		9				3		
		3	5		1	7		
7	2	8					3	
			2	8	4			
4		6				2		5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3130

7	4	2	5	1	8	6	9	3
6	8	1	9	4	3	5	2	7
3	5	9	2	6	7	8	1	4
1	3	8	4	9	2	7	5	6
9	2	4	6	7	5	1	3	8
5	7	6	3	8	1	2	4	9
8	6	3	1	2	4	9	7	5
4	1	7	8	5	9	3	6	2
2	9	5	7	3	6	4	8	1

مشاهير 3131

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

وزير دفاع أميركي (1927-2019) في حكومة الرئيس جيمي كارتر ساهم في وضع الأساس لإتفاق كمب دايفيد. حاصل على عدة أوسمة

2+5+1+3+4+7 = الفرار ■ 8+6+9+11 = قليل الوجود ■ 10+1 = ضمير منفصل

حل الشبكة الماضية: **جوهانا بو عيد**

إعداد
نعوم مسعود

اخبار محلية

المريميين الشانفيل اول المتأهلين إلى المربع الذهبي

أصبح نادي المريميين الشانفيل أول المتأهلين إلى المربع الذهبي لبطولة لبنان في كرة السلة، بعد أن أنهى سلسلة الدور ربع النهائي مع خصمه أطلس 3-0، بفوزه عليه أمس 104-81. ويستقبل نادي بيروت على ملعبه في الشياح نادي المتحد طرابلس (اليوم 17:00 بتوقيت بيروت) في المباراة الثالثة من سلسلة ربع النهائي. المتحد فاز في المباراة الأولى، ولكنه خسر المباراة الثانية على أرضه في طرابلس (66 . 56) لتتعادل السلسلة بفوز لمثله. ومن المتوقع أن تشهد مباراة اليوم نديّة كبيرة، خاصة في ظل المستوى المتقارب بين الناديين. ويقدم علي حيدر مستوى مميّزاً، ونجح في المباراة الأخيرة بتسجيل 22 نقطة، فيما سجل اللاعب الأجنبي في النادي الشمالي مارفيل هاريس 18 نقطة. ويحسم السلسلة من يفوز في 3 مباريات من أصل 5.

وفي مباراة أخرى يستضيف الرياضي . بيروت نادي بيبلوس (20:00 بتوقيت بيروت) على ملعب المنارة. ويتقدم الرياضي في سلسلة ربع النهائي بفوزين دون رد، وهو بحاجة لفوز واحد كي يحسم السلسلة ويتأهل إلى نصف النهائي حيث سيواجه نادي المريميين الشانفيل. وفاز الرياضي في مباراته الثانية بجبيل (95 . 86). ومن المتوقع أن يفوز الرياضي في مباراة اليوم ويحسم السلسلة (3 . 0). ويعتمد مدرب الرياضي أحمد فران على الأجنبي جاستين براونلي، وإسماعيل أحمد والقائد جان عبد النور.

بطولة بيروت الدولية بالجمباز الإيقاعي

نظم نادي جيمبو للسنة الخامسة على التوالي، بطولة بيروت الدولية في الجمباز الإيقاعي ضمن فعاليات بطولة بيروت الدولية للجمباز . ربيع 2019 في قاعة وحدة الأنشطة الرياضية والكشفية في بئر حسن، بيروت، برعاية الاتحاد اللبناني للجمباز، وبمشاركة أكثر من 170 فتاة وطفلة يمثلنَ أندية جيمبو، الجزيرة

المصري، أولمبيك القطري، كويك ستبس الكويتي، ستريكس وناتاليا للجمباز من الإمارات، ماربيلا الإسباني، ومن لبنان نادي تريومف، مجمع نهاد نوفل، أكاديمية بيروت للجمباز الإيقاعي، نادي الروضة طرابلس.

وحلّت البطلة الدولية والأولمبية جانا ريتزادينوفا ضيفة شرف، حيث قدمت عرضاً مميزاً في افتتاح البطولة.

وحلّ في المراكز الأولى: اليسا صادق (جيمبو)، صوفيا بو زيدان (جيمبو)، مريم علوه (جيمبو)، رشدا الزيات (الجزيرة)، هيفا الفران (جيمبو)، تمارا كنج (تريومف)، يارا ناصر الدين (تريومف)، نانسي الأمين (جيمبو)، سيرينا كوكشيمان (جيمبو)، ماسي كريستي الحلبي (جيمبو)، تاليا بو عرم (جيمبو)، ليا حسن (جيمبو)، هيا صبرا (تريومف)، ماليكا داغر (أكاديمية بيروت).

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق فاضوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، امه الالدري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع حوشان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الاعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 01/ 666314 ـ 15 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

«انهض واقتل أوّلاً»: تاريخ من الإرهاب الإسرائيلي ضد العرب [1]

أسعد أبو خليك *

ليست قراءة كتاب «انهض واقتل أوّلاً: التاريخ السرّي للاغتيالات الاستهدافيّة لإسرائيل» لرونن برغمان (Rise and Kill First by Ronen Bergman. Penguin Random House -2018، سهلة، والكتابة عنه أقلّ سهولة. هذا سجلّ حافلٌ ببعض إرهاب إسرائيل والحركة الصهيونيّة (الذي وثّقه المؤلّف من خلال وثائق حكوميّة سريّة) على مرّ أكثر من قرن. خلاصة ما أوّدّ قوله من قراءة هذا الكتاب الذي صدر حديثاً، في هذا العرض النقدي، أن الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة - خلافاً لكلّ ما لحقها من نقد محلّي أو خارجي - أخطأت كثيراً في أنها لم تستخدم العنف ضد عدوّها كما استخدمه العدوّ ضدها وضدّ حلفائها منذ أوائل القرن العشرين. الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة هادنت وسالمت كثيراً، مُعوّلة من خلال قادتها السنّ أو المتعاونين مع الاحتلال (مثل محمود عبّاس) على مكرمات دول الغرب وحسن نيّاتها. لو أن الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة قابلت العنف الصهيوني بعنفٍ مضاد، لكان تاريخها أقلّ كارثيّة عمّا كان، ولكان العدوّ أقلّ قوّة. لو أن الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة قابلت عمليّات الاغتيال الصهيونيّة في العشرينيّات والثلاثينيّات والأربعينيّات، لكانت المليشيات الصهيونيّة أقلّ قدرة على تحقيق نصر سهل في 1948. يتحدّث الكاتب في مقدّمة الكتاب (الذي نشرت بعضاً من فصله مجلّة «نيويورك تايمز») عن الصعوبات التي صاحبت نشر الكتاب، وكيف أن أجهزة الدولة الإسرائيليّة (حاولت منعه، لما تضمّنه من استعمال لوثائق حكومية واستخبارية سرية)، لكن هذا لا يكفي للوثوق بالكتاب. يجب الحذر من كل ما يصدر عن مؤلّفين ذوي تاريخ في الاعتماد على مصادر استخباراتية إسرائيلية (أو أميركية)، لأن المؤلّف يكون ـ عن علم أو جهل ـ يروّج لأغراض دعائيّة. وهذا المؤلّف له تاريخ في الاعتماد على مصادر استخباراتية إسرائيلية، يتأثر هو بها كما هي تعبئه لأغراضها هي. كذلك فإن الكتاب هذا، بالرغم مما يتضمّنه من استقطاع من قبل المؤلّف نحو فظائع ارتكبتها قوّات إسرائيلية، عسكرية أو استخباراتية، إلا أنه لا يشكّك في الموقف الـ(لا) أخلاقي الإسرائيلي، ولا يرفض اعتناق المعيار العنصري الذي على أساسه تكون حياة العرب أبخس من حياة الإسرائيليّين والغربيّين. هو يسرد لمواقف وارتكابات عنصرية إسرائيلية، لكنه لا يتوقّف عندها. ولا يجد غضاضة من اجترار دعاية صهيونيّة كلاسيكيّة، مثل أن الجيوش العربيّة في 1948 كانت أكثر عدداً وأفضل تسليحاً (ص. 25) من الميليشيات الصهيونيّة (كان عدد جنود الصهاينة نحو ثلاث مرّات أكثر من عدد الجيوش العربيّة المتواطئة، التي أطلق بعضها النار على بعضهم الآخر بسبب غياب الإعداد والقيادة الموحّدة الفعليّة).

هذا كتاب يجب أن يُترجم إلى العربيّة، وأن تدرسه بدقّة كل حركات المقاومة العربيّة، لما يتضمّنه من معلومات عن مكامن الثّغرات التي تتسرّب منها مخابرات العدوّ الإسرائيلي والتي يمكن استغلالها. لا نقترح درس الكتاب من قبل الجيوش العربيّة، لأن همّها مختلف: لبنان أرضه محتلّة من قبل إسرائيل، والجيش اللبناني يصدر بياناً قبل أيّام عن نجاحه الباهر في اعتقال مواطن سوري زوّر في صنع أدوات تنظيف منزلي. الكتاب يسمح باستخلاص دروس بليغة عن الأخطاء التي ارتكبتها المقاومة الفلسطينيّة والتي سمحت للعدوّ بالتمتّع بالتنسيق الأمني مع عصابة رام الله. فساد قادة المقاومة، مثلاً، كان ثغرة كبيرة تسرّبت منها مخابرات العدوّ (حالة الجاسوس عدنان ياسين، الذي كان مدير مكتب المنظمة في تونس: فساده جعله قابلاً للتجنيد). والدرس الأهم أن المقاومة الفلسطينيّة لم تكن بغطاقة العدوّ الذي كانت تواجهه ووحشيّته. ولهذا فإنه تفوّق عليها في الميدان. خذ مثلاً اغتيال المناضل كمال عدوان في نيسان 1973 في بيروت: يعترف الإسرائيليّون بأن سبب اغتيال عدوان أنه واجه قاتليه شاهراً رشّاشه، لكنهم أردوه قتيلاً لأنه تردّد للحظة في إطلاق النار، لأن واحداً من قاتليه، يهود باراك، كان متنكّراً في زيّ امرأة. عدوّنا لا يتردّد في قتل الأطفال الرضّع. ليست هذه دعوة إلى اعتناق وحشيّة العدوّ، لكن دروس تجربة المقاومة تفرض الاعتبار من تجربة العدوّ: يُقال اليوم إن مقاومة إسرائيل لا تُجدي بسبب التفاوت الهائل في مستوى القوّة بين الطرفين. لكن المفارقة أن الصهاينة لم يتغلّبوا على التفاوت الهائل بينهم وبين السكّان الأصليّين والعرب خارج فلسطين في مستوى القوّة بداية الحركة الصهيونيّة إلا بانتهاج العنف الفظيع لخلق حالة من الرعب والذعر، ولتضخيم القوّة الذاتية للصهاينة في نظر أعدائهم. أي أن الصهيونيّة علمت مبكّراً أن الإرهاب، بأي تعريف، هو لصلحتها.

يذكّرنا الكاتب بأن إسرائيل اغتالت منذ الحرب العالميّة الثانيّة أكثر من «أي دولة في العالم الغربي» (قد نُزيد أنها اغتالت أكثر من أي دولة في العالم، حتى لو احتسبنا في التعداد اغتيالات أميركا بعد 11 أيلول). وبحلول الانتفاضة الثانية نفّذ العدوّ 500 عمليّة اغتيال استهدافيّة (أي قتل من دون وازع أو محاكمة أو قانون، مصطلحات العدوّ العسكريّة تخفّف دوماً من وحشيته). قتل العدوّ فيها 1000 شخص على الأقل بين مدنيّين وعسكريّين (يدمج العدوّ في التعداد كي يخفّف من حجم الضحايا البريطانيّة). وفي الانتفاضة الثانية، نفّذ العدوّ 1000 عمليّة قتل إضافيّة، زاد عليها منذ ذاك الحين 800 عمليّة قتل أخرى. وعمليّات القتل هذه أصبحت محتدّة من دول الغرب، خصوصاً بعد 11 أيلول.

ومنذ العشرينيات دشّن جناح «الصهيونيّة العمليّة» (وهي غير صهيونيّة هيرتزل المعروفة بـ«الصهيونيّة السياسيّة») اعتمادها على الديبلوماسيّة، لكن الفارق بين الصهيونيّتَيْن يضمحلّ عندما ندرس نقاط العنصريّة المشتركة بينهما، خصوصاً أنهما أهملا وجود السكّان الأصليّين) عمليّات القتل المنهجي، لا ضد العرب فقط، بل أيضاً ضد اليهود وغيرهم الذين يعرقلون مشروع إنشاء الدولة اليهوديّة بالقوّة (المشروع كان مشروعاً عنفيّاً من أساسه بسبب رفض الشعب الفلسطيني للرضوخ). قتل الصهاينة في حزيران 1924 الناشط الحريديم، يعقوب داهان، لأنه قاوم الصهيونيّة لأسباب لاهوتيّة (ص. 9).

> يذكّرنا الكاتب بأن إسرائيل اغتالت منذ الحرب العالميّة الثانيّة أكثر من «أي دولة في العالم الغربي»

قرّرَ الصهاينة مبكّراً تنفيذ عمليّات اغتيال ضد العرب، من دون محاكمات أو قرارات عويصة. لا بل تنافست العصابات الصهيونيّة على قتل عرب من مختلف القطاعات، لا بل اجترحت قيادة الهاغانا من دون وازع عبارة «عمليّات الإرهاب الشخصي» لمطاردة ضبّاط الجيش البريطاني وقتلهم (ص.17). وابتكر الصهاينة تفخيخ الطرود والسيّارات، وبلغ من خطرهم في بريطانيا أن الحكومة البريطانيّة عدّت «الإرهاب الصهيوني» خطراً أكثر جديّة من خطر الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالميّة الثانيّة.

وكان إعداد الصهاينة للحرب المقبلة دقيقاً في عنفه، لدرجة أنهم وضعوا خطة «عمليّة استرلنغ» موضع التنفيذ، وهي كانت تقضي بإعدام اثنَيْن وعشرين من القادة الفلسطينيّين (ص. 22). لم يضع الفلسطينيّون خططاً مماثلة، لأن العفويّة والارتجاليّة سادت. واستعان الصهاينة بتقنيّات التنصّت على الهاتف لمتابعة تحرّكات وخطط . إذا كان هناك من خطط ـ للقادة الفلسطينيّين. ومثل نمط القتل الصهيوني الذي ألفناه، لم يكن الصهاينة يتصيّدون قادة وشخصيّات في مواقع عسكريّة فقط، بل استهدفوا مدنيّين. و«عمليّة استرلنغ» استهدفت مثلاً في شباط 1948 الشيخ نمر الخطيب، ولم يكن له أي دور عسكري، بل قدرته الخطابيّة كانت كافية لقتله، لكنه نجا. وبعد نجاته (أصيب بجراح بالغة)، وفي ظروف لا تزال غير واضحة، أثر هذا الزّعيم ذو التأثير الجماهيري أن يتقاعد عن العمل الوطني وترك فلسطين من غير رجعة (ص 24). وفي حيفا، قد يكون الصهاينة اجترحوا للمرّة الأولى سلاحاً بات معروفاً في التاريخ المعاصر، ألا وهو الشاحنة المفخّخة، واستهدفت في شباط 1948 مقهى عربيّاً في حيفا، وقُتل خمسة فلسطينيّين.

وقرّرت المليشيات الصهيونيّة مبكّراً أن العنف هو هدف بحدّ ذاته، وليس وسيلة لقتل هذا وذاك. الهدف منه كان خلق الإرهاب لترويع العرب وطردهم ومنعهم من العودة، ثم من أجل منع العمليّات الفدائيّة. ومبكراً، لم يميّز الصهاينة بين مدني وعسكري، وبين عربي وبريطاني (حتى رحيل البريطانيّين)، كذلك فإنهم استسهلوا قتل من يرونه عقبة أمام مخطّطاتهم، مثل الكونت برنادوت في أيلول 1948، فقط لأنه عمل على وقف الحرب. حتى رياض الصلح الذي كان يخطب ضد اليهود والصهاينة في العلن، فيما كان يلتقي مع إلياهو ساسون من الوكالة اليهوديّة في السرّ، كان هدفاً للصهاينة، إذ أمر بن غوريون في ديسمبر 1948 بقتله (ص. 29، عارض موشي شاليت الخطة). ولتنظيم الإرهاب، شكّلت الدولة الجديدة جهاز الـ«موساد» والـ«شن بيت»، فيما منحت الرقابة العسكريّة الصارمة ذكر اسم الجهازَيْن حتى الستينيّات من القرن الماضي. وتسري في دولة الاحتلال حتى الساعة قوانين حالة الطوارئ من سلطة الانتداب، وهي تفرض تقديم كل مواد إعلاميّة تتعلّق بالمخابرات والنشاط العسكري للجيش للرقابة العسكريّة قبل نشرها أو عرضها.

والوثائق الإسرائيليّة السريّة تظهر حجم الأكاذيب الرسميّة لحكومة العدوّ التي دائماً تقلّل من وطأة العمل الفدائي. كان ضابط المخابرات المصري، مصطفى حافظ، شديد الفعالية في تنظيم فدائيّين فلسطينيّين ابتداءً من 1953. وبقوّة لا تتعدّى الستمئة استطاع حافظ أن يزعج دولة الاحتلال وأن يسبّب قتل الف (المؤلّف يزعم على عادة العدوّ أنهم مدنيّون، ص. 39) من الإسرائيليّين بين عام 1951 و1955. والمخابرات الإسرائيليّة تعاملت باستخفاف مع العمل الفدائي بداية على أساس نظريّة عنصريّة لضابط في الهاغانا، مفادها أنه يمكن تجنيد أي عربي عبر «الثناء والنقد وفرج امرأة». وكان العدوّ يردّ بقتل مدنيّين ومدنيّات باعداد كبيرة، وهذا نمط مستمرّ لدولة الاحتلال. وبرز دور شارون منذ في استعمال الوحشيّة المفرطة، وفي استفزاز العدوّ لإشعال جبهات القتال، أو التسبّب في حرب. وكانت مجزرة قبية في تشرين الأول 1953 من أشهر أعمال شارون، عندما قتلت قوّاته من وحدة 101 تسعة وستّين من سكان القرية (المراجع العربيّة تضع الرقم أعلى من ذلك). الحكومة الإسرائيليّة كذبت ونفت مسؤوليّة جيشها، ولامت «عناصر غير منضبطين»، وكرّر الكذبة المندوب الإسرائيلي في الأمم المتحدة، أبا إيبان (ص. 45).

والتزم الضابط المصري، حافظ، بأصول سريّة العمل الفدائي، ولم يكن هناك من صورة له، فيما كان العدوّ يفتش عن الفرص لقتله. عندما بدأ العدوّ بابتكار أسلوب الكتب المفخّخة التي استعملها كثيراً حتى السبعينيّات من القرن الماضي. وهكذا اغتيل حافظ في تمّوز من عام 1965. كان ذلك ضربة قويّة للعمل الفدائي المنطلق من غزّة. صرح حافظ عند حدوث الانفجار: «لقد فزتم، يا كلاب».

لكن الوثائق تعزّز نظريّة «الأطراف» التي اعتمدها العدوّ، وبناءً عليها قوّى تحالفاته مع دول وأنظمة بعيدة عن جبهات القتال كي ينسّق في حروبه ضد أعدائه العرب. وكان مثلث المخابرات القوي في تلك الفترة يجمع بين مخابرات الشاه والمخابرات التركيّة ومخابرات دولة العدوّ. إن تغيير النظام في إيران وتغييره في تركيا بعد صعود أردوغان خلق فراغاً في التحالف المخابراتي الاستراتيجي عوّضت عنه إسرائيل بإنشاء تحالفات مع دول عربيّة مركزيّة، من مصر إلى السعوديّة والإمارات وقطر والمغرب والأردن والبحرين وعمان وعصابة أوسلو في رام الله.

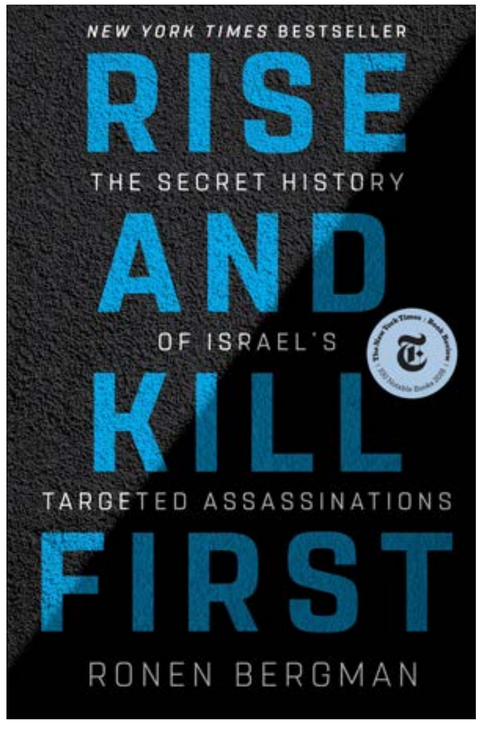

ويفرد الكتاب فصلاً لحرب إسرائيل ضد العلماء الألمان في مصر، الذين كانوا يعملون على تطوير صواريخ للنظام المصري. لا يزال هناك على مواقع التواصل الاجتماعي اليوم مَن يسخر من صواريخ «الظافر» و«القاهر»، لكن العدوّ لم يكن يستهين بها بتاتاً. شهدت مرحلة الستينيّات تفرّغاً للمخابرات الإسرائيليّة لمواجهة هذا الخطر عبر تهديد العلماء الألمان وقتلهم. طبعاً، حاول العدوّ أن يجعل من حربه الدعائيّة جزءاً من الحرب ضد النازيّة، لكن الحجّة هذه كانت ضعيفة، لأن أبرز العلماء الألمان كانوا يعملون لمصلحة المخابرات الأميركيّة، ولم يكن هذا مصدر إزعاج للمنظمات الصهيونيّة حول العالم. وتشبه حرب إسرائيل ضد العلماء الألمان في مصر، حرب إسرائيل لاحقاً ضد العلماء العراقيّين والإيرانيّين. حملات مكثّفة من الاغتيالات التي لا تجد استنكاراً لها في دول الغرب. طوّر العدوّ من وسائل إجرامه في استحداث رسائل مفخّخة استخدمها ضد العلماء الألمان (واستعملت المخابرات الفرنسيّة رسائل إسرائيل المفخّخة لقتل مجاهدي «جبهة التحرير الجزائريّة» (ص.67)). طبعاً، لم يكترث العدوّ عندما انفجرت واحدة من الرسائل المفخّخة في يد عامل بريد مصري وسبّبت فقدانه لبصره. وفي نطاق العمل المخابراتي الإسرائيلي يقع المؤلّف، عن قصد أو جهل، ضحيّة دعاية الـ«موساد» عبر الزعم أن الجاسوس الإسرائيلي في سوريا، إيلي كوهين، بلغ مرتبة عالية في الهيئة العسكريّة السوريّة، فيما كان تجسّس كوهين عبارة عن الإشراف على ماخور في قلب دمشق، تسيل فيه الكحول طمعاً في اعترافات جنود وضبّاط سوريّين. والكذب والمبالغة في مزاعم العدوّ عن أعدائه بدأ باكراً، إذ إن العدوّ بدأ يسرّب إلى الصحافة العالميّة المطيعة أن العلماء الألمان يطوّرون قنبلة ذريّة، فيما لم يكن هناك أي عمل من هذا النوع.

والعدوّ الذي عاب على النظام المصري استخدامه لعلماء ألمان (كانوا قد عملوا في النظام النازي) لم يعبأ فقط على استعانة أميركا بعدد أكبر منهم، بل كان هو يستعين بالنازيّين متى كان ذلك في مصلحته، خذ حالة أوتو سكورزيني، الذي كان يُكنّى بـ«ضابط هتلر المفضّل» لما اشتهر به من عمليّات قوات خاصّة سريّة، وهو الذي أوكل إليه هتلر مهمة تحرير موسوليني من الأسر في عام 1943. نسبت حكومة العدوّ دور سكورزيني في خدمة المشروع النازي (وكان هو نافذاً في ليلة «كريستال نخت» في عام 1938). انقذته إسرائيل من المحاكمة والموت مقابل تجسّسه على مشروع الصواريخ المصري والمساهمة في تخويف العلماء الألمان. منحته حكومة العدوّ جواز سفر وحصانة من المحاكمة لمدى الحياة وإزالة اسمه من قائمة النازيّين التي كان سيمون فيرنتال يحتفظ بها (ص. 80).

وتروي الوثائق الإسرائيليّة السريّة الدور البارز الذي أدّاه الحسن الثاني في المغرب لعون دولة الاحتلال، وسمح لها بفتح مكتب لـ«الموساد» في المغرب في الستينيّات للتجسّس على العرب، وهو سمح لـ«الموساد» بوضع أجهزة تنصّت في الرباط عند انعقاد قمّة عربيّة فيها في عام 1965. وسمع ضباط العدوّ تسجيلات لقادة عسكريّين عرب يعترفون فيها بأن جيوشهم غير مستعدّة لمحاربة إسرائيل. لكن العدوّ لم يصرّح بتلك المعلومات، لأنه يحب أن يظهر أحياناً بمظهر الضعيف، وأحياناً أخرى بمظهر القوي الجبّار. والحسن الثاني هذا، الذي نال مساعدة الـ«موساد» في اغتيال المعارض بن بركة (وغيره ممن لا نعلم به) أصبح في السبعينيّات رئيس «لجنة القدس» في الجامعة العربيّة، وكان ياسر عرفات يعتبر أن القدس أمانة في يده (لو كانت أمانة في يده، لسمح لـ«الموساد» بوضع أجهزة تنصّت في المسجد الأقصى).

وللمرّة الأولى تتحدّث مراجع إسرائيليّة رسميّة عن إيلي كوهين من دون التغطية الدعائيّة المضلّلة التي صاحبت كل حديث عن الرجل ودوره في الإعلام الغربي والعربي، وجعلت منه بطلاً سينمائيّاً ومسرحيّاً وتلفزيونيّاً (وهناك فيلم جديد يُعدّ عنه على «نتفلكس»). مدير المخابرات الأميركيّة في عهد جيمي كارتر، الأدميرال ستانسفلد تيرنر، قال ذات مرّة عن الـ«موساد» على شبكة «إي بي سي» بعد انفضاح عمليّة تجسّس المحلّل في البحريّة الأميركي، جوناثان بولارد، إن الشبكة تستحق علامة عاديّة جداً في عملها التجسّسي، لكنها تستحق علامة متفوّقة في عملها الدعائي للترويج عن أعمالها. أصبحت عنواناً للمهارة التجسّسيّة في مرحلة لاحقة، لكن تلك السمعة تعرّضت لتعديل كبير بعد عمليّة المبحوح في دبي وعمليّة اغتيال خالد مشعل الفاشلة في عمّان، وافتضاح جهل العدوّ بأسرار حزب الله، خصوصاً في القدرات الصاروخيّة. ليست الـ«موساد» على ما كانت عليه من سمعة مخيفة في أيام طفولتي وصباي. هل يمكن أن يتصوّر أحد أن العدوّ يستطيع أن يتسرّب اليوم إلى لبنان ويقتل قادة في المقاومة كما فعل في نيسان 1973 من دون أن يُصاب بأذى وأن ينفضح؟ لا، لم تعد ساحة الصراع على ما كانت عليه من سهولة.

> للمرة الاولى تتحدث مراجع إسرائيلية رسمية عن كوهين من دون تغطية دعائية مضلّلة

والوثائق الإسرائيليّة السريّة تعترف بأن انكشاف أمير إيلي كوهين ـ وبتنا ننسى أن الأخير اكتُشف وافتضح أمره، والاكتشاف في العمل الاستخباري هو ذروة الهزيمة والفشل . شكّل «إذلالاً» لمدير الـ«موساد» (ص. 88). والمبالغات الفظيعة عن المعلومات التي حصل عليها كوهين كانت فقط للتغطية على إذلال الـ«موساد». وقد استطاعت المخابرات السوريّة في عهد صلاح جديد أن تكسر كوهين في الأسر، وقد اعترف بفعلته، وكشف عن الرموز الكوديّة للتواصل السرّي مع الـ«موساد». وكوهين أجبر على فك رموز 200 رسالة كان قد بعثها إلى مُشغّليه في فلسطين المحتلّة، ولم تستطع المخابرات السوريّة فكّها إلا بعد أن أجبرته على الاعتراف (قد تعترض منظّمات الـ «إن جي أو» اليوم على الفظاظة في التعامل مع الجاسوس الإسرائيلي). وزوّد المخابرات السوريّة بمعلومات عن أساليب المخابرات الإسرائيليّة في تجنيد العملاء وتدريبهم، وفي تغطية عملهم. وكل ما نُشر، ولا يزال يُنشر اليوم في الصحافة العربيّة ـ خصوصاً تلك المواقع العربيّة النابتة ذات اليمين وذات اليسار، وهي كلّها تصبّ في سكّة يمينيّة رجعيّة تفسّر التمويل الأوروبي أو الأميركي لها (حتى سويسرا والدانمارك دخلتا في لعبة إنشاء المواقع «الإخباريّة» و«السياسيّة» العربيّة ـ عن إيلي كوهين وعن منجزاته ليس إلا إنتاجاً هوليوودياً من المخابرات الإسرائيليّة التي طمرت فشلها بكمٍّ هائل من الأكاذيب.

نعلم اليوم أن خبر تعارف كوهين مع أمين الحافظ في الأرجنتين كان كذبة (ولم يتزامن الاثنان هناك). ليس صحيحاً أن كوهين كان مُعدّاً كي يصبح وزيراً أو رئيس وزراء حتى في بعض المراجع الغربيّة عنه. وما حصل كوهين عليه من معلومات كان مجموعة من النثرات التي سمعها هو، أو سمعتها موسساته، في المآخور الذي اداره في منزله. وتزامن كشف الجاسوس الإسرائيلي في دمشق مع كشف المخابرات المصريّة لجاسوس إسرائيلي في القاهرة، وولفغانغ لوتز، الذي كان يدير شبكة مهمتها قتل العلماء الألمان. لكن لوتز نجا من المقصلة، لأن الحكومة الألمانيّة الغربيّة تبنّته إنقاذاً لحياته.

(تلي حلقة ثانية)

* كاتب عربي (حسابه على «تويتر» @asadabukhalil)

دروس الحراك الاجتماعي الجزائري

محمد سيد رصاص *

في سوريا ما بعد 16 تشرين الثاني/ أكتوبر 1970 وفي مصر ما بعد 15 أيار/ مايو 1971وفي جزائر ما بعد وفاة هواري بومدين يوم 27 كانون الأول/ ديسمبر 1978هناك نموذج للسلطة مبني على تحالف المؤسسة العسكرية - رجال الأعمال - الاسلام الرسمي. جرت محاولة للاصطدام بهذا النموذج من قبل (الاسلام السياسي الأصولي الإخواني) في سوريا من خلال أحداث حزيران/ يونيو 1979- شباط/ فبراير 1982وفشلت. حصل انفجار اجتماعي جزائري واسع عبر مظاهرات 5 -11 تشرين الأول/ أكتوبر 1988ضد هذا النموذج، اضطرت بسببه المجموعة الحاكمة الجزائرية إلى فتح نافذة التعددية الحزبية بعد أن كانت متكئة إلى واجهة الحزب الواحد، ثم خوفاً من أن ينطبق عليها قول فريدريك إنجلز: «إن الخسارة هي مصير أية حكومة تسمح لحركة معادية تتطلع إلى إسقاطها بالعمل في إطار القوانين». اضطرّت المؤسسة العسكرية إلى القيام بانقلاب 11 كانون الثاني/ يناير 1992 الذي منع اكتمال المسار الانتخابي البرلماني الذي كانت جولته الأولى تشير إلى فوز «الجبهة الاسلامية للإنقاذ» بأغلبية المقاعد، وهو ما أدخل الجزائر في حرب أهلية استغرقت عشر سنوات ذهب فيها ما يفوق مئة ألف قتيل. في 25 كانون الثاني/ يناير2011 انفجر هذا النموذج للحكم في مصر، وقد كان وصول «الإخوان المسلمين» للسلطة في يوم 30 حزيران/ يونيو 2012 عبر الانتخابات الرئاسية مؤشراً إلى بداية لعملية إطاحة نموذج حكم المؤسسة العسكرية - رجال الأعمال - الاسلام الرسمي، وهو ما سارعت أطرافه، مستغلّة دعم دول الخليج التي خافت من مدّ الأصولية الاسلامية وانعكاساته عليها وبداية تخلي الرئيس الأميركي باراك أوباما عن تحالفه المبني على عجل منذ سقوط حسني مبارك في 11 شباط/ فبراير 2011 مع «الإخوان المسلمين»، إلى تكرار الانقلاب الجزائري للجنرال خالد نزار على الاسلاميين في 11كانون الثاني/ يناير 1992 عبر انقلاب السيسي في 3 تموز/ يوليو 2013. في سوريا 18 آذار/ مارس 2011 انفجر هذا النموذج عبر حراك اجتماعي معارض واسع، ولكن عملية تحول الانفجار السوري إلى أزمة دولية وإقليمية قد ساعدت أطراف نموذج المؤسسة العسكرية - رجال الأعمال - الاسلام الرسمي على عدم السقوط وجعل الحراك الاجتماعي المعارض الذي امتطاه منذ خريف 2011 الاسلام الأصولي ثم الاسلام السلفي الجهادي فاشلاً .

في هذا الصدد ، كانت هناك تقديرات بأن فشل «الربيع العربي»، الذي نتج عن انفجار البنية الاجتماعية لخمس جمهوريات عربية في عام 2011 ولو مع شيء من «الاستثناء التونسي» الذي كان ناجحاً إلى حدّ معين في تحقيق «الانتقال من الديكتاتورية إلى الديموقراطية»، كان يعني عودة إلى الركون العربي الاجتماعي إلى «مملكة الصمت»، وفي فترة 2016 - 2018 كان هناك عودة، في المزاج الاجتماعي العربي العام، إلى مقولات «ليتها لم تكن» و«السكون أفضل من الحركة» و«كنا في أفضل حال..تأكل ونشرب وننام بسلام واطمئنان»، وهو شيء لوحظ في فرنسا ما بعد فشل الثورة الفرنسية 1789-1815وعودة آل بوربون إلى السلطة بعد هزيمة نابليون بونابرت في معركة واترلو أمام جيوش بريطانية - بروسية - نمساوية - روسية متحالفة ضده.

كان الانفجار الاجتماعي السوداني منذ 19ديسمبر 2018 بوجه سلطة الفريق عمر البشير (وهي مبنية على نموذج تحالفي للمؤسسة العسكرية مع الاسلام السياسي منذ يوم 30 حزيران/ يونيو 1989) مؤشراً معاكساً لتلك النزعة السكونية المحافظة التي سادت أغلب العرب في سنوات ثلاث من الزمن، ثم جاء الانفجار الجزائري الاجتماعي في 16شباط/ فبراير 2019 ليكون الأكبر عربياً، إلى درجة أنه كان أقوى بموجاته المليونية من انفجار 25 كانون الثاني/ يناير - 11 شباط فبراير 2011 بوجه حسني مبارك.

يمكن هنا، دراسة الحراك الاجتماعي الجزائري الذي أجبر مؤسسة السلطة الجزائرية على الدفع باتجاه استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من منصبه في 2 نيسان/ إبريل.كان الحراك قد بدأ في 16شباط / فبراير بعد عشرة أيام من الاعلان عن نية بوتفليقة الترشح للعهدة الخامسة. في 11 آذار/ مارس أعلن عدم نيته للترشح بعد أن قدم أوراق ترشحه (أو قُدّمت نيابة عنه) في 2 آذار/ مارس. لاحقاً تم الاعلان عن إلغاء الانتخابات، وأنه ستكون هناك فترة انتقالية وحوار وطني ينتهيان بانتخابات رئاسية في بداية عام 2020 مع بقاء بوتفليقة في الفترة المذكورة بعد انتهاء مدّته الرئاسية في 28 نيسان/ إبريل2019. جرى التراجع عن ذلك بعد تصريح قائد المؤسسة العسكرية الجنرال أحمد قايد صالح في 26 آذار/ مارس بضرورة تفعيل (المادة 102) التي تقول بشغور منصب الرئيس بداعي المرض، وقد لوحظ عدم اجتماع المجلس الدستوري بعد تصريح الجنرال، فيما اجتمع مباشرة وأقرّ بحدوث الشغور في المنصب الرئاسي عقب استقالة بوتفليقة. هنا، يمكن تسجيل أن السلطة بمؤسساتها المؤسسة العسكرية - رجال الأعمال - الاسلام الرسمي، وهو ما سارعت أطرافه، مستغلّة دعم دول الخليج التي خافت من مدّ الأصولية الاسلامية وانعكاساته عليها وبداية تخلي الرئيس الأميركي باراك أوباما عن تحالفه المبني على عجل منذ سقوط حسني مبارك في 11 شباط/ فبراير 2011 مع «الإخوان المسلمين»، إلى تكرار الانقلاب الجزائري للجنرال خالد نزار على الاسلاميين في 11كانون الثاني/ يناير 1992 عبر انقلاب السيسي في 3 تموز/ يوليو 2013. في سوريا 18 آذار/ مارس 2011 انفجر هذا النموذج عبر حراك اجتماعي معارض واسع، ولكن عملية تحول الانفجار السوري إلى أزمة دولية وإقليمية قد ساعدت أطراف نموذج المؤسسة العسكرية - رجال الأعمال - الاسلام الرسمي على عدم السقوط وجعل الحراك الاجتماعي المعارض الذي امتطاه منذ خريف 2011 الاسلام الأصولي ثم الاسلام السلفي الجهادي فاشلاً .

في هذا الصدد ، كانت هناك تقديرات بأن فشل «الربيع العربي»، الذي نتج عن انفجار البنية الاجتماعية لخمس جمهوريات عربية في عام 2011 ولو مع شيء من «الاستثناء التونسي» الذي كان ناجحاً إلى حدّ معين في تحقيق «الانتقال من الديكتاتورية إلى الديموقراطية»، كان يعني عودة إلى الركون العربي الاجتماعي إلى «مملكة الصمت»، وفي فترة 2016 - 2018 كان هناك عودة، في المزاج الاجتماعي العربي العام، إلى مقولات «ليتها لم تكن» و«السكون أفضل من الحركة» و«كنا في أفضل حال..تأكل ونشرب وننام بسلام واطمئنان»، وهو شيء لوحظ في فرنسا ما بعد فشل الثورة الفرنسية 1789-1815وعودة آل بوربون إلى السلطة بعد هزيمة نابليون بونابرت في معركة واترلو أمام جيوش بريطانية - بروسية - نمساوية - روسية متحالفة ضده.

كان الانفجار الاجتماعي السوداني منذ 19ديسمبر 2018 بوجه سلطة الفريق عمر البشير (وهي مبنية على نموذج تحالفي للمؤسسة العسكرية مع الاسلام السياسي منذ يوم 30 حزيران/ يونيو 1989) مؤشراً معاكساً لتلك النزعة السكونية المحافظة التي سادت أغلب العرب في سنوات ثلاث من الزمن، ثم جاء الانفجار الجزائري الاجتماعي في 16شباط/ فبراير 2019 ليكون الأكبر عربياً، إلى درجة أنه كان أقوى بموجاته المليونية من انفجار 25 كانون الثاني/ يناير - 11 شباط فبراير 2011 بوجه حسني مبارك.

يمكن هنا، دراسة الحراك الاجتماعي الجزائري الذي أجبر مؤسسة السلطة الجزائرية على الدفع باتجاه استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من منصبه في 2 نيسان/ إبريل.كان الحراك قد بدأ في 16شباط / فبراير بعد عشرة أيام من الاعلان عن نية بوتفليقة الترشح للعهدة الخامسة. في 11 آذار/ مارس أعلن عدم نيته للترشح بعد أن قدم أوراق ترشحه (أو قُدّمت نيابة عنه) في 2 آذار/ مارس. لاحقاً تم الاعلان عن إلغاء الانتخابات، وأنه ستكون هناك فترة انتقالية وحوار وطني ينتهيان بانتخابات رئاسية في بداية عام 2020 مع بقاء بوتفليقة في الفترة المذكورة بعد انتهاء مدّته الرئاسية في 28 نيسان/ إبريل2019. جرى التراجع عن ذلك بعد تصريح قائد المؤسسة العسكرية الجنرال أحمد قايد صالح في 26 آذار/ مارس بضرورة تفعيل (المادة 102) التي تقول بشغور منصب الرئيس بداعي المرض، وقد لوحظ عدم اجتماع المجلس الدستوري بعد تصريح الجنرال، فيما اجتمع مباشرة وأقرّ بحدوث الشغور في المنصب الرئاسي عقب استقالة بوتفليقة. هنا، يمكن تسجيل أن السلطة بمؤسساتها المؤسسة العسكرية - الرئاسة - الحزب الحاكم، قد رقصت على إيقاع ضغط الحراك الاجتماعي وليس على إيقاعها الخاص، كما لم تحاول القيام بمقاومة هذا الإيقاع كما جرى في النصف الثاني من عام 1991 بعد اعتقال الصف الأول من قيادات «الجبهة الاسلامية للإنقاذ»، عباسي مدني وعلي بلحاج، في 30 حزيران/ يونيو، قبل أن تقوم بضربه في 11 كانون الثاني/ يناير 1992. حاولت السلطة مخادعة الحراك كما في 11 آذار/ مارس 2019، ولكنها لم تنجح، ثم ظهر التناقض بين المؤسسة العسكرية والرئاسة، وهو ملفت للنظر، في يومي الثلاثاء 26 آذار/ مارس والثلاثاء 2 نيسان/ إبريل، بين الشغور والاستقالة. كان بوتفليقة أول مدني، رغم أن المؤسسة العسكرية هي التي جلبته عام 1999كواجهة رئاسية، يستطيع القيام بتقليم بعض أظافر المؤسسة العسكرية، ولكن يبدو عبر مرضه عام 2013 أنها قد عادت للتحكم، ولكن مع مقاومات من مؤسسة الرئاسة المتحالفة مع رجال الأعمال أو بعضهم ومع حزب جبهة التحرير الذي انفلت من أيدي العسكر عام2019 وفي عهد عبد الحميد المهري أيام ما بعد انقلاب 1992حتى إزاحته من منصبه كأمين عام للحزب عام 1996، وهو، كتناقض أو تباين بين المؤسستين، قد أسهم في تظهيره الحراك الجزائري بوضوح عام 2019. لم تكن المؤسسة العسكرية عام 2019 سوى لاعب من بين مؤسسات السلطة وليس اللاعب الأول والمقرر كما في 1991-1992. هناك مؤشرات على أن حراك ما بعد 16 شباط/ فبراير 2019

ليبيا

انتكاسة أولى لحفتر: الإعلام يخوض نصف الحرب!

بعد يوم من الإعلان الرسمي عن إطلاق عملية «طوفان الكرامة» للسيطرة على طرابلس، تواصلت المناوشات بين قوات حكومة الوفاق الوطني والمجموعات التابعة لخليفة حفتر، أمس، لكن التطورات الميدانية بدت عكس تطلعات الأخير، على رغم الحماسة الإعلامية لدى الدولة الداعمة للعملية

في مؤتمر صحافي استثنائي عقده مساء أمس، قال الناطق باسم قوات المشير خليفة حفتر، العميد أحمد المسماري، إن تلك القوات هاجمت طرابلس من أربعة محاور، وإن «الأمر حُسم، وليس في حساباتنا سوى النصر والتقدم الى الأمام»، مؤكداً أن «المعركة ستكون غداً على أطراف طرابلس». لكن، على عكس هذه النبرة الحماسية، اعترف المسماري بمرارة بأسر 128 جندياً تابعين لهم في «البوابة 27»، الواقعة في مدينة الزاوية غربي العاصمة (نشرت قوات حكومة الوفاق صباح أمس فيديو يظهر هؤلاء الأسرى وعرباتهم العسكرية المحجوزة).

في واقع الأمر، الحديث بتفاؤل عن تحقيق نجاحات في اقتحام طرابلس لم يكن ماتاه المسماري فقط، إذ تشهد هذه الأيام واحدة من أشرس حروب تسميم الإعلام بالشائعات. عملياً، تقود حملة نشر الأخبار الزائفة حول تقدم قوات حفتر الوهمية وسائلُ إعلام ليبية محلية، وتقودها على مستوى إقليمي وسائل إعلام إماراتية وسعودية، وحتى روسية. ويمكن القول، إن الأمر وصل إلى حدّ الهذيان، عبر نشر أخبار حول السيطرة على مناطق متباعدة من العاصمة، لا رابط يجمع بينها، والتهويل في وصف المعارك، مع أن عدد القتلى من الطرفين لم يتجاوزْ بضعة أفراد.

يمكن القول إذاً إن نصف الحرب يُخاض في الإعلام، والنصف الآخر ليس مشرقاً في وجه حفتر. فقدت القوات المهاجمة كتيبة في الزاوية، تم احتجازها بطريقة غير مفهومة، من دون قتال كثير، وأُذلّ عناصرها. أما جنوب العاصمة، فيتمركز المهاجمون في مناطق من غريان، وما حصل هناك هو نزوح عدد كبير من أهالي المدينة، وتراجع قوات حكومة الوفاق لتطويق المدينة من الخارج، وبذلك صارت قوات حفتر في مدينة خالية من دفاعات بشرية، وسيكون القضاء عليها أسهل، وقد استهدفتها بالفعل طائرات «الوفاق» ظهر أمس.

ثمة مغالطة أخرى يبثها الإعلام الموالي لحفتر، تقوم على إحداث خلط بين القوات التي أُرسلت من الشرق، وتلك الموجودة في طرابلس. من ناحية، من يقود عمليات حفتر المحدودة في العاصمة، هي قوات موالية له موجودة هناك منذ أعوام، من دون أن يكون لها نشاط كثيف، وقد تحركت الآن، لكن يبدو تحركها مرتبكاً، إذ لا توجد معلومات عن وجود تنسيق بينها، ويقود كلاً منها قائدٌ منفرد، وأغلب هؤلاء من موالي القذافي، أو من السلفيين المدخليين (هؤلاء مهمون في المعركة، وقد خصص مشايخهم، أمس، خطباً لصلاة الجمعة للدعاية لحفتر، بتوجيه من وزارة الأوقاف التي يسيطرون عليها في شرق البلاد، والتي تتلقى بدورها توجيهات دائمة من كبار دعاتها في السعودية).

أما القوات القادمة من الشرق، فلا أخبار جديدة عنها، فهي لم تتجاوز حدود مدينة سرت (وسط البلاد)، وإلا لواجهت مقاومة من قوات عملية «البنيان المرصوص»، التابعة لمدينة مصراتة، والمتمركزة هناك منذ ثلاثة أعوام، علماً بأن لهذه الأخيرة خبرة قتالية كبيرة اكتسبتها من مقاتلة «داعش». إضافة إلى ذلك، توجد أخبار عن توجه تشكيلات تتبع «منطقة العمليات الوسطى»، التابعة لـ«الوفاق»، للسيطرة على الجفرة (جنوبي سرت)، التي تمثل قاعدة انطلاق لقوات حفتر.

من ناحية الجبهة الداخلية غرب ليبيا، فقد خرجت قوات المنطقة عن حذرها السابق، إذ أعلنت «قوة حماية طرابلس»، التي تشمل كبريات المجموعات العسكرية في المدينة، عن إطلاق عملية «وادي الدوم 2»، في إشارة إلى تكرار سيناريو معركة «وادي الدوم»، التي حصلت خلال حرب ليبيا ضد التشاد، والتي أسر خلالها خليفة حفتر، ونقل بعدها إلى الولايات المتحدة حيث صار يعمل ضد نظام القذافي.

> تضخّم وسائل الإعلام الإماراتية والسعودية والروسية تقدم حفتر

على صفحته في «تويتر» قائلاً: «أرادها حفتر حرباً فتلكن حرباً، وسيدفع هو ثمنها»، مضيفاً «هذه المرة لا بد من أن تكون معركة شاملة لاجتثاث مشروع عودة الاستبداد من جذوره أينما وجد نهائياً». أما أمس، غرد الرئيس السابق لـ«المجلس الأعلى للدولة» (استشاري)، وأحد أكثر الشخصيات شعبية في مصراتة، عبد الرحمن السويحلي، بخصوص المواقف الدولية، فقال السويحلي، «نستهجن بيانات دولية للتهدئة، تشارك فيها دول متورطة في دماء الليبيين، كفرنسا وأبو ظبي، لا تهدئة قبل اندحار العصابة لجحرها».

خارجياً، لم يتغير شيء كثير. من ناحية، قال سفير بريطانيا في ليبيا، فرانك بايكر، على حسابة في «تويتر»، إن بلاده دعت إلى جلسة لمجلس الأمن مساء أمس لمناقشة التطورات. لكن هذه الجلسة لن يكون لها على الأغلب تأثير كبير، وخاصة بالنظر إلى موقف الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيرش، الذي التقى حفتر، أمس، ولم يزد شيئاً كثيراً عدا قوله: «أغادر ليبيا بقلب مثقل وقلق عميق، لا أزال أمل أن يكون من الممكن تجنب المواجهة الدموية في طرابلس وحولها». أما أبرز التصريحات، فقد جاء على لسان وزير الداخلية، نائب رئيس الوزراء الإيطالي، ماتيو سالفيني، الذي قال على هامش اجتماع وزراء داخلية الدول السبع الكبرى في باريس، أمس، وفي تلميح مبطّن إلى فرنسا: «أتمنى أن لا تكون جهة ما ترغب في حل مسلح من أجل تحقيق مصالح اقتصادية وتجارية، سيكون الأمر مدمراً».

(الأخبار)

لا أخبار عن قوات حفتر القادمة من الشرق سوى انها لم تتجاوز حدود سرت (أ ف ب)

الجزائر

الشارع يرفض «المسار الدستوري»: خيارات الجيش... أحلاها مرّ!

مع رفض الشارع الجزائري المسار القانوني للمرحلة الانتقالية على اعتبار انه سيأتي بـ«الوجوه القديمة» نفسها، يقف الجيش الذي سعى إلى تحاشي فراغ دستوري بالضغط على الرئيس للاستقالة، أمام احتمالات عدة، من شأنها جميعاً إطالة أمد الأزمة أو الدفع إلى خرق الدستور

لم تسمع هتافات ضد رئيس أركان الجيش، أحمد قايد صالح (أ ف ب)

قال الشارع الجزائري كلمته أمس، في سابع جمعة منذ انطلاق الحراك، والأولى منذ استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مساء الثلاثاء الماضي، رافضاً المسار القانوني لإدارة المرحلة الانتقالية وفق المادة 102. وفي التظاهرات التي كانت متوقعة، غزا شعار «ترحلون جميعاً» مسيرات العاصمة، في تأكيد على رفض المحتجين تولّي وجوه النظام الحالي قيادة العملية الانتقالية، وخصوصاً منهم الوزير الأول الحالي نور الدين بدوي، ورئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح، الذي سيتولى الرئاسة بالنيابة وفق آليات المادة 102، وكذلك رئيس المجلس الدستوري الطيب بلعيز، الذي يبقى وفق الفقرة السادسة من المادة 102 مرشحاً لشغل منصب الرئيس بدلاً من بن صالح في حال رفض الأخير توليه. لكن الأسماء الثلاثة تلك مرفوضة شعبياً، على اعتبار أن الأول يرأس حكومة تصريف الأعمال بتعيين ممَّن وصفهم الجيش بـ«العصابة» التي تتحكم بالسلطة، وأن الثاني يشغل رئاسة مجلس الأمة منذ عام 2002 بتعيين من بوتفليقة، وأن الثالث، المعروف بولائه المفرط للرئيس المستقيل، رفض التجاوب مع دعوة الجيش إلى تطبيق المادة 102. أما الجيش، فقد بدا المتظاهرون حذرين حياله؛ إذ لم تُسمع هتافات ضدّ رئيس أركانه أحمد قايد صالح، وإن رفعت شعارات تدعوه إلى ترك السياسيين يديرون المرحلة الانتقالية. مرحلة لا يرفض المتظاهرون أن تُدار من قِبَل من يعتبرونهم «رموز السلطة» فحسب، بل هم يرفضون إطلاقاً على أساس المادة 102، كما لو أن استقالة الرئيس تمت وفق الأطر الدستورية. إذ يرى البعض أن إبداع الرئيس السابق استقالته لدى المجلس الدستوري لم يكن بالاعتماد على المادة المذكورة التي توجب الاستقالة في ثلاث حالات هي: الوفاة أو الاستقالة أو العجز، وأن ظروف تطبيق المادة كانت متوفرة منذ سنوات، أو على الأقل منذ الأيام الأولى للحراك، بسبب عجز الرئيس. وعليه، يعتقد هؤلاء أن الرئيس طبّق المادة 102 في استقالته خضوعاً لضغوط الجيش، وهذه جزئية لا يرفضها الشارع، بل يرحب بها يوم الاستقالة، لكنه يرفض تطبيق الإجراءات التي تلي الفقرة الأولى من المادة 102.

ما سبق، يضع الجيش، الذي يتصدى للمبادرة في طرح حلول تلبّي تطلعات المحتجين، أمام مهمة صعبة قد تؤدي إلى خرق الدستور أو سقوطه، الأمر الذي يفتح الباب، وفق مراقبين، على واحد من احتمالات أربعة:

أولاً، المضيّ في آليات المادة 102 رغم رفض الشارع، وهو خيار مستبعد؛ كون الجيش يخشى استمرار الأزمة

> يرفض المتظاهرون كلاً من بدوي وبن صالح ويلعيز على اعتبار أنهم من «رموز النظام»

في ظلّ أزمات مشتعلة حول الجزائر، مثلما في ليبيا. كما أن فترة الثلاثة أشهر المحددة في المادة المذكورة قد لا تكون كافية لإدخال تعديلات جوهرية على الدستور، وتعديل قانون الانتخابات، وصولاً إلى دستور جديد.

ثانياً، تعيين شخصية جديدة مقبولة من الشارع على رأس مجلس الأمة، لتتولى هي رئاسة الدولة، وتدير المرحلة الانتقالية. لكن بالنظر إلى أهمية الصلاحيات المعطاة لهذا الرئيس المؤقت، يشكل اختيار شخصية تستطيع القيام بها تحدياً للسلطة والمعارضة في آن، لا يساعد الوقت في تخطيه.

ثالثاً، أن يقبل الشعب والجيش معاً بمقترحات المعارضة، وهي إما تشكيل «هيئة رئاسية» من شخصيات توافقية، أو تكليف شخصية وطنية لإدارة المرحلة الانتقالية، أو حلّ المجلس الدستوري وتعويضه بالمحكمة العليا، كما اقترح رئيس الحكومة الأسبق، علي بن فليس، لإعطاء القضاء دوراً أكبر في العملية الانتقالية، أو إعادة فتح المسار الانتخابي من قبل المجلس الدستوري كما لو أنه لم يتوقف، من خلال بتّ صحة ملفات الترشح المودعة لدى المجلس الشهر الماضي، كما طالب اللواء المتقاعد علي غديري. لكن هذه الخيارات تبقى عسيرة التطبيق، لأن التوافق على أحدها بين الشعب والمؤسسة العسكرية والوسائط السياسية التي كانت تعمل في عهد بوتفليقة، يبدو صعباً.

رابعاً، وهو المرجّح، ذهاب الجيش، الذي يحدد الدستور إحدى مهماته بـ«حماية السيادة الشعبية»، إلى «إعلان دستوري» لإمرار المرحلة الانتقالية، وهو عبارة عن «دستور مختصر» مكون من مجموعة من المواد القانونية، يسمح للسلطة الحاكمة بتنظيم الدولة في حالة سقوط الدستور بصورة قانونية، حتى يتم وضع دستور جديد. ومن المتوقع أن يعتمد الإعلان الدستوري هذا على المادتين 7 و8 اللتين تنصان على أن السلطة تُستمد من الشعب.

(الأخبار)

استطلاع

الجزائر تحدّيات اليوم التالي

لينا كنوش وعبد الرحمن محمودي

تسارع التطورات الذي أفضى إلى استقالة عبد العزيز بوتفليقة كشف طموحات مجموعات المصالح المختلفة التي استغلت سياق الأزمة السياسية لمحاولة إعادة تشكيل مراكز القرار، بعد سيطرة أوساط الرئاسة عليها لسنوات عدة. يعتقد الاقتصادي الجزائري، أحمد هني، أن الذي سهل حركة هذه المجموعات هو «شغور مركز القيادة القادر على الأمر بالقمع، وحيادية قوى حفظ النظام». يرى هني أن «الجيش، الذي أساء بوتفليقة معاملة بعض قادته، أراد أن يستعيد قدرته على التأثير على موقع الرئاسة قبل اختيار رئيس جديد»، معتبراً أن «عودة رموز معينة إلى المشهد، كالجنرال توفيق (محمد مدين) مثلاً، أشّرت إلى وجود مداولات تهدف إلى التأكيد على وحدة المؤسسة العسكرية لضمان احتكارها للريع النفطي، واستمرار الهيمنة الجماعية للمجاهدين القدامى على النظام. وقد أكد الجنرال والرئيس الأسبق، اليامين زروال، أن توفيق، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات وصانع الملوك منذ 1991، اتصل به للمشاركة في مبادرة سياسية»، تقوم على فكرة أن يترأس هو هيئة مكلفة بإدارة العملية الانتقالية، بالتوافق مع الأخ الأصغر لرئيس الدولة السعيد بوتفليقة.

تسارعت بعد ذلك، برأي هني، دينامية الأحداث، وأظهر الجيش وحدته خلف قايد صالح، حاسماً موقفه بدفع بوتفليقة إلى الرحيل، ومُحيّداً شبكة أصحاب المصالح المرتبطة به، من دون أن يلبي طموحات جماعات المصالح الأخرى ومطامعها.

«هل نتجه إلى تشكيل هيئة رئاسية جماعية شبيهة بالمجلس الأعلى للدولة الذي أُسّس عام 1992، يجمع ما بين ممثلين عن الجيش والمناطق وأوساط الأعمال والمؤسسة الدينية؟»، يتساءل هني، لافتاً إلى أن الملاحقات القضائية التي وافقت عليها قيادة الجيش، والتي استهدفت رجال أعمال محسوبين على الرئاسة كعلي حداد وكريم كونيناف، قد تدفع إلى الاعتقاد بأن رأسماليين بلغوا مصاف العالمية في الدول الغربية كإيسعد ربراب يقفون خلف هذه الإجراءات. لكن الوقائع لا تدعم مثل هذا الاعتقاد بنظره، فالمراحل التي يسود فيها شلل السلطة المركزية «تدرج خلالها صناعة أكباش المحرقة، وتكثر فيها المبادرات الفردية لموظفين من دون توجيهات عليا من مؤسساتهم. لم تمنع الأوضاع الحالية الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، مثلاً، من تنظيم سفر وفد رجال أعمال إلى موسكو للمشاركة في الاجتماع الثاني عشر لمجلس الأعمال العربي ـ الروسي المنعقد في العاشر من الشهر الحالي».

وفي سياق احتدام الصراعات بين جماعات المصالح السياسية ــ المالية الحالي، والذي تتعزز فيه إرادة تصفية الحسابات مع الأوساط المحسوبة على الرئاسة، يستمر الحراك الشعبي في المطالبة برحيل النظام بأكمله، بمن فيه رئيس هيئة أركان الجيش. هذا الأخير ساند علناً، ولفترة طويلة، جميع انحرافات السلطة الرئاسية، حتى بعد التظاهرة الأولى، قبل أن يعيد تموضعه ويؤيد المطالب الشعبية. وقد بدأت رموز إعلامية، حتى ولو لم تكن محطّ إجماع، تحظى بشعبية متصاعدة بين المتظاهرين، كالحامي والنائب السابق عن «جبهة القوى الاشتراكية» والرئيس السابق لـ«الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان»، مصطفى بوشاشي، الذي حصل على دعم مالي من منظمات غير حكومية قريبة من الحكومة الأميركية، كما أظهرت التقارير المالية لـ«الوقفية الوطنية للديموقراطية» المرتبطة بالخارجية الأميركية. ينطبق الأمر نفسه أيضاً على كريم طبو، الأمين العام السابق لـ«الجبهة»، الذي يبرر إشراك رموز من «جبهة الإنقاذ الإسلامية» المنحلّة والمسؤولة المباشرة سياسياً عن المجازر التي ارتُكبت خلال العشرية السوداء، تثير الشعبية المتزايدة لهاتين الشخصيتين، بفعل خطابهما الجذري في ظلّ مناخات حماسة ثورية قريبة من الهستيريا، وعلى رغم علاقتهما مع فرنسا والولايات المتحدة والمنصّة الإعلامية التي يملكها ابن الشيخ عباسي مدني، القائد السابق لـ«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، في قطر، تساؤلات عن استراتيجيات التأثير على الشارع الجزائري المعتمدة من قِبَل قوى خارجية.

أما في ما يخصّ تطورات الأزمة، ومع تمسك قيادة الجيش بانتقال دستوري، فإن رئيس مجلس الأمة (الغرفة العليا في البرلمان)، عبد القادر بن صالح، المقرّب من بوتفليقة، مرفوض من قِبَل الشارع الذي يطالب بتغيير النظام. بالنسبة إلى أستاذ العلوم السياسية، محمد هناد، من الممكن جداً أن يكون الخلاف بين قيادة الجيش والشارع قد بدأ منذ استقالة الرئيس.

> يستمر الحراك الشعبي في المطالبة برحيل النظام بأكمله

فالطرف الأول يبقى متمسكاً بالحل الدستوري، بينما يشترط الطرف الثاني تغيير النظام كله. ومع ذلك، يضيف المتحدث، فإن إشارة قائد الأركان، في كل مرة، إلى تطبيق المادتين الدستوريتين 7 («الشعب مصدر السلطة») و8 («السلطة التأسيسية ملك للشعب»)، إلى جانب المادة 102 المثبتة لحالة شغور منصب رئيس الجمهورية، يمكن أن تدل (أي الإشارة) على استعداد القيادة العسكرية لإيجاد حل توافقي. «ومهما يكن من أمر، فإن خلافة الرئيس المستقيل من طرف رئيس مجلس الأمة، عبد القادر بن صالح، بنص الدستور، ستلهب الشارع، لأن الرأي العام سيعتبر ذلك مجرد صفقة جرت على حسابه على مستوى السلطة. على أي حال، سيكون هناك الكثير من عمليات شدّ الحبال، ويجب أن ننتظر القرار الذي سيتم اتخاذه بعد اجتماع البرلمان (بغرفتيه) لتأكيد حالة الشغور»، يضيف هناد.

أما بخصوص التطورات السياسية التي شهدتها الجزائر منذ بداية الحراك الشعبي، فهو يرى أنها تدل على أن الأمر لا يتعلق بمجرد حالة شغور منصب رئيس الجمهورية، بل بمرحلة انتقالية هدفها إقامة جمهورية جديدة، بقيادة سياسية لم تكن معروفة في النظام القديم، يتم تعيينها وفق انتخابات حرة شفافة ونزيهة. فالأوضاع الحالية تؤكد أن الحل سياسي أكثر منه دستوري، ولكن من الأحسن أن يكون هناك دائماً حرص على التحلي بالقيم الدستورية ضماناً لنجاح المرحلة الانتقالية. في رأيه، يجب توخي السهولة في إطلاق عملية تغيير تبدأ بتعيين شخصية توافقية لرئاسة الدولة. ويقترح أن يقوم الرئيس المؤقت، منذ البداية، بحلّ البرلمان (بغرفتيه) والمجلس الدستوري باعتبارهما «وكر التزوير»، ثم يقوم بتعيين حكومة جديدة لتصريف الأعمال، وهيئة سيّدة توكل إليها مهمة تنظيم انتخابات رئاسية والإشراف عليها. كل ذلك، يضيف المتحدث، يجب أن يتم في أقل من سنة «كي لا تتمكن قوى النظام السابق من استعادة زمام المبادرة». أما في ما يتعلق بصياغة دستور جديد، فيرى أنه لعلّه من الأحسن أن يتم النظر في الأمر بعد انتخاب رئيس جمهورية جديد، «تفادياً للمزايدات التي قد تفسد عملية الانتقال».

سوريا

حاولت موسكو، من خلال تصريحاتها الأخيرة، الإيحاء بوجود دور سوري في عملية استعادة جثة الجندي الإسرائيلي زخاريا باومل، لكن جملة من المعطيات تتعاضد لتدحض الرواية الروسية في هذا الإطار، والتي لم تفلح إلا في إضفاء مزيد من الصلف على خطوة فلاديمير بوتين

عن رواية روسيا لـ«استعادة باومل»: ادعاءات تعاون دمشق بلا أدلة

حسين الأمين

أثارت عملية تسليم بقايا جثة الرقيب الإسرائيلي، زخاريا باومل، الذي قتل في «معركة السلطان يعقوب» خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، جدلاً واسعاً حول الدور السوري المفترض فيها، وموقف دمشق الحقيقي منها. وعلى رغم أن العملية لا تزال مبهمة، ويصعب التحقق من تفاصيلها، إلا أن الأكيد والثابت فيها أن القوات الروسية هي التي قامت بعملية البحث عن الرفات واستخراجه، ومن ثم نقله إلى خارج الأراضي السورية بتعاون استخباري وثيق مع الجيش الإسرائيلي.

في خلفية الحدث، تبدو مفيدة العودة إلى شهر أيار/ مايو من العام الفائت (بعد استعادة السيطرة على الغوطة الشرقية)، عندما حاصر الجيش السوري مخيم اليرموك والحجر الأسود، حيث كان ينتشر مسلحون يتبعون لتنظيم «داعش». إثر ذلك، بدأ الجيش يتقدم في المخيم، ليبقى تحت سيطرة المسلحين جيب يعادل نصف مساحة المخيم، إضافة إلى معظم حي التقدم شمالي شرقي الحجر الأسود، حينها، كان الجانب الروسي هو الذي يتولّى المفاوضات مع عناصر التنظيم المحاصرين داخل المخيم، في سبيل التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى خروجهم من المنطقة نحو البادية الشرقية، وذلك بعد فشل محاولات تفاوض بادرت بها أطراف فلسطينية من خارج المخيم. في هذا الإطار، يفيد مصدر عسكري سوري كان مطّلعاً على مجريات المعارك والمفاوضات آنذاك، في حديثه إلى «الأخبار»، بأن «عناصر من القوات الروسية، بالاستعانة بأشخاص من داخل المخيم، دخلوا إليه أكثر من مرة، قبل خروج مقاتلي التنظيم وبعده، وفي مرّة من المرات تعرضوا لإطلاق النار من قِبَل المسلحين». ويضيف المصدر إنه «لم يتم التحري حينها عن طبيعة المهمة التي نفّذها الجنود الروس داخل المخيم، لأن تلك التحركات اعتُبرت في إطار المفاوضات الجارية بين الجانب الروسي وعناصر التنظيم». كذلك، يوضح أحد الضباط الميدانيين في الجيش السوري، ممّن دخلوا إلى المخيم بعد انتهاء المعارك وخروج مَن تبقى من مقاتلي تنظيم «داعش»، أن المقبرة التي يجري الحديث اليوم عن أنها حوت رفات الجندي الإسرائيلي، «كانت قد تعرّضت لأضرار كبيرة نتيجة القصف والمعارك، حتى إن بعض شواهد قبورها دُمّرت وهُشّمت، لذا كان من الصعب ملاحظة أي تغيير في شكل المقبرة، وبالتالي الالتفات إلى أن قبوراً قد حُفرت».

> الجانب الروسي هو من تولّى المفاوضات مع عناصر «داعش» في مخيم اليرموك

وعن السياق الزمني للعملية، ترجّح بعض المصادر السورية أن تكون «قد استُكملت من مدة قريبة، وخصوصاً أنه رُصدت أخيراً تحركات للقوات الروسية في المخيم». وتعزز هذه الرواية المعلومات الواردة من الجانب الإسرائيلي، والتي تشير إلى أن العملية تمت ببطء وسرية تامة، وعلى مراحل؛ كان آخرها منذ فترة وجيزة. وفي هذا السياق، تذكر صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية أن العملية «توقفت في منتصف أيلول/ سبتمبر، عندما تعثرت علاقة إسرائيل بروسيا بسبب الإسقاط العرَضي لطائرة عسكرية روسية في سوريا، ثم استُكملت ببطء»، كاشفة أنه «تم نقل أكثر من 20 قطعة من البقايا، ولم يتم التعرف من خلالها إلا على الجندي باومل حتى الآن». وتبين، نقلاً عن العقيد (أ)، مسؤول العملية في الاستخبارات الإسرائيلية، أنه تم التعرف بداية (قبل تحليل الحمض النووي) إلى الجثة من خلال «الحذاء الذي تم التعرف إلى بصمة الجيش الإسرائيلي فيه (...) ومن خلال الملابس العسكرية التابعة لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي المدرّعة (...)». وكذلك «الكتابة على ظهر الجندي باللغة العبرية، والتي تم الحفاظ عليها بشكل مثير للدهشة». على مستوى الدور السوري الذي تدّعيه موسكو في العملية، والذي كرّر الحديث عنه الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أول من أمس، بقوله إن «شركاءنا السوريين ساعدوا في العثور على رفات (الجندي الإسرائيلي القتيل) زخاريا باومل»، يمكن استرجاع مضمون المؤتمر الصحافي الذي عقدته وزارة الدفاع الروسية بعد حادثة إسقاط طائرة «إيل - 20» الروسية فوق السواحل السورية، في أيلول من العام الماضي. حينها، قال المتحدث باسم الوزارة، إيغور كوناشينكوف، ما نصّه: «توجّه الجانب الإسرائيلي إلى روسيا بطلب العثور على جثامين العسكريين الإسرائيليين وفق الأبعاد المحدّدة في أراضي سوريا. بدأت أعمال البحث، بعدما توصلت روسيا إلى الاتفاق بشأن البحث عن جثامين العسكريين الإسرائيليين مع الشركاء السوريين على مستوى عملياتي». هذا التعبير الأخير، أي «مستوى عملياتي»، يشرحه مصدر عسكري سوري رفيع المستوى بالإشارة إلى وجود «تنسيق بين العسكريين السوريين والروس لتأمين الحماية والنقل، ولأخذ العلم بوجود قوة روسية في مكان ما، وهذا لا يعني معرفة الجانب السوري بطبيعة المهمة الروسية وتفاصيلها، ولا مشاركته فيها بالتأكيد». إفادة تتسق وما ذكره وزير الإعلام السوري، عماد سارة، في حديث تلفزيوني، من أن «الدولة السورية أساساً لا علم لها بوجود رفات لأي جندي إسرائيلي في أي مكان في سوريا، وإلا لكانت تصرّفت بما تقتضيه مصالحها الوطنية، وهذا ما اعتادت عليه».

التعليقات السورية على الحدث تأتي لتعزز طابع الصلف الذي وسم الخطوة الروسية، كاشفاً عن استخفاف بمشاعر السوريين وصورة دولتهم. على أن هدية بوتين لرئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، ليست خارجة عن سياق طويل من التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات بين روسيا وإسرائيل، في ما يتعلق بالملف السوري، على المستويات الأمنية والعسكرية والسياسية. إذ إن موسكو عملت دائماً ولا تزال بما يخدم أهدافها، ساعية في تأمين حماية مصالح إسرائيل الاستراتيجية عموماً، والتكتيكية أحياناً، عبر الضغط على السوريين وحلفائهم، واستغلال نفوذها وحضورها الضروري في هذا البلد. والدلائل على ذلك كثيرة، بدءاً من الجنوب السوري، حيث انسحب حلفاء دمشق بشكل معلن بناءً على طلب روسي لتجنب التصعيد مع إسرائيل، فيما انتشرت الشرطة العسكرية الروسية على طول الحدود مع الجولان المحتل بشكل موازٍ لنقاط انتشار القوات الدولية (UNDOF)، وليس انتهاءً بدفع الحلفاء أنفسهم إلى نقل حركتهم من مطار دمشق إلى مطار الشعيرات العسكري في ريف حمص، بحجة سحب الذرائع التي تستغلها إسرائيل لاستهداف مطار العاصمة.

هدية بوتين لنتنياهو ليست خارجة عن سياق طويل من التنسيق والتعاون (أ ف ب)

تقرير

«التحالف» يلاحق اليمنيين إلى مخيمات النزوح

صنعاء ـ رشيد الحداد

موجة نزوح جديدة هي الأكبر منذ بدء العمليات العسكرية قبل ثلاث سنوات، تشهدها أطراف محافظة حجة الحدودية مع السعودية. تجدد المواجهات بين القوات الموالية لـ«التحالف»، والجيش اليمني واللجان الشعبية على تخوم مديريتَي عبس وحيران قبل أسبوع، دفع أكثر من 40 ألف أسرة نازحة إلى الفرار من منطقة بني حسن ومخيمَي المنجورة والبداح المحاذيين لحيران، إلى مركز مديرية عبس ومديريات أخرى في نطاق المحافظة، خصوصاً بعدما شنت قوات الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، مسنودة بطيران «التحالف»، قصفاً مدفعياً وصاروخياً مكثفاً على محيط مخيمات النازحين والقرى المجاورة.

> آلاف الأسر تعيش في العراء منذ أيام عند أطراف مدينة عبس

ويصف الناشط في المجال الإنساني، عبد الرحمن ربيع، في حديث إلى «الأخبار»، ما يحدث في مديرية عبس بـ«الكارثة الإنسانية»، مشيراً إلى أن «الآلاف من النازحين في مخيمات بني حسن غادروا عشرات القرى التابعة لهم، فارّين من جحيم الموت مشياً على الأقدام لساعات، وهم يحملون القليل من الأخشاب وبقايا الطعام، ويتقاسم الرجال والنساء منهم معاً حمل مستلزمات الإيواء على أكتافهم». ويكشف أن «هناك المئات من الأسر النازحة من مخيمات الإيواء تقطّعت بها السبل، ولا يزال حتى اليوم مصيرها مجهولاً»، موضحاً أن «الوجهة الأبرز لمعظم الأسر قرى ومناطق مديريات عبس وأسلم وحيران، وما جاورها في نطاق محافظة حجة». ويقول عبد الرحمن إنه «في ظلّ غياب المجتمع الدولي عن توفير الحماية للمدنيين هناك، فالتحالف ومَن معه من قوات فشلوا في توفير الحد الأدنى من مقومات الحياة الضرورية للنازحين، وفشلوا في تأهيل حيران وميدي وغيرها كمساكن للمواطنين، ويتعمدون تجريف الحياة هناك بصورة شبه يومية». ويتابع: «لذلك صار النازحون من حرض وحيران وميدي والمشنق والمرزق والملاحيظ ومناطق أخرى يجولون بقاع الأرض التهامية بين قبنة وأخرى بحثاً عن أمان».

كذلك، تفيد مصادر عاملة في المجال الإنساني في حجة، لـ«الأخبار»، بأن «الآلاف من النازحين الجدد فروا من جحيم المواجهات التي يشهدها عدد من مناطق مديرية حرض، منذ إعلان التحالف بدء حملة عسكرية واسعة هناك قبل أسبوعين»، مضيفة أن هؤلاء «نزحوا قسراً إلى أطراف مدينة عبس، حيث يعيشون في ظل أوضاع قاسية». وتؤكد المصادر أن موجة النزوح الأخيرة التي تشهدها مديرية عبس لا تزال مستمرة، وأن الآلاف من أبناء القرى الواقعة على خطوط التماس ينزحون بصورة يومية إلى مناطق متفرقة.

يذكر أن تحالف العدوان عمد، على مرّ العامين الماضيين، إلى استهداف مخيمات النازحين في محافظة حجة، وخصوصاً منها مخيم المزرق الذي تعرّض لغارات جوية دفعت قاطنيه إلى الهروب منه باتجاه منطقة بني حسن في مديرية عبس، التي حدّدتها السلطات المحلية لاحقاً منطقة إيواء للنازحين. لكن «التحالف» لحق المهاربين إلى هناك، وحوّل المنطقة خلال الأيام الماضية إلى ساحة حرب مفتوحة.

العناة من الاسر النازحة تقطعت بها السبل، ولا يزال حتى اليوم مصيرها مجهولاً (الاخبار)

تقرير رسمي عن سنوات الحرب الأولى: الفقر «قبض» على 63% من السوريين

على رغم انحسار الحرب عن مناطق واسعة من البلاد، إلا أن ذلك لا يعني إغلاق ملف ما تسبّبت به من خسائر اجتماعية واقتصادية. ومحاولة تقييم ما حدث بموضوعية بعيداً عن «المكابرة»، لأن تجاوز مآسي الحرب لا يتم إلا بحصرها

زياد غصن

هي المرة الأولى التي تنشر فيها جهة حكومية مؤشرات وبيانات إحصائية تتعلق بتأثيرات الحرب على جوانب مختلفة من حياة السوريين. صحيح أن هذه البيانات تتعلق بالسنوات الخمس الأولى من عمر الحرب، إلا أن أهميتها تكمن في تقديمها رؤية أخرى في مواجهة بيانات كثيرة طرحت خلال السنوات السابقة، بعضها صدر عن جهات بحثية محلية وخارجية، والبعض الآخر منها تبنّته منظمات أممية ودولية. ومن المتوقع أن تثير البيانات الرسمية المنشورة في إطار التقرير الوطني للتنمية المستدامة نقاشات بحثية وعلمية مهمة، سواء بالنسبة إلى موضوعية المؤشرات الإحصائية المتعلقة بسنوات ما قبل الحرب ودقتها، أو تلك التي ترصد السنوات الخمس الأقسى في مسيرة الحرب.

فقر الحرب

يستعرض التقرير مؤشرات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة البالغ عددها سبعة عشر هدفاً، وذلك خلال فترتين، الأولى قبل الحرب وتمثل العقد الأول من الألفية الجديدة، والثانية خلال سنوات الحرب الأولى، وتحديداً الفترة الممتدة منذ عام 2011 لغاية عام 2015. في الهدف الأول المتمثل بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، يتناول التقرير واقع ثلاثة مؤشرات أساسية متعلقة بشكل مباشر بالفقر المدقع. أول تلك المؤشرات ما يتعلق بعدد الأشخاص الذين يعيشون باقل من 1,25 دولار في اليوم، إذ يؤكد معدّو التقرير أن سوريا صُنّفت قبل الحرب بأنها ضمن مجموعة الدول التي حققت هدف الألفية المتمثل في القضاء على الفقر قبل حلول عام 2015، إلا أن الوضع تغير بشكل كبير مع بداية الحرب، حيث شهدت نسبة السكان الذين يقلّ دخلهم اليومي عن 1,25 دولار ارتفاعاً كبيراً، ووصلت أعلى نسبها في عام 2013 إلى 7% من إجمالي عدد السكان، لتبدأ مع نهاية العام نفسه بالتراجع، ولتبلغ في عام 2015 نحو 6,4%.

كذلك كان حال توصيف المؤشر المتعلق بنسبة السكان الذين يعانون من فقر غذائي، فقبل الحرب وصل معدل الفقر المدقع (الغذائي) إلى حدوده الدنيا، بنحو 1,1% من إجمالي عدد السكان عام 2010، لترتفع هذه النسبة بشكل كبير خلال سنوات الحرب. ففي عام 2015، خلص مسح الأمن الغذائي الأسري إلى أن 33% من الأسر السورية تعاني من انعدام أمنها الغذائي، في حين لم تتجاوز نسبة الأسر الآمنة غذائياً أكثر من 16%.

> القضاء على الجوع بات مع تعمّق الحرب هدفاً عبثياً

أما في ما يتعلق بواقع الفقر بجميع أبعاده، فإن التقرير يكشف أن نسبة الفقراء والمعوزين جداً قبل الحرب بلغت نحو 8,5%، أي ما يعادل 1,8 مليون مواطن، منبهاً إلى أن سيناريو استمرار الجهود التنموية المبذولة في سنوات ما قبل الحرب كان سيؤدي إلى تحقيق هدف الألفية، المتمثل في تخفيض النسبة إلى 7,2%، كنسبة الفقراء من عدد السكان قبل عام 2015. لكن ما حدث أن الحرب أدت إلى حدوث ارتفاعات غير مسبوقة في معدلات الفقر وفق خطّيه الشديد والعام، لتصل إلى 43% عام 2013، ثم تراجعت قليلاً في عام 2015 إلى 41,5%. هذا في الوقت الذي زاد فيه أيضاً عدد الفقراء وفق خط الفقر الأعلى لتصل نسبتهم إلى نحو 68,9% في عام 2013، ونحو 63,6% في عام 2015، مقارنة بنحو 24,8% عام 2010.

نقص غذاء ووفيات

تعرّض الهدف الثاني من أهداف الألفية الثالثة لانتكاسة خطيرة بفعل الحرب، فالقضاء على الجوع وضمان حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام باتا مع تعمّق الحرب هدفاً عبثياً، في ظلّ تعرض أكثر من نصف السوريين (51,6%) لخطر فقدان الأمن الغذائي عام 2015، وهذا ما رتّب أعباء كبيرة جداً على مؤسسات الدولة السورية ومنظمات المجتمع الأهلي والأمم المتحدة، التي حاولت توفير الدعم الغذائي للأسر الفقيرة والمتضررة من الحرب.

ومع ذلك، فإن معظم المؤشرات المرتبطة بشكل أو بآخر بالحالة الغذائية للأسر السورية سجلت ارتفاعات سلبية متباينة، فمثلاً مؤشر نقص الوزن لدى الأطفال، والذي شهد ارتفاعاً غير مبرر من 9,7% إلى 10,3% بين عامي 2005 و2010، وصل معدّله في عام 2015 إلى حدود 13,2% نتيجة تأثره بنقص الغذاء، ونقص الخدمات الصحية، وخروج عدد من مرافق النظام الصحي عن الخدمة. وهذا تسبب، إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر، بارتفاع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، لتصل عام 2015 إلى نحو 32 بالألف، كما ارتفع معدل وفيات الأطفال الرضّع من 17,9 بالألف إلى 27 بالألف بين عامي 2010 و2015.

تعرض أكثر من نصف السوريين لخطر فقدان الامن الغذائي عام 2015 (أ ف ب)

وفي السياق نفسه، يكشف التقرير عن زيادة عدد وفيات الأمهات خلال الولادة من نحو 58 حالة وفاة في عام 2011، إلى 67 حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة حية في عام 2015، وذلك نتيجة ضعف خدمات الصحة الإنجابية التي سبّبها ضرر البنى التحتية والمنشآت الصحية، وانخفاض نسبة الحوامل اللاتي تلقّين رعاية صحية سابقة للولادة من 87% عام 2011 إلى 62% عام 2015.

وكان من الطبيعي، في ضوء تضرر منشآت القطاع الصحي، وتوقف معظمها عن العمل في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة السورية، عودة المخاوف الشعبية من انتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة، إلا أن البيانات الرسمية التي تضمّنها التقرير تقلّل من تلك المخاوف فمثلاً، لم تسجل المصادر الدولية بعد عام 2012 أي إصابة بمرض الملاريا، على رغم أن أول عامَين من أعوام الحرب شهدا ارتفاعاً في عدد الحالات المبلّغ عنها، من نحو 23 حالة في عام 2010 إلى نحو 42 حالة في عام 2012.

المرض الخطير الآخر هو السلّ، وقد شهد انتشاره تذبذباً خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الحرب، والسبب في ذلك كما يرى معدّو التقرير يعود «إلى توفر الدواء ومنع المجموعات الإرهابية المسلحة المواطنين من الوصول إلى المرافق الصحية»، في حين أن معدلات الإصابة بمرض اللاشمانيا ارتفعت بنسبة 20,8% خلال الفترة المذكورة، نتيجة الوضع غير المستقر في بعض المناطق، وتحديداً في المناطق الشمالية والشرقية.

وعلى رغم تراجع عدد المتوفين بمرض السرطان، والذين لا تتجاوز نسبتهم 5% من إجمالي الوفيات، وهي نسبة شبه مستقرة منذ عام 2011، إلا أن معدلات الإصابة بالمرض في المقابل لا تزال ترتفع. هذا في وقت تحول فيه العقوبات الاقتصادية دون توفير مستلزمات العلاج للمصابين بشكل كامل، إضافة إلى عدم تلقي البلاد دعماً فعلياً وكافياً من المانحين ومنظمات الأمم المتحدة لدعم الخدمات الطبية لمرضى السرطان، الأمر الذي رتّب أعباء مادية كبيرة على المرضى.

على الغلاف

الخناق الأميركي يضيق على مؤسس ويكيليكس!

الإكوادور: مورينو الفاسد يتهم أسانج بكشف عُريه!

يقول الرئيس الإكوادوري السابق إن مناخاً من الياس يضرب داخل قصر الرئاسة في بلاده، وإنه يتوقع تنحي الرئيس الحالي، لينين مورينو، قريباً بعد الكشف عن تورطه ومقربين في فضيحة فساد متشابك كبرى. تأتي تلك الفضيحة بعدما أظهرت جولة الانتخابات الأخيرة استحالة فوز مورينو بالتجديد في الانتخابات الرئاسية المقبلة، بينما يحاول النظام المرتبك في وجه تلك الضغوط صرف الأنظار عبر اتهام جوليان اسانج بالتآمر

تجمّع عشرات من مؤيدي اسانج في الشارع مقابل السفارة الإكوادورية (أ ف ب)

لندن ــ **سعيد محمد**

بدا نظام لينين مورينو، الرئيس الإكوادوري اليميني وحليف واشنطن، شديد الارتباك في مواجهة تداعيات فضيحة الفساد التي كشف عنها أخيراً في أصغر دول أميركا الجنوبية، وأظهرت تورط الرئيس وعائلته ومقربين منه. النظام الذي لم يتعافَ بعدُ من نتائج جولة الانتخابات المحلية الأخيرة (حزب الرئيس الخاسر الأكبر بمحصلتها الكلية بما يقوض فرص التجديد له في انتخابات 2021 الرئاسية)، وبدلاً

> **نقلت «ويكيليكس» أن السلطة الإكوادورية وافقت على إنهاء لجوء أسانج**

من محاولة استيعاب الفضيحة، اختار أن يستخدم هيمنة اليمين شبه الكلية على الإعلام الإكوادوري، لصرف أنظار المواطنين عن فساد الرئيس، من خلال اتهام موقع «ويكيليكس» بتسريب الوثائق والصور التي على أساسها قبل المدعي العام التحقيق في ملابسات الأمر. وهاجم شخص جوليان أسانج، مؤسس الموقع الشهير، بوصفه يتآمر مع رفائيل كوريا، الرئيس الإكوادوري السابق (من 2007 إلى 2017) لإسقاط حكم مورينو بالتعاون مع نيكولاس مادورو، رئيس فنزويلا.

وتحدّث مورينو شخصياً، الثلاثاء الماضي، ليقول إنه لذلك سيقرّر على «المدى القصير» مصير أسانج بعدما تعددت خروقات «ويكيليكس» لبروتوكول شروط لجوء مؤسس الموقع إلى مقر السفارة الإكوادورية في لندن. لكن الحقيقة أن «ويكيليكس» لم ينشر أي وثائق عن فضيحة «INA»، كما صارت تعرف محلياً، أو أي صور خصوصية لعائلة الرئيس. كما أن أسانج، اللاجئ إلى مقرّ سفارة كويتو في لندن منذ 7 سنوات، لم يعد مدير الموقع منذ ما يقرب العامين، ويقضي منذ تولي مورينو السلطة في نيسان/ أبريل 2017 ما يشبه ظروف الاعتقال الانفرادي، ولا سيّما في الأشهر الأخيرة، رغم أن السلطات السويدية صاحبة الادعاء الأصلي ضده قد أسقطت مذكرتها باعتقاله منذ أكثر من 25 شهراً مضت.

توظيف النظام لكذبة بُواح مثل هذه بدا كأنّه أتى ضمن حملة دعائية متكاملة، لا شك في أن وراءها واحداً من بيوت الدعاية الأميركية المتخصصة بإدارة العلاقات العامة، وشملت جولة ممتدة من صحف البلاد الكبرى إلى محطات التلفزة والإذاعات المحلية وحتى قناة «CNN» الأميركية بنسختها الناطقة بالإسبانية، قبل أن يتحدث وزير الإعلام الإكوادوري مردداً اتهام نفسها، وليلحق به وزير الخارجية ونائب الرئيس وكبار موظفي النظام. ولاستكمال الهمروجة، اجتمع مجلس الجمعية الوطنية (البرلمان)، وبعد جلسة استعراض ولاءات وإلقاء شتائم بحق رجل تحاصره دول كبرى في غرفة صغيرة تحت ولايتهم، أصدر المجلس قراراً بضرورة أن تحقق الحكومة مع أسانج رسمياً بشأن الجرائم التي ارتكبها «ويكيليكس»، و«أن تتخذ بناء على ذلك أي إجراءات قد تكون ضرورية لحماية المصالح القومية العُليا للبلاد».

وبالفعل، فإن «ويكيليكس» نقلت أمس عن مصدر رفيع داخل السلطة الإكوادورية قوله إن بلاده وافقت بالفعل على إنهاء حالة لجوء أسانج إلى مقرّ السفارة في لندن، وإنها حصلت على ضمانات من حكومة تيريزا ماي التي نقلت إليهم أن الجانب الأميركي وعد بعدم «قتل» أسانج لدى تسلّمه. وسيكون ذلك إن حدث سابقة قانونية خطيرة، بحسب فريق محامي «ويكيليكس»، وقد توترت الأجواء حول مقر السفارة، إذ استبدلت قوات الشرطة المسلحة بقوات عمليات خاصة، بينما تجمّع عشرات من مؤيدي أسانج في الشارع مقابلها وقضى عديد منهم ليلتهم في خيم نصبوها لمواجهة محاولة اعتقاله فور طرده من المقرّ، بينما تجوّلت بجوارهم سيارة تحمل صورة كبيرة لأسانج وقد أغلق فمه بعلم أميركي. كما شوهدت طواقم صحافية عدّة تتخذ مواقع لها في المنطقة. وقد رفض المتحدّث باسم الحكومة البريطانية التعليق على ما سمّاه «الشائعات» بشأن إنهاء لجوء أسانج، لكنه قال إن لندن وكويتو على تواصل بهذا الشأن منذ فترة.

نظام مورينو، الفاسد، والضعيف سياسياً بعد الانتخابات المحلية الأخيرة، بشقّه الحملة المنسّقة، لا يحاول نقل التركيز الإعلامي من مضمون فضيحة الفساد إلى الحديث عمّن سرّب «مستهدفاً الإساءة للبلاد» فحسب، وإنما أيضاً إتاحة الظروف التي تسمح للنظام بالإقدام على جريمة تسليم أسانج للولايات المتحدة مقابل إعفاء الإكوادور من ديونها المتقادمة لواشنطن، ودعم اتفاق مورينو مع مؤسسة النقد الدولي حول صفقة قرض بـ 4,2 مليارات دولار، يتوقع على نطاق واسع أن تنتهي معظمها في جيوب نخبة قليلة من محاسيب النظام.

ولا شكّ أيضاً في أن التخلص من الصحافي الأكثر إزعاجاً لواشنطن وأتباعها حول العالم، بكشفه عن وثائق رسمية تدينهم جميعاً، سيكون بمثابة استكمال لعملية اجتثاث تركة نظام الرئيس اليساري السابق كوريا، الذي قبل لجوء أسانج إلى سفارة بلاده أثناء فترة حكمه.

وتترافق هذه التحضيرات المشبوهة مع زيارة مرتقبة لواشنطن يقوم بها مورينو في الـ 12 من الجاري.

من ناحيته، وصف فيديل نارفايز، سفير الإكوادور السابق في لندن، اتهامات مورينو ونظامه لأسانج و«ويكيليكس» بالتآمر على الإكوادور بـ«المهزلة». وقال في مقالة نشرها إن «النظام اليميني الإكوادوري يلتمس الأعذار منذ بعض الوقت لتقديم أسانج أضحية على معبد العلاقات مع واشنطن». وكان موقع إخباري محلي قد كشف عن فضيحة الفساد الكبرى في شباط/ فبراير الماضي، بعد نشره تقريراً عما سمّاه «متاهة الفساد الرئاسي». وتحدّث بعدها نائب إكوادوري عن تلقيه ملفاً كاملاً من مصدر مجهول تضمن وثائق تدين الرئيس مورينو وشقيقه وعدداً من أفراد عائلته في «جرائم فساد وتلقي رشى وتبييض أموال عبر حسابات أجنبية بأسمائهم» لمصلحة مراكز نفوذ ومصالح للحصول على عقود من الدولة. وقد تضمنت الرشى، إلى جانب التحويلات النقدية، مجموعات أثاث فاخر وعقارات مختلفة، بما فيها شقة فارهة في إسبانيا سجّلت باسم الرئيس. وأعلن مكتب المدعي العام لاحقاً عن اطلاعه على تلك الوثائق، وأنه سيشكل لجنة تحقيق أولى للمتورطين فيها خلال 20 يوماً من بداية شهر نيسان/ أبريل الحالي بدأت أعمالها بالفعل. وقد سرّبت، قبل بدء جلسات التحقيق، تفاصيل مكالمة هاتفية أجرتها البرابيث كابيزاس، رئيسة الجمعية الوطنية، تنامر فيها لمنع نشر الفضيحة على العموم أو التحقيق فيها، الأمر الذي دفعها الى الاستقالة من منصبها.

رفائيل كوريا، من منفاه الاختياري البلجيكي، كتب على «تويتر»: «النهاية قد أزفت. هناك عاصفة ياس تضرب في الكارنوديليه (قصر الرئاسة الإكوادوري). سيعلن مورينو عمّن سرّب «مستهدفاً الإساءة للبلاد» فحسب، وإنما أيضاً إتاحة الظروف التي تسمح للنظام بالإقدام على جريمة تسليم أسانج للولايات المتحدة مقابل إعفاء الإكوادور من ديونها المتقادمة لواشنطن، ودعم

جوليان أسانج... سجين بصفة لاجئ سياسي

ملاك حمود

حين دخل مؤسّس «ويكيليكس»، جوليان أسانج، في حزيران/ يونيو 2012 مبنى سفارة الإكوادور في شارع نايتس بريدج في لندن، طالباً اللجوء السياسي، لم يكن يتوقّع أن تتحوّل محطّته (الموقتة) إلى إقامة ستمتد لسنوات طويلة في بضعة أمتار مربّعة. منذ ذلك الحين، لم تطأ قدماه عتبة مبنى السفارة، خشية اعتقاله في بريطانيا وتسليمه إلى الولايات المتحدة لمحاكمته في «جرائم» الكشف عن آلاف الوثائق السرية.

لم تكن سفيرة الإكوادور في لندن، آنا ألبان، واثقة من أن منح أسانج حق اللجوء سيكون فكرة جيدة للسفارة. كيف ستكون النهاية؟ بعد وقت قليل من وصوله، كان المبنى، حيث توجد السفارة، محاصراً ومهدّداً، على مدى أسابيع، راجعت الإكوادور طلب أسانج. تذكّر ألبان أنه بعد تهديد السلطات البريطانية بتجريد السفارة من الحماية الدبلوماسية وإلقاء القبض على أسانج بالقوة، وافق رئيس الإكوادور، رفاييل كوريا، على منحه حق اللجوء. حينذاك، ردّ وزير خارجية الإكوادور، ريكاردو باتينو، على التهديدات البريطانية، بالقول: «لكن واضحين، نحن لسنا مستعمرة بريطانية». سرعان ما سيتغيّر ذلك «الخطاب» مع وصول لينين مورينو إلى الرئاسة. فالأخير صار همّه التخلّص من «المشكلة الموروثة» و«الحجر في الحذاء». اللغة لا يمكن أن تكون أكثر وضوحاً. كان يسعى إلى تحسين العلاقات مع «الشمال» والدول الأوروبية.

قال مورينو، صراحة، إن أسانج يمكن أن يبقى في السفارة إذا وافق على شروط محددة: عدم التدخل في السياسة الخارجية، أو «(أننا) سنضطر إلى اتخاذ قرار» بحقه. وكوريا كان قد توقّع العام الماضي أن يقوم الرئيس الحالي بطرد أسانج من السفارة «بعد أول ضغط من الولايات المتحدة».

على مدى السنوات السبع الماضية، كان الكون المادي بالنسبة إلى أسانج عبارة عن 30 متراً مربعاً، يتألف من مسكنه الخاص وبعض الغرف التي يتشاركها مع طاقم السفارة. أحد أصدقائه يقول، وفق ما تنقل عنه مجلة «نيويوركر»: «إنه كالعيش في مكوك فضائي». طوال هذه المدة، عاش أسانج في حالة من اليقظة المستمرة، في انتظار اقتحام مبنى السفارة. في مقابلة طويلة مع المجلة، يقول ناشر «ويكيليكس»: «أصبحت جدران السفارة مألوفة بالنسبة إليّ، تماماً كأنها جغرافيتي الداخلية». «أراها، ولكني لا أراها». متردداً، يعترف بأنه عانى نوبات اكتئاب، وحُرم من النوم بسبب القلق. غالباً ما يظل مستيقظاً لمدة 18 أو 20 أو 22 ساعة، حتى ينهار من الإرهاق.

بداية القضية

بالنسبة إلى «منعزل يحاول إعادة ضبط مجرى التاريخ»، كما يصفه خصومه، عاش أسانج منذ عام 2010 «صراعاً خطيراً» أبطالُه «مؤسسة نشر صغيرة، وقوة (قوى) عظمى». بدأت القصة في ذلك العام، عندما حصل أسانج من المجنّدة الأميركية، تشيلسي مانينغ، على نصف مليون وثيقة سرية حول النشاط العسكري الأميركي في العراق وأفغانستان، وربع مليون برقية دبلوماسية من وزارة الخارجية الأميركية، قدّمت نظرة على المساومات التي تجرى في الغرف المغلقة. حُكم على مانينغ في عام 2013 بالسجن 35 عاماً، إلا أن الرئيس السابق باراك أوباما أصدر في نهاية فترة ولايته الثانية، أمراً بتخفيف عقوبتها، وتم إطلاق سراحها في أيار/ مايو 2017. ومنذ ذلك الحين، وبالإضافة إلى تسريبات مانينغ، نشر موقع «ويكيليكس» ملايين الوثائق السرية.

بين أب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 2010، تم التحقيق مع أسانج في السويد بتهمتَي الاغتصاب والتحرش الجنسي بعدما تقدّمت امرأتان بشكاوى منفصلة. وظلّت هذه القضية لانتهاكه شروط إطلاق السراح المشروط المرتبط بقضيته في السويد.

> **عاش أسانج منذ عام 2010 «صراعاً خطيراً» أبطاله «مؤسسة نشر، وقوة عظمى»**

اعتباراً من بداية عام 2018، أعلنت الإكوادور أنها اتخذت عدة خطوات لإنهاء الأزمة الدبلوماسية الطويلة، عبر منح أسانج الجنسية الإكوادورية. بعدها بأيام، طلبت كيتو من لندن منح أسانج الحصانة الدبلوماسية حتى يتمكن من مغادرة السفارة، لكن بريطانيا رفضت بحجة أن «الإكوادور تعرف الطريقة لحل هذه المشكلة: على جوليان أسانج أن يغادر السفارة لمواجهة العدالة». «مواجهة العدالة» تمّ تفسيرها بشكل أوضح حين كشف موقع «ويكيليكس» في تشرين الثاني الماضي، عن أن تهماً وُجّهت إلى مؤسّسه في الولايات المتحدة. وذكر أن «مدّعين كشفوا، عن غير قصد، وفي بريطانيا أخرى غير متصلة، وجود ذلك الاتهام السري»، لكن طبيعة الاتهام الموجه ضد أسانج لم تُعرف.

تقرير

المتدينون الإسرائيليون

خَراجهم عائد إلى نتنياهو [2/2]

على رغم الاختلافات الايديولوجية والسياسية بينها، إلا أن الأحزاب الدينية الإسرائيلية تشترك في تأييدها بنيامين نتنياهو لتشكيل الحكومة المقبلة. وهو اصطفاف كان نتنياهو قد سعى بنفسه إلى تأمين موجباته، بتوحيده الأحزاب الصغيرة في قائمة واحدة خشية تفرّقه أصواتها

يحيى دبوق

تتموضع الأحزاب الدينية في إسرائيل، الحريدية منها والصهيونية، على يمين الخريطة السياسية، وهي ستكون ـ وفق التوقعات ـ جزءاً من ائتلاف رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، إن رست نتائج الانتخابات على تكليفه. على المقلب الديني الحريدي (المتزمت)، يبرز حزب «يهودت هتوراه» للحريديم الأشكناز برئاسة الحاخام يعقوب ليتسمان، وكذلك حزب «شاس» لليهود الشرقيين برئاسة وزير الداخلية الحالي أرييه درعي. أما على مقلب أحزاب الصهيونية الدينية وأشباهها، فيبرز «اتحاد اليمين الجديد» الذي دفع بنيامين نتنياهو باتجاه تشكيله، على خلفية إمكان سقوط مركّباته من الأحزاب الصغيرة إن تنافست منفردة، إضافة إلى حزب «البيت اليهودي» الذي انشق عنه وزير التعليم نفتالي بينت بعدما ترأسه لسنوات، وعمد مع وزيرة القضاء إليت شاكيد إلى تشكيل حزب «اليمين الجديد»، ليخوضا الانتخابات من خلاله.

«يهودت هتوراه»

هو واحد من الأحزاب التي تمكنت من الحفاظ على عدد مقاعدها أو ما يقرب منها، كما تظهر نتائج استطلاعات الرأي، على رغم أنه يعاني ـ كما الأحزاب الدينية ـ من تسرّب ناخبيه إلى أحزاب وتكتلات سياسية أخرى، ليست بالضرورة دينية وحريدية. وحزب «يهودت هتوراه» (سبعة مقاعد في الكنيست الحالي)، هو ائتلاف بين حزبَين للحريديم الأشكناز، لا يتفقان على جميع القضايا والملفات، وهما: «ديغيل هتوراه» الحزب الحريدي الليتواني الذي انشق عن «أغودات يسرائيل» عام 1988، و«أغودات يسرائيل» الذي يضم عدداً من الجماعات الحسيدية (التصوف اليهودي). ويأتي الائتلاف بين الاثنين بسبب خشية كلّ منهما من تعذر تخطيه العتبة الانتخابية (نسبة الحسم) منفرداً.

بالطبع، تعزيز الحزب بشخصيات ذات حضور في الوعي الجماهيري للمتدينين، مثل الوزير السابق إيلي يشاي (للمفارقة شرقي) قد يضيف إلى الحزب مقعداً بحسب التوقعات، إلا أن أحداً غير قادر في هذه المرحلة، رغم اقتراب موعد الانتخابات، على استشراف تأثير ظاهرة تسرب أصوات الحزب إلى الأحزاب العلمانية، وفي المقدمة حزب «الليكود». مصدر في «يهودت هتوراه» أشار، في حديث إعلامي قبل أيام (موقع واللا الإخباري)، إلى أن التقديرات تشير إلى أن نسبة تسرب الأصوات قد تزيد على ثلاثين في المئة، الأمر الذي يلزم قيادة الحزب، على غير عادة متبعة، التشديد على الدعاية الانتخابية، واختيار العدو الانتخابي الأصلح لإثارة الجمهور الحريدي كي يعيد صوته إلى حزبه، وفي هذه الانتخابات يمكن تشخيص حزب «أزرق أبيض» عدواً انتخابياً.

«شاس»

يبذل حزب «شاس» للمتدينين الشرقيين (حراس التوراة الشرقيون)، الذي كان حتى الأمس ملازماً للحكومات الإسرائيلية على اختلافها، كل جهد ممكن للمحافظة على مقاعده السبعة في الكنيست الحالي، في ظلّ احتمال سقوطه في الانتخابات. والحملة التي يقودها رئيس الحزب، الوزير أرييه درعي، تؤكد خشيته من هذا الاحتمال؛ إذ يركز على رسالتين اثنتين تشيران كذلك إلى وجهته في حال بقائه في الكنيست المقبل، خاصة أنه يعاني أيضاً من تسرب ناخبيه إلى حزب «الليكود». الرسالة الأولى هي تأكيد تأييد بنيامين نتنياهو رئيساً للحكومة المقبلة، والثانية ضرورة إبقاء الأصوات في سلة

> **عدد مقاعد هذه الأحزاب قد يزيد قليلاً على عشرين مقعداً**

الحزب من دون تسربها، مع استحضار كاريزما مؤسس الحزب، بالتشديد على أهمية المحافظة على إرثه.

الصهيونية الدينية

تيار أيديولوجي ديني في الحركة الصهيونية، يدعو إلى إنشاء دولة لليهود في أرض إسرائيل (فلسطين المحتلة) بوصفه واجباً دينياً توراتياً، مع التشديد على الجانب اليهودي للصهيونية. وفي ذلك تناقض جذري مع نظرة «الحريديم»، التي تشدد على أن خلاص اليهود والأرض اليهودية يحدث فقط مع مجيء المسيح المخلص. وعلى هذه الخلفية، تدعم الصهيونية الدينية، وتوجب أيضاً، المشاركة في تأسيس إسرائيل والمحافظة عليها، والمشاركة في مؤسساتها ومبانيها السياسية والأمنية والاقتصادية.

يمثل الصهيونية الدينية في الكنيست الحالي حزب «البيت اليهودي»، الذي يحمل، كما كل أحزاب التيار الصهيوني الديني، أيديولوجية متطرفة تقوم على التمسك بأرض فلسطين التاريخية من النهر إلى البحر، ولزوم الاحتفاظ بها من دون أي تنازل للفلسطينيين، مع رفض التوصل إلى اتفاق تسوية معهم. إلا أن هوية حزب «البيت اليهودي»، كما الأحزاب الرديفة له، باتت تتمظهر في سمات تتباين مع ما كانت عليه أحزاب الصهيونية الدينية التي ورثتها، فباتت أحزاباً صهيونية أولاً ودينية ثانياً، وكذلك خلطة من المتدينين والعلمانيين، الأمر الذي يُنظر إليه على أنه إشارة دالّة على إمكانية الأفول، وتقلص المكانة في إسرائيل.

ترأس «البيت اليهودي» حتى الأمس القريب وزير التعليم في الحكومة الحالية، نفتالي بينت، الذي قرر قبل الانتخابات الانشقاق عن حزبه وتأسيس آخر بمشاركة وزيرة القضاء المتطرفة إيليت شاكيد، هو «حزب اليمين الجديد»، علماً أن خلفية الانشقاق هي التنازع على الريادة والإمساك بالقرار داخل البيت الواحد للصهيونية الدينية، من دون أن يعني ذلك اختلافات إيديولوجية، مع تأكيد وصف الحزب الجديد من ناحية دينية بـ«تدين lite». في المقابل، اشترك حزب «البيت اليهودي»، بعد انشقاق بينت عنه، مع أحزاب يمينية في قائمة واحدة لخوض الانتخابات، إثر سعي حثيث من بنيامين نتنياهو لتوحيد الأحزاب الدينية والقومية الصغيرة التي لا يُقدّر أن تصل إلى العتبة الانتخابية، فتسقط وتضيع معها والحال هذه أصوات يمينية يحتاجها معسكر اليمين لتشكيل الحكومة المقبلة. وأطلق على تلك اللائحة اسم «اتحاد أحزاب اليمين». وعلى اختلاف توجهاتها وأيديولوجياتها، الذي يصل حدّ «التكفير» المتبادل في تعبير عن عداء تاريخي مستحكم، تُعدّ هذه الأحزاب، بما يشمل الدينية الحريدية والصهيونية الدينية أو الصهيونية شبه الدينية، أحزاباً يمينية وجزءاً لا يتجزأ من المعسكر اليميني الذي يقف خلف بنيامين نتنياهو و«الليكود» في تشكيل الحكومة المقبلة، بعد إعلان أقطابها تأييدهم له، وتأكيدهم معارضة حزب «أزرق أبيض» برئاسة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، بني غانتس. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن عدد مقاعد هذه الأحزاب قد يزيد قليلاً على عشرين مقعداً، وهو عدد كاف ـ وإن كان عرضة للمفاجآت صعوداً وهبوطاً ـ لإبعاد غانتس عن كرسي رئاسة الوزراء بعد منعه من تحصيل ثقة أغلبية مقاعد الكنيست، أو عرقلة تأليفه الحكومة، وإن استحصل على التكليف.

صفّين أوساط حزب «يهودت هتوراه» حزب «أزرق أبيض» عدوّا انتخابيا (أ ف ب)

تقرير

ماي تطلب إرجاء موعد «بريكست»... والأوروبيون منقسمون

أخيراً، استطاعت رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، أن تُحرز خرقاً في مسار خروج بلادها من الاتحاد الأوروبي «بريكست». فبعد ثلاثة أشهر من الأخذ والرد، رَسَت سفينة «بريكست» على تأجيل الخروج ثلاثة أشهر. هذا الحلّ، وإن كان لا يُرضي الكثيرين، إلا أنه بات الوحيد الممكن، وذلك بعدما قضى تصويت لمجلس العموم البريطاني

> تُظهر فرنسا موقفاً متشدداً أكثر من برلين في شأن تأجيل «بريكست»

مساء الأربعاء الماضي، على خيار الخروج من دون اتفاق في الموعد الذي كانت بروكسل قد حدّدته، أي الـ 12 من الشهر الجاري.

وأمس، كتبت ماي رسالة إلى رئيس المجلس الأوروبي، دونالد توسك، طلبت فيها تمديد العمل بالمادة 50 من «اتفاقية لشبونة» التي تنظم خروج دولة عضو من الاتحاد الأوروبي، مقترحة أن ينتهي هذا التمديد في موعد لا يتجاوز 30 حزيران/ يونيو 2019. وأشارت ماي إلى أن سياسة حكومتها «كانت وتبقى لمصلحة مغادرة الاتحاد بطريقة منظمة ومن دون إرجاء غير مبرر». إلا أن التاريخ الجديد يمثّل هو الآخر مشكلة، بسبب انتخابات البرلمان الأوروبي المرتقبة في 23 أيار/ مايو المقبل. رغم ذلك، قالت ماي في رسالتها إنها «تهدف إلى أن تُغادر بلادها التكتل في موعد أقرب تجنباً للمشاركة في الانتخابات الأوروبية»، مستدركة أنها «ستواصل التحضير لإجراء تلك الانتخابات إذا لم يكن ذلك ممكناً».

على المقلب الأوروبي، نُقل عن مسؤول دبلوماسي قوله إن «دونالد توسك اقترح إرجاء خروج بريطانيا لمدة أطول تصل إلى عام»، وذلك بهدف إتاحة الوقت للساسة المتناحرين في بريطانيا للاتفاق على خطة والتصديق عليها. وأضاف المسؤول إن «توسك يعتزم اقتراح ذلك على باقي الدول الأعضاء في الاتحاد اليوم (أمس)»، مشدداً على أن «التمديد يمكن أن يكون مرناً وقصيراً حال اتفاق لندن وبروكسل عليه». لكن هذا القبول المبدئي من جهة بروكسل لا يمكن التعويل عليه، إذ إن الكثير من الدول الأوروبية، على رأسها فرنسا، لا تزال قلقة من احتمال بقاء المملكة المتحدة لمدة طويلة ضمن الاتحاد، بصورة تضع خلالها قدماً في داخل التكتل وأخرى خارجه، ما من شأنه أن يخلّ بعمل هذه المنظمة بشكل دائم.

وفي هذا الإطار، قالت الرئاسة الفرنسية، أمس، إن «الحديث عن تمديد هو أمر سابق لأوانه بعض الشيء، في وقت طرحت فيه الدول الـ 27 شرطاً واضحاً يتمثّل في أن يكون هذا الطلب مبرراً بخطة واضحة». وشددت أوساط الرئيس إيمانويل ماكرون على أن «التمديد هو أداة وليس الحل في ذاته»، مضيفة: «نحن إذاً في انتظار خطة ذات صدقية بحلول العاشر من نيسان/ أبريل (موعد القمة الأوروبية)، والطلب سيدرس في ذلك اليوم». كذلك، نُقل عن مصدر دبلوماسي فرنسي أن باريس تعتبر أن «الشائعات حول هذا التمديد هي بالون اختبار في غير محله»، في حين اعتبر المتحدث باسم المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ستيفن شيبرت، أن «من الأهمية بمكان أن رئيسة الوزراء لم تطلب فقط (في رسالتها) تمديداً، إنما تعترف أيضاً بأن تمديداً مماثلاً حتى 30 حزيران يعني أن المملكة المتحدة تستعد للمشاركة في الانتخابات الأوروبية».

(الأخبار، أ ف ب)

بإمكان لندن الخروج قبل الموعد إذا جرت المصادقة على معاهدة الانسحاب في «العموم» (أ ف ب)

تحليل إخباري

تركيا... لا اعتراف بالصناديق!

إسطنبول ـ حسني محلي

بعد أسبوع على الانتخابات المحلية في تركيا، يستمر «حزب العدالة والتنمية» في طعونه في نتائج الانتخابات في إسطنبول، طالما هي ليست في مصلحته. وللمرة الأولى في تاريخ الانتخابات، قررت الهيئة العليا للانتخابات إعادة فرز وعدّ الأصوات التي اعتبرتها جميع اللجان الانتخابية ملغاة لسبب ما يحدده القانون، ووصل عددها إلى 319 ألفاً و540 صوتاً، من أصل 10 ملايين و570 ألفاً و939 (هو عدد الناخبين في إسطنبول)، شارك في التصويت منهم حوالى 8 ملايين و866 ألفاً و614 مقترعاً.

ووصف المتحدث باسم «حزب الشعب الجمهوري»، فائق آوزتراك، الضجة المفتعلة لقيادات «العدالة والتنمية» بأنها «مقصودة وفاشلة»، لأن إعادة الفرز والعد لن تغير من نتائج الانتخابات. وقال إنه في جميع انتخابات العالم توجد أصوات ملغاة، وإن نسبة الأصوات الملغاة في انتخابات الأسبوع الماضي إلى الأصوات المقبولة لم تتجاوز 3.6%، فيما كانت هذه النسبة في الانتخابات البلدية عام 2014 أكثر من 4.3%، وفي انتخابات 1999 حوالى 5%. واتهم رئيس بلدية إسطنبول المنتخب، أكرم إمام أوغلو، الهيئة العليا بالانحياز إلى جانب السلطة. وقال إن الهيئة العليا رفضت جميع طعون «الشعب الجمهوري» واعتراضاته في استفتاء نيسان/ أبريل 2017 حين اعتمدت أكثر من 1.5 مليون صوت، على الرغم من وجود بطاقات الاقتراع التي لم تكن مختومة، وهو ما يخالف قانون الانتخابات.

واستغرب نائب رئيس «الشعب الجمهوري»، أوزكور آوزال، رهان «العدالة والتنمية» على الأصوات الملغاة والضغط على الهيئة العليا لإعادة فرزها وعدها، وسأل: «كيف للعدالة والتنمية أن يقدر نسبة الأصوات التي كانت لمصلحته من بين الأصوات الملغاة؟». وهو ما يزيد من الشكوك حول مساعي الحكومة للضغط على الهيئة لاتخاذ قرارها بإعادة فرز وعدّ جميع الأصوات في إسطنبول. إذ إن الأمر سيستغرق حوالى 4 أشهر، لأن عملية الفرز والعد ستكون في مركز واحد يشرف عليه ممثلو الهيئة العليا للانتخابات، فيما كانت عملية الفرز والعد في انتخابات الأحد الماضي قد تمت من قِبَل 31186 لجنة، وتضم كل لجنة أربعة أعضاء يضاف إليهم رئيسها. هذا في الوقت الذي تتهم فيه قيادات «الشعب الجمهوري» الحزب الحاكم بالضغط على رئيس وأعضاء الهيئة العليا الذين عينهم الرئيس رجب طيب إردوغان. ويقول هؤلاء إن الحكومة تسعى الى إلغاء الانتخابات، ليس فقط في إسطنبول، بل في أنقرة أيضاً. وذلك في محاولة منها لكسب أصوات الناخبين الذين لم يشاركوا في انتخابات الأحد الماضي استنكاراً لسياسات الرئيس إردوغان وأسلوبه. وهو أمر بيّنته استطلاعات الرأي التي أجريت بعد الانتخابات. ويتوقع «حزب العدالة والتنمية» لحوالى 130 ألفاً من الناخبين الذين صوتوا لـ«حزب السعادة الإسلامي» وأحزاب يمينية أخرى في انتخابات الأحد، أن يصوتوا له في حال إعادة الانتخابات في حزيران/ يونيو المقبل. ويستمر الحديث عن سيناريوات مماثلة في العاصمة أنقرة، على الرغم من أن الفرق بين مرشح «الشعب الجمهوري»، منصور يواش، ومرشح «العدالة والتنمية»، محمد أوزخسكي، حوالى 123 ألف صوت.

وقد وافقت الهيئة العليا للانتخابات على طعون «العدالة والتنمية» في العديد من ضواحي المدينة، بعدما رفضت في انتخابات 2015 طعوناً مماثلة من «الشعب الجمهوري»، على الرغم من أن الفرق بين مرشحه ومرشح «العدالة والتنمية» آنذاك كان 30 ألفاً فقط. ورفضت الهيئة العديد من طعون «الشعب الجمهوري» و«الشعب الديموقراطي» و«الحزب الجيد»، في الكثير من الولايات وضواحيها، علماً بأن الفرق في بعض الحالات كان ثلاثة أصوات فقط.

وجاءت تهديدات الرئيس إردوغان لمرشحي «الشعب الجمهوري» على شكل مثير، إذ تساءل: «كيف سيتسنى لرؤساء البلديات من الشعب الجمهوري في إسطنبول وأنقرة أن يخدموا الشعب طالما أن أغلبية أعضاء المجلس البلدي هم من العدالة والتنمية والحركة القومية؟». كلام الرئيس إردوغان هذا، عدّته أوساط «الشعب الجمهوري» اعترافاً غير مباشر بفوز إمام أوغلو في إسطنبول، وياواش في أنقرة.

وترجّح المعلومات أن وزير الداخلية سيعمد الى

> الولايات التي فاز فيها «الشعب الجمهوري» تضمّ نصف سكان البلاد

عزل رؤساء بلديات «الشعوب الديموقراطي» الذين فازوا في 8 ولايات وحوالى 80 قضاء جنوب شرق البلاد، بعد أن يتهمهم بالعلاقة مع «حزب العمال الكردستاني»، وهو ما فعله مع رؤساء البلديات السابقين والرئيسين المشتركين لـ«حزب الشعوب الديموقراطي»، صلاح الدين دميرطاش وفيكان يوكساكداغ، و9 من أعضاء البرلمان عن الحزب المذكور، وهم في السجن منذ أكثر من عامين. وبدا لافتاً تعليق من يشار ياكيش، وهو من مؤسسي «العدالة والتنمية» ووزير الخارجيه في أول حكومة له برئاسة عبد الله غيل بعد انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2002. إذ استبعد ياكيش للرئيس إردوغان القبول بالهزيمة، وتوقع أنه «سيلجأ إلى كل الوسائل لتغيير النتيجة في إسطنبول لما للمدينة من مكانة مهمة سياسياً ومادياً ونفسياً، حيث عمليات الفساد الخطيرة التي لا يريد لها أن تتكشف، ولما لها من علاقة بجمعيات وتنظيمات يديرها نجله بلال وابنته واكد ياكيش». وشدد على ضرورة الدفاع عن الديموقراطية، مؤكداً أن «أكرم إمام أوغلو حقق انتصاراً ديموقراطياً مهماً». وفي الأرقام ما يثبت كلام ياكيش، إذ فاز إمام أوغلو بنسبة عالية من الأصوات، زادت عن جميع النسب التي حصل عليها مرشحو «العدالة والتنمية» بعد انتخابات 1994، عندما أصبح إردوغان رئيساً لبلدية إسطنبول، بعدما حصل على 25.2% من مجموع الأصوات آنذاك. أما أكرم إمام أوغلو فقد حصد 48.8% من الأصوات بعد 25 عاماً من انتخاب إردوغان لهذا المنصب.

بدوره، شدد إمام أوغلو على عدم التراجع، متهماً الهيئة العليا للانتخابات بعدم الالتزام بالدستور والقوانين والرضوخ لتهديدات «العدالة والتنمية» الحاكم. وقال: «مهما فعلوا فإن النتائج ستكون لمصلحتنا، والأمور ستكون محسومة بداية الأسبوع». وأشارت أوساط المعارضة إلى صعوبة الاستسلام بالنسبة إلى الرئيس إردوغان، واستبعدت القبول بالأمر الواقع لما لإسطنبول وأنقرة و19 ولاية فاز بها «الشعب الجمهوري» من أهمية وثقل سياسي وسكاني واقتصادي ومالي كبير، على الرغم من أن «العدالة والتنمية» حصل على 44.5% من مجموع أصوات الناخبين في عموم تركيا. كما أن «العدالة والتنمية» فاز في 24 ضاحية من ضواحي ولاية إسطنبول، وعددها 39 ضاحية. وبينت الأرقام أن سكان الولايات التي فاز فيها «الشعب الجمهوري» يمثلون نصف سكان تركيا البالغ عددهم 82 مليون نسمة. كما أن حصة بلديات «الشعب الجمهوري»، وعددها 21 ولاية، من الدخل القومي لتركيا يزيد على 63%. وفاز مرشحو الحزب المعارض في جميع الولايات المطلة على الأبيض المتوسط وبحر إيجة وبحر مرمرة وعدد من بلديات البحر الأسود.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لشراء ساعات قياس ضغط وحرارة لزوم معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ت4/1037 تاريخ 2019/2/5، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/5/3 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50/ ل.ل.

علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.

بيروت في 2019/3/29

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالإنابة

المهندس وصف حنيني

التكليف 578

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا بالمعاملة التنفيذية رقم 2015/1888 طالب التنفيذ: بنك صادرات إيران وكيله المحامي محمد الدبس المنفذ عليهما: ناجي ومازن احمد الضيقة بعلبك حزين قرب الحسينية بملكهما

السند التنفيذي: استنابة صادرة عن دائرة تنفيذ بعلبك تاريخ 2015/9/16 تحصيلاً لمبلغ 304,433 د.أ. عدا الفوائد واللواحق.

تاريخ قرار الحجز: 2015/5/13 تاريخ تسجيله: 2015/5/21

المطروح للبيع: 2400 سهم من العقار 1338/قسم 17 حارة حريك:

مدخل واربع غرف وممر وصالون وطعام وغرفتي غسيل وحمامين وشرفات طابق سابع - حق مختلف يشترك بملكية الحقين رقم 1 و3 وكل ما ورد عليهما - تامين من الدرجة الاولى مع حق التحويل لمصلحة بنك صادرات إيران المدين مازن احمد الضيقة 2400 قيمة التأمين 300,000 د.أ. والفائدة حسب شروط العقد بخصوص اشارة الاستهلاك تراجع صحيفة القسم الاول - اشارة مقدمة من بنك صادرات ايران بعدم اصدار سندات تمليك عن القسم بدل عن ضائع - اشارة قيد احتياطي لمدة شهر بوكالة غير قابلة للعزل رقم 2015/18918 منظمة لدى كاتب عدل الغبيري لمصلحة طه ياسين حمد وزينب موسى قاووق بموجب الاستدعاء رقم 2015/18920 لدى المصدر عينه.

مساحته: 265/ م2 تقريباً.

التخمين: /318550/ د.أ. - الطرح: /191130/ د.أ.

تاريخ ومكان المزايدة: تجري المزايدة نهار الثلاثاء الواقع في 2019/4/30 الساعة العاشرة صباحاً امام رئيس دائرة تنفيذ بعبدا في قصر عدل بعبدا المبنى الجديد.

شروط البيع: فعلى الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ايداع مبلغ موازٍ لثمن الطرح في صندوق الخزينة او مصرف مقبول باسم رئيس دائرة تنفيذ بعبدا او تقديم كفالة مصرفية تضمن المبلغ واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة كما عليه وخلال ثلاثة ايام من صدور قرار الاحالة ايداع باقي الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر على مسؤوليته كما عليه وخلال عشرين يوماً تلي الاحالة دفع الثمن ورسم الدلالة 5% والتسجيل.

مأمور التنفيذ

مارو القزي

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي أحمد مزهر

في المعاملة التنفيذية رقم 2018/301 طالب التنفيذ: بنك سوسييتيه جنرال في لبنان ش.م.ل.

المنفذ عليه: خضر محمد حربي

السند التنفيذي: استنابة دائرة تنفيذ بيروت رقم 2017/1329 تاريخ 2018/4/25 تحصيلاً لدين المنفذ البالغ 7686,83 دولار أميركي و365290 د.أ. و 485387609 ليرة لبنانية عدا الفوائد والرسوم.

المعاملات: تاريخ التنفيذ: 2017/5/24 تاريخ تبليغ الانذار: 2017/12/29

تاريخ قرار الحجز: 2018/3/7 وتاريخ تسجيله في السجل العقاري 2018/3/12

تاريخ محضر وصف العقار: 2018/6/19 وتاريخ تسجيله: 2018/7/11

العقارات الموصوفة:

1 - 2400 سهم من القسم 4 من العقار 1540 من منطقة تول العقارية يقع في الطابق الارضي وهو عبارة عن مستودع باربع واجهات مكشوفة على الطريق العام ويحتوي على متخت من الحديد بمساحة 200 م2 وخيمة من الزينكو وكراج.

مساحته: 355 م2

التخمين: 303750 د.أ.

الطرح بعد التخفيض: 144342 د.أ.

2 - 2400 سهم من القسم 5 من العقار 1540 من منطقة تول العقارية وهو عبارة عن شقة شرقية تتألف من صالونين ومطبخ وموزع وغرفتين نوم وحمامين وثلاث شرفات.

مساحته: 172 م2

التخمين: 86000 د.أ.

الطرح بعد التخفيض: 40868 د.أ.

3 - 2400 سهم من القسم 6 من العقار 1540 من منطقة تول العقارية وهو عبارة عن شقة سكنية غربية تتألف من صالونين ومطبخ وموزع وغرفتين نوم وحمامين وثلاث شرفات.

مساحته: 172 م2

التخمين: 86000 د.أ.

الطرح بعد التخفيض: 40868 د.أ.

4 - 2400 سهم من القسم 7 من العقار 1540 من منطقة تول العقارية وهو عبارة عن شقة سكنية شرقية تتألف من صالون وطعام ومطبخ وموزع وثلاث غرف نوم وثلاث حمامات وشرفتين.

مساحته: 253 م2

التخمين: 126500د.أ.

الطرح بعد التخفيض: 60113 د.أ.

5 - 2400 سهم من القسم 8 من العقار 1540 من منطقة تول العقارية وهو عبارة عن شقة سكنية غربية تتألف من صالون ومطبخ وموزع وثلاث غرف نوم وثلاث حمامات وشرفتين.

مساحته: 90 م2

التخمين: 45000 د.أ.

الطرح بعد التخفيض: 21384 د.أ.

الرسوم المتوجبة: رسم الفراغ والدلالة

مكان المزايدة وتاريخها: نهار الخميس الواقع فيه 2019/6/13 الساعة 11,00 ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ النبطية.

تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني العقارات الموصوفة اعلاه، فعلى الراغب بالشراء ايداع بدل الطرح في قلم الدائرة بموجب شيك مصرفي منظم لأمر رئيس دائرة تنفيذ النبطية واتخاذ محل اقامة له ضمن نطاقها والا عد مقاماً مختاراً له ما لم يكن ممثلاً بمحام، وعليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية للعقارات المطروحة ودفع الثمن والرسوم ضمن المهلة القانونية تحت طائلة متابعة التنفيذ على عهدته.

مأمور التنفيذ

ميرفت زبيب

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا

طلب ظافر اسماعيل حجازي شهادة قيد بدل ضائع لحصته في العقار 647 قبريخا.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه

أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا

يوسف شكر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا

طلبت ربيكا بسام يونس لموكلها نيكولاس الان وليد الغزال وريث وليد جميل الغزال شهادة قيد بدل ضائع لحصة المورث في العقار 1202 جديدة مرجعيون.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه

أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا

يوسف شكر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا

طلب سلام ميشال سلامه لموكله عبد الكريم محمد خليفه احد ورثة محمد علي خليفه شهادات قيد بدل ضائع في العقارات 573 و1110 و742 قبريخا.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه

أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا

يوسف شكر

إعلان

طلب السيد عباس محمود عياد تصحيح اسم والده في العقار 570 الشهابية واعتبار اسمه محمود نايف عياد بدلاً من محمود عياد واثبات بياناته الشخصية.

للمعترض 20 يوماً للمراجعة

صيدا في 2019/4/2

القاضي العقاري

محمد الحاج علي

إعلان

تعلن نقابة عمال سيبكو عن اجراء انتخابات تكميليه بتاريخ 2019/04/23 على من يرغب الترشح تقديم طلب لغاية 2019/04/20 في مقرها الكائن كفرشيما شارع فيلمون وهبه.

دعوة الى حضور جمعية عمومية غير عادية

لشركة مستشفى المشرق - المؤسسة الطبية ش.م.ل.

المسجلة في السجل التجاري في جبل لبنان تحت رقم 69708

يتشرف مجلس الادارة بدعوة المساهمين في شركة مستشفى المشرق -المؤسسة الطبية ش.م.ل. الى حضور اجتماع نهار الاربعاء الموافق في 24 نيسان 2019 في تمام الساعة العاشرة من قبل الظهر في مركز الشركة للبحث بجدول الاعمال التالي:

أولاً: الاستماع والموافقة على تقرير مجلس الادارة حول الوضع القانوني والمالي للشركة.

ثانياً: اتخاذ القرارات المناسبة عملاً بأحكام المادة 216 من قانون التجارة اللبناني.

ثالثاً: أمور مختلفة وطارئة.

◄ مبوب ►

◄ خرج ولم يعد ►

غادر العمال البنغلادشيون

MUSTAFA

ANOWAR HOSSAIN

MOMINUL ISLAM

SUMON MOLLIK

NASIR MIAH

NASIR UDDIN

TAJUL ISLAM

MOHIDUL ISLAM

KRISNA CHANDRA DAS

AMIN UR RAHAMAN

MOHAMMAD ALI MONDOL

KALAM

TANVIR MIAH

KHOKON MIAH

MOHAMMED ZIA UDDIN ANIK

SHEIK BADSHA

ASHRAFUL

RASEL MIAH

MOHAMMAD MOHIDUL APU

TAZAL ISLAM

SOHEL MIAH

SUMON BHUIYAN

MOHAMMED SALIM

MAMUN MIYA

MOHAMMED JAMAL

MOHAMMAD UZZAL MOLLA

MD ABUL HANNAN

MOHAMMAD MAMUN KHAN

MOHAMMAD ALAM

JAHANGIR ALAM

MD MAMUN MIAH

NAZRUL

RATAN MIAH

SUMON DOB (1990)

MOHAMMAD SERAJUL ISLAM

SAKHWAT

MOHAMMAD SENTU HOWLADER

ASHIKUL ISLAM BHUIYAN

SHEIKH MD BILAL

MOHAMMAD RAJU AHMMAD

من مكان عملهم الرجاء لمن يعرف عنهم شيئاً الاتصال على

PALMERS GROUP 03/527447

فنون بصريّة

في الجغرافيات والبقع الحدودية التقط المخرج والفنان اللبناني صوره. هناك، تقفّى حدوداً غير مرئيّة بكاميرته. معرضه الفردي Undocumented في غاليري «أجيال»، يحوي ممارسات مفاهيمية متنوّعة، مثل الكولاج، ورسم الخرائط (mapping) وتجهيزات مصنوعة من تراب «الوطن»

جبك الصويري (فوتوغرافيا ومواد مختلفة ـ 60×90 سنتم ـ 2019)

رحلة بحث فوتوغرافية من وادي خالد إلى الناقورة
محمود حجيج يعيد «ترسيم الحدود»

روان عز الدين

في مساحات محمود حجيج (1975) الجغرافيّة لن نعثر على الحدود. لا نتعرّف إليها إلا في اختفائها. يستغلّ الفنان والمخرج اللبناني هذه الفراغات في معرضه الجديد «غير موثّق» (Undocumented) في «غاليري أجيال» (الحمرا ـ بيروت)، حجيج الذي أنجز أفلاماً تسجيلية قصيرة، واختتمها بباكورته الروائية «طالع نازل»، يحاول هذه المرّة البحث عن حدود البلاد بالتزامن مع عودة الحديث عنها قبيل البدء بالتنقيب عن النفط والغاز. بحثه الفوتوغرافي لا يمكن أن يكون أقل عبثية من الترسيم المعتمد نفسه. الخرائط وجغرافيا النزاعات هي مساحات مثالية لأسئلة يطرحها أنطلاقاً من خلفيّته الإعلامية والفنية. اعتاد تخلخلة الأرقام والتواريخ من دون أن يخفي انغماساً سياسياً واضحاً كما في Relatively Speaking الذي لجأ فيه إلى الخرائط، وعدّادات الأرقام وسطوتها: أرقام القتلى، تخصيص البودجيوم، العمليات العسكريّة الأميركية، المخطوفين في الحرب الأهليّة... وقبله في «نحتاج إلى التحدّث» حيث اجتاحت كاميرته الجغرافيا الفلسطينية عبر البحر الميّت.

صوره وكولاجاته الفوتوغرافية المعروضة حالياً، تتنقّل بين وظائف مختلفة للكاميرا. حين نرى لقطاته للمساحات الطبيعية، فإنها تخلو مما يمكن أن يجعلنا نصدّق أنها حدود، باستثناء الجدار الصلف الذي لا يزال يبنيه العدو الإسرائيلي على الحدود الجنوبيّة. من هنا، يلقي على صوره بمهمّة وطنيّة مستحيلة، هي ترسيم الحدود من شمال البلاد إلى جنوبه. قطع حجيج مسافات طويلة لتوثيق ما لا يُرى، في التلال والأنهار والبحر من وادي خالد إلى رأس الناقورة. لا تظهر هذه الحدود أكثر من حدائد مرؤسة، أو نصب ضئيلة تختصر الخط الأزرق، أو أطلال بناء كان يملكه أحد السكان واضطرّ إلى هدمه نزولاً عند أمر من عناصر الجيش السوري، بعدما حسموا بأنه يقع ضمن الأراضي السوريّة. غياب يبعث سؤال المعرض أو أسئلته: ما الحدود؟ ما الذي يجعلها حدوداً؟ كيف ترسم؟ وما طبيعتها (مادية...)؟ أسئلة يرسّخها الفنان حين لا يترك مشاهده على حالها. إلى جانب التوثيق لتلك المناطق المنسية، تبدو العدسة كما لو أنها في رحلة بحث شديدة العبثيّة في وطن لم تحسم حدوده بعد. هنا يتدخّل بالمشاهد، مستعيراً أدوات التخطيط السلطوية. يتولّى هو نفسه مهمّة ترسيم الحدود. من جهة، يستخدم الكاميرا ليكمل رسم الخرائط (mapping) الذي لجأ إليه في خريطتين أنجزهما مع اللواء عبد الرحمن شحيتلي، وبالاستناد إلى أبحاث هذا الأخير ومحاضراته في إشكاليات ترسيم الحدود اللبنانية. يقدّم إلينا تصورين عن الأرض اللبنانية ومساحتها مطبوعتين على ملصق يوزّع في المعرض. الأولى هي الخريطة المتعارف عليها التي تبلغ مساحتها 10,452 كلم، وأخرى تقلّصت إلى 10,234 كلم، بعدما اقتطع منها الأراضي المتنازع عليها. هكذا تلاعب بتهكّم بهذه الوثائق من دون أن يتخلى عن الطريقة الرسمية التقليدية في رسم الخرائط. في ينطا، ووادي الأسود ودير العشاير والناقور والقاع ومناطق أخرى، هناك أشجار وسماء وحصى ومياه ومشاهد عادية، تخفي السرديات الشائكة، والألغام، خصوصيتها تكمن في معرفتنا المسبقة بأنها

> تلاعب بخريطة لبنان مقتطعاً منها الأراضي المتنازع عليها

تقع على الحدود. عندما يتدخّل في صوره، فإنه، يتخلّى بطريقة أو بأخرى، عن جانب يمنح الصور قوّتها ووقعها، أي ذلك المتمثّل بغياب آثار الحدود، والذي يختصر هشاشة الوطن. يأتي تدخله في الصور ضمن ممارسات فنية تتوزّع على أربعة أقسام تدور حول الفكرة نفسها. يصنع حدوداً لصوره لا تقلّ عبثية عن الحدود الخفية الأولى. يأخذ الخط الذي شقّت به «معاهدة سايكس بيكو» المنطقة، ويمليه على اللقطات. هكذا يشوّه مشاهده بخط عشوائي يقتصّه منها. في مجموعة ثانية استخدم زجاج البلكسي، لتنفسخ الصورة إلى قسم مغبش وآخر واضح. يجرّئ حجيج مساحاته الطبيعية بالكولاج. يقصّ المشهد بخطوط طولية مستقيمة من خلال طبع كل جزء على مادة مختلفة (المنيوم، جلد، خشب، زجاج بلكسي)، بينما يضيف إليها عناصر خارجية مثل إعلان «كوكاكولا» الذي غطى به إسمنت الجدار الإسرائيلي، مشيراً إلى الجانب الدعائي. يلعب على حضور الجدار مجدداً، فيقدّم تمثيلات مختلفة للعدو الإسرائيلي. فوق الجدار التقط عصفورين صغيرين كنقطتين، لكنه كبّرهما في إحدى اللقطات (كما تقدم دولة الاحتلال نفسها)، ثم استبدل بهما طائرتين حربيتين تخترقان المشهد، ليضع مكانهما صورتين للألغام، ثم عبارة «الموت للعرب» التي كتبها جنود الاحتلال بالعبرية في مزرعة والده في الجنوب اللبناني خلال حرب تموز عام 2006. لم يكن يملك متسعاً من الوقت أثناء التصوير. رحلاته التي قام بها بمساعدة عناصر من الجيش والقوى الأمنية، كانت محكومة أحياناً باستنفار جنود الاحتلال الذين راحوا يقابلونه بكاميراتهم، وأحياناً بالألغام التي تنتشر الملايين منها على الحدود. وبعيداً عن الفوتوغرافيا، استخدم حجيج التراب كرمزية للأرض ضمن تجهيزات عدّة. من المناطق الحدودية، جمع عيّنات من الأتربة التي تتفاوت لونها وخشونتها بين بقعة وأخرى. وملأ كل نوع (بالإضافة إلى الماء) داخل زجاجة منفصلة وختمها بالشمع الأحمر في إحالة مباشرة على التقسيم المناطقي والطائفي في لبنان. بجانبها، وضع خليطاً من هذه الأتربة يحمل التجسيد «المثالي» للوطن المتنوّع. أما تجهيزات التراب الأخرى داخل مصل وفي علب بأغطية ملوّنة، فقد وصلت استهلاك فكرة الانقسام/ التنوّع نفسها. علماً أنه خلال تصوير معرضه الحالي، كان حجيج يعمل على إنجاز فيلمه الروائي الثاني الذي سيدور على الحدود اللبنانية المزعومة.

الناقورة (فوتوغرافيا ومواد مختلفة ـ 60×90 سنتم ـ 2019)

* Undocumented لمحمود حجيج: حتى 13 نيسان (أبريل) ـ غاليري «أجيال» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 345213/01

فنون مشهدية

لارا قانصو: «الشرف الرفيع» من جماجم النساء

عبدالرحمن جاسم

ربما هي الحكاية الأبدية في «توصيف» المرأة وعذاباتها، تلك التي تطرقها المخرجة والكاتبة المسرحية لارا قانصو في عملها الجديد «غياب» الذي يعرض على خشبة «دوار الشمس»: أربع نساء يخضن في خمسة كتب وملايين من الحكايا. الأرملة «الشامان» (نسبة لفكرة الحكيم/ ة الهندي في قبائل السكان الأصليين في القارة الأميركية) التي تذهب إليها الفتيات بحثاً عن «الراحة»؛ الفتاة المعنّفة المحاصرة بعنفٍ داخل مجتمعها، الأخرى التي تنجب خارج الزواج، الرابعة التي يقطع والدها رأسها ويدور في القرية باحثاً عن «شرفه». كل هذا بالتأكيد لا يكفي الكاتبة/ المخرجة. إنها تريد المزيد. تغوص في كتب تعتبرها بوابةً للنقاش في المسرحية لا مجرد ارتكاز عليها: روايات «ضاغطة» كونها تقارب المأساة الأنثوية/ البشرية بكل توحشها وقسوتها، مثل «أفروديسيا الأرملة» (1938) للكاتبة الفرنسية/ الأميركية مارغريت يورسنار، و«رجم ثريا» (1990) للصحافي الفرنسي (من أصل إيراني) فريدون صاحب جم، و«الانتحار أو الغناء» (1994) للفيلسوف والشاعر الأفغاني سيد بهاء الدين مجروح. أضف إلى ذلك المخزون الهائل من المشاعر، دراسات معمقة لا في الأنوثة/ الأنثوية فحسب، بل أيضاً في الفكر البشري عموماً مع كتابين مهمين مثل «نساء يركضن مع الذئاب» لعالمة النفس الأميركية كلاريسا بنكولا إستس، و«اختراع التاريخ» للفيلسوف الفرنسي جورج ديدي هوبرمان.

إذاً تغوص قانصو عميقاً لا بحثاً عن إجابات في ما يتعلّق بالمرأة/ الأنثى التي تحاول مقاربة حكايتها من جميع الجنبات. إنها حكايةٌ ورحلة شديدة القسوة تحفّ بها المخاطر من كل ناحية: قسوة المجتمع، العائلة، البيئة المحيطة، وكذلك الأنظمة التي تفعل كل ما تقدر عليه لتمارس المزيد من القمع على المرأة. تروي إحدى بطلات المسرحية بسرعةٍ تاريخ «إعدامات» المجتمع لفتياتٍ ونساء «حقيقيات» تحت حججٍ ومسمياتٍ مختلفة. هنا يحضر السؤال: هل لارا قانصو «نسوية» (بالمعنى الشائع لكلمة feminist)؟ تجيب بسرعة وبديهية: «لا لستُ كذلك، أنا أصوّر المرأة كما أراها وأحسّها، لا أعمل بهذه الطريقة». إذاً هي تحاكي عذابات النساء عبر هذه القصص المأخوذة من الروايات كما من الأبحاث التي تناولتها. تقارب المسرحية بالتأكيد جسد المرأة كونه وعاءً «مقدساً»، فهذه «القدسية» هي التي تجعله هو ذاته «جسد المأساة والعقاب» في آن واحد. يغيب الرجل في المسرحية، لكنه يبقى كالقدر في المسرح الإغريقي، مطلاً عبر تأثيره المباشر وغير المباشر على الحيوات التي تعيشها بطلات العمل: إنه المعشوق، والحبيب، والصديق، والأب، والأخ، ومسيّر المجتمع ومن يسنّ القوانين الظالمة و«العادلة». إنه يغيب جسداً عن المسرح، لكنه يظل هاجساً متربصاً في كل لحظة.

أدائياً، تطل أربع نساء على الخشبة: قدمت ضنا مخايل صورة مختلفة عن المرأة، تمزج بين عمرها (هي أكبر سناً من زميلاتها) وحجمها (بنيتها الجسدية أكبر)، ما يعطيها جانباً اتساعياً وعمرياً يعزّز حضورها كأم، وككحيمة، وغيرهما من الأدوار التي تقمصتها على الخشبة. في دور الأم التقليدية، نراها ترفض «ابنتها» بحجة التقاليد والعادات ضمن منطوق: «يا ريتني ما خلفتك قبل ما تعملي هيك». هنا لا يهم ما هو «الهيك»، المهم هو «العيب». ستيفاني كيّال بدورها تقدّم شكلاً مختلفاً لشخصيتها. تبدو في مشهد «الشتاء» محاصرةً بأشباحها

> سرد لـ«إعدامات» نساء تحت حججٍ ومسمياتٍ مختلفة

وشياطينها الداخلية التي تودي بعدد كبير من الفتيات إلى القبول بالمجتمع وبظلمه تحت حججٍ مختلفة. حتى حين تحاول إظهار قليل من «فرح»، تظهر مهارة كيّال، فتعطي فرحاً «حزيناً، مستعجلاً، ومفتعلاً». تؤدي ماري تيرز غصن دورها بنوعٍ من التلقائية العفوية، ما يضفي جانباً لطيفاً على المسرحية، فتبدو الفتاة «البريئة/ الضحية» التي يصل بها الأمر حد الموت في لحظةٍ ما. حتى حين تحاول رفع صوتها، يأتي الصوت مبحوحاً خافتاً. أما الممثلة السورية نوار يوسف، فهي واحدة من اكتشافات المسرحية، إذ تؤدي بحرفة تليق بالممثلات السوريات، خصوصاً في مشهد «البحر المتلاطم» حيث تلعب دور المرأة الضائعة باحثةً عن حبيبها الذي قطع رأسه.

على الجانب الآخر، تعبت المخرجة اللبنانية في تصميم سينوغرافيا تقديمية: إنها حياة متلاطمة، متعددة الدرجات والطبقات. سعت مع مؤلف الموسيقى عبد قبيسي إلى تقديم مادةٍ حيةٍ للغاية. شاهدنا موسيقى organic تشبه الطبيعة أكثر من أي شيءٍ آخر. على الجانب الآخر، هي لم تنس الشق المشهدي، فقدّمت صورةً «حية» في كل لحظات المسرحية. وإذا كانت الفتيات لا يهدأن، فإن الديكور هو أيضاً يشارك في العملية. نجد مشهد «البحر المتلاطم» الذي أدى ما هو مطلوبٌ منه بجدارة، فيما مشهد «الشتاء» أقرب إلى السريالية في لحظةٍ ما. تعرف لارا قانصو استخدام البيئة المسرحية بشكلٍ كبير، حيث تبدو الإضاءة ذكية، والديكور جزءاً لا يتجزّأ من العمل. إنها مسكونة بالجمالية كما تقول: «أنا مسكونة بشكلٍ كبير بالمشهد. انظر إلى المشهد وأتابعه، إن أحسست بأنه أعجبني، أواصل استعماله، إن لم يفعل، أغيّره حتماً. جمالية المشاهد هي أساسٌ في عملي، وهذا أمرٌ لا أتنازل عنه البتة».

«غياب»: 20:30 حتى 14 نيسان (أبريل) ـ مسرح «دوار الشمس» (الطيونة) ـ للاستعلام: 01/381290

قضية

فنّانو مصر تحت الحصار

القاهرة ـ فيصل العربي

لا استثناءات. الكل معرّض للتضييق والتنكيل و«الجلوس في البيت» إذا خرج عن الخط. هذه الرسالة وصلت للفنانين المصريين بقوّة في الأشهر الأخيرة، عبر مواقف عديدة أكّدت أنّ النظام المصري لا يفرّق بين نجم ومواطن عادي في ما يتعلق بخنق الحريات، سياسية كانت أو فنية أو حتى لجهة ارتداء فستان مثير، كما حدث مع الممثلة رانيا يوسف على سجادة ختام «مهرجان القاهرة السينمائي» في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

عندما تصاعدت أزمة الفستان، ظنّ بعض المتفائلين أنّ المجال العام في مصر سيعود إلى الاتساع ولو قليلاً لتقبّل مثل هذه المواقف، بعد الانتقادات الحادة التي طالت النظام، خصوصاً من الميديا الأجنبية التي تكلّمت عن تعرّض فنانة مصرية لـ«شبح دخول السجن»، فقط لأنّها ارتدت فستاناً «جريئاً». وقتها، قيل إنّ النظام سيتدخّل لمنع المحامين الذين اعتادوا تحريك البلاغات من تكرار هذه التصرفات، سيّما أنّ معظمهم لم يعد يوصف فقط بأنّه «غاوي شهرة»، بل يتحرّك بأوامر جهات أمنية تستخدمه إما كأداة عقاب لبعض الفنانين أو كوسيلة لإشغال الرأي العام بتحويل واقعة عادية إلى جريمة. غير أنّ الأسابيع الأخيرة أكدت أنّ النظام لا يهتم بصورة الفنان المصري، ولن يتدخل لإيقاف التنكيل به، حتى لو أدى ذلك إلى مزيد من الانتقادات للحالة المصرية، خصوصاً في الصحف الغربية، بل إنّ بعض التدخلات تتم كأنّ هدفها إثبات أنّ هؤلاء الفنانين على حق.

من جهةٍ أخرى، تأكّد للمتابعين أنّ النقابات الفنية الثلاث ـ الموسيقيين والممثلين والسينمائيين ـ باتت مكتوفة الأيدي أمام حماية حقوق المنتسبين إليها، لا بل تنفذ أي تعليمات هدفها الإساءة إليهم. «نقابة السينمائيين» على سبيل المثال، لم تتدخّل إطلاقاً في أزمة الفيديوات الجنسية التي سُرّبت لخالد يوسف، بسبب معارضته للتعديلات الدستورية المزمع التصويت عليها قريباً. لم يصدر عن النقابة حتى بيان إدانة لاختراق خصوصية المخرج الشهير ولو من باب حفظ ماء الوجه.

وأخيراً، شطبت «نقابة الممثلين» عضوية خالد أبو النجا وعمرو واكد بعد تحدّثهما أمام الكونغرس الأميركي عن التضييق على الحريات في بلادهما. واكد قال لاحقاً في تصريحات تلفزيونية إنّ النقابة لم تحاول التدخل قبل ذلك عندما أبلغها بوجود حكم بالحبس ضده من محكمة عسكرية، وأنه تلقى تحذيراً من أنّه بعودته إلى القاهرة سيدخل السجن. لكنها شطبت عضويته بعد ذلك حتى من دون تحقيق، بينما اتهمته وزميله بـ«الخيانة العظمى». لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ صدرت مجلة «حريتي» الحكومية وعلى غلافها صورة معدّلة بـ«الفوتوشوب» لواكد وأبو النجا في حمام سباحة مع مانشيت: «عملاء، وأشياء أخرى».

«نقابة الموسيقيين» لم تتأخر هي الأخرى في محاصرة أعضائها، واضطر النقيب هاني شاكر إلى الرد على نجمات عربيات، منهن أحلام، بأن المغنية شيرين عبد الوهاب لا تستحق التعاطف والتسامح، ولا تزال مطلوبة للمثول أمام الشؤون القانونية للتحقيق، في الوقت الذي قرّرت فيه صاحبة أغنية «مشاعر» الإقامة خارج مصر موقتاً بعد أزمة تصريحها في حفلة المنامة حين قالت: «أنا هنا أتكلم براحتي في مصر ممكن يسجنوني». وتردّد بقوة أنّ النقابة كانت تخطط لإجراء تحليل تعاطي مخدرات لشيرين خلال مثولها أمام التحقيق! التحريض على النجوم المصريين لا يتعلق فقط بالمعارضة المباشرة، فحتى الظهور في برامج تعرض على قنوات توصف بـ«المعادية» بات تهمة، وهو ما يحدث حالياً مع أسماء، بحجم أنغام وأحمد عدوية ووصلاح الشرنوبي، لأنهم شاركوا في برنامج «طرب مع مروان خوري» على قناة «العربي» المحسوبة على النظام القطري. تتصاعد هذه الحملة في الآونة الأخيرة وسط توقعات بتحذير النجوم من تكرار هذا الأمر، والتأكد مسبقاً من أن القناة التي ستعرض البرنامج ليست «معادية» للقاهرة. حتى إنّ الفنان محمد رمضان، المؤيد للنظام المصري، تعرّض قبل أيّام لموقف مشابه لما حصل مع رانيا يوسف. أقام صاحب أغنية «القمر» أوّل حفلة غنائية له مساء الجمعة الماضي على مسرح مركز «المنارة» التكوني، ظهر فيها عاري الصدر، لتنطلق حملة بلاغات وانتقادات له، مع توجيه علامات استفهام إلى «نقابة الموسيقيين» التي سمحت بسهرة كهذه!

بدورها، تعرّضت الممثلة هالة صدقي للأزمة نفسها، بعدما انتشر عبر إنستغرام تسجيل صوتي لها تسبّ فيه مجموعة من العاملين في أحد المسلسلات التي تشارك فيها، وتستخدم في نهايته كلمتَيْن «نابيتَيْن»، بعيداً عن نفيها غير المنطقي للواقعة وادّعائها أنّ هناك من قلّد الصوت، لماذا يتقدّم أحد المحامين ببلاغ ضدها إلى النائب العام، وبالوكالة عمّن؟ باختصار، أصبح الفنان المصري، أياً كانت مواقفه السياسية، تحت قصف متعدد الجهات، سواء بلاغات المحامين المدفوعة عادة من الأجهزة الأمنية، أو الجمهور الرافض للحرية الذي لم يعد يجد من يردعه ويقدم وجهة نظر مغايرة، إذ بات ممنوعاً على الصحافة الفنية مناقشة معظم هذه القضايا، بما في ذلك الأفلام التي تواجه تعنتاً رقابياً، آخرها «رأس السنة» (إخراج محمد صقر) الذي أوقف من دون التطرّق إلى الموضوع في الصحافة المحلية التي تعاني هي الأخرى من الحصار نفسه.

(جنزير ـ مصر)

الأخبار
al-akhbar
السبت 6 نيسان 2019 العدد 3730

صورة وخبر

بدءاً من اليوم لغاية 22 أيلول (سبتمبر) المقبل، يفتتح معرض «أسود ورجال. أساطير سنورية: 400 قرن من الافتتان» أبوابه في فالون بون دارك جنوبي مدينة ليون الفرنسية. عبر باقة منوّعة وغنية من الأعمال، يستكشف المعرض الأساطير المتعلقة بالسنوريات والعلاقات بين البشر والحيوانات، فيما يأخذ الزوّار إلى أوروبا وآسيا وأميركا وإفريقيا من خلال مئات القطع المتعلقة بالفن والعبادة والطقوس المنتقاة من أشهر المجموعات الفنية حول العالم. (جيف باشود ـ أ ف ب)

النادي الثقافي العربي: لولا الشعر...

يدعو «النادي الثقافي العربي» يوم الجمعة المقبل، إلى حضور أمسية شعرية تحتضنها قاعته الواقعة في شارع عبد العزيز في الحمرا (بيروت). يأتي النشاط في سياق المواعيد الثقافية المنوّعة التي ينظّمها النادي باستمرار، ويشارك فيها كل من الشعراء اللبنانيين: كامل صالح، وجملية حسين، وريف حوماني (الصورة)، على أن يتولّى عماد خليل مهمّة التقديم.

أمسية شعرية: الجمعة 12 نيسان (أبريل) الحالي ـ الساعة السادسة مساءً ـ قاعة «النادي الثقافي العربي» في شارع عبد العزيز (بناية «يارد» ـ الحمرا ـ بيروت/ الطبقة الثانية). للاستعلام: 01/354330 أو 01/345948 أو
info@arabculturalclub.com

نجيب محفوظ «حكاية» ما قبل الثورة

إحياءً لذكرى الروائي المصري الراحل نجيب محفوظ (1911 ـ 2006/ الصورة)، اختار نادي المطالعة في مكتبة «ة» (الحمرا ـ بيروت) مناقشة روايته «حكاية بلا بداية ولا نهاية» (دار «الشروق» ـ 1971) في 17 نيسان (أبريل) الحالي. يعرض العمل للحياة الاجتماعية والسياسية في فترة ما قبل ثورة يوليو 1952 من خلال «عزبة الإكرامية» وصاحبها الباشا «أكرم» و«محمود». يقع الأخير في حب «زينب» ابنة الخولي، لكنّ الباشا يرفض الأمر لرغبته في تزويجه من ابنة عمّه.

مناقشة «حكاية بلا بداية ولا نهاية»: الأربعاء 17 نيسان ـ الساعة السادسة والنصف ـ مكتبة مقهى «ة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/350274 أو 76/680892

وادي قاديشا... تراث وقداسة

في سياق «منتديات الكتاب: قراءة ومناقشة» في جمعية «معاً نعيد البناء»، يشهد مسرح بلدية جديدة المتن ـ البوشرية ـ السد، يوم الأربعاء المقبل ندوة حول وادي قاديشا لمناسبة صدور كتب التراث المشرقي بالعربية والفرنسية «تراث قاديشا، الوادي المقدّس» (من جزءين ـ لكليمنص حلو ـ بيروت 2018)، هذا الوادي المصنّف ضمن التراث العالمي على لائحة منظمة اليونسكو منذ عام 1998. تبدأ الندوة بعرض للتقييم المعتمد للوادي في إدراجه على لائحة اليونسكو مع المدير المساعد السابق لمكتب التراث العالمي في المنظمة بباريس جورج زوين. ثمّ يجري الانتقال إلى «مغاور وكهوف وادي قاديشا، بين الاكتشاف والتراث المشترك» مع رئيس «الجمعية اللبنانية للأبحاث الجوفية» فادي بارودي، قبل عرض مسؤول هيئة «مع الشباب ـ معاً نعيد البناء» الأب هاني طوق لكتب «تراث قاديشا» لحلو وللوقفات التأملية والنسكية في الوادي بين الأمس واليوم. يتخلّل المداخلات عرض صور وأفلام من ترات «قاديشا»، يليها نقاش مفتوح وتفاعلي مع الحضور يديره جان ياسمين.

ندوة حول وادي قاديشا: الأربعاء 10 نيسان (أبريل) الحالي ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ مسرح بلدية جديدة المتن ـ البوشرية ـ السد (قضاء المتن). للاستعلام: 03/100286

الحرب اللبنانية أسبابها وأبعادها

في 13 نيسان (أبريل) الحالي، تصادف الذكرى الـ44 لاندلاع الحرب الأهلية اللبنانية. لهذه المناسبة، يدعو «منتدى تحوّلات»، يوم الثلاثاء المقبل، إلى ندوة بعنوان «الحرب اللبنانية أسبابها وأبعادها» في «مركز ألف» (بيروت). تجري الندوة بمشاركة رياض رعد وعبد الرؤوف سنّو (الصورة) والصحافي نبيل مقدّم، فيما تديرها الإعلامية زينة حمزة.

ندوة «الحرب اللبنانية أسبابها وأبعادها»: الثلاثاء 9 نيسان ـ الساعة السادسة مساءً ـ «مركز ألف» (شارع البصرة المواجه لفندق نابوليون ـ مقابل «مركز دراسات الوحدة العربية» جانب مكتبة «المركز الثقافي العربي» ـ الحمرا/ بيروت).
للاستعلام: 01/740495

كلمات

الأخبار al-akhbar

www.al-akhbar.com

السبت 6 نيسان 2019 العدد 3730

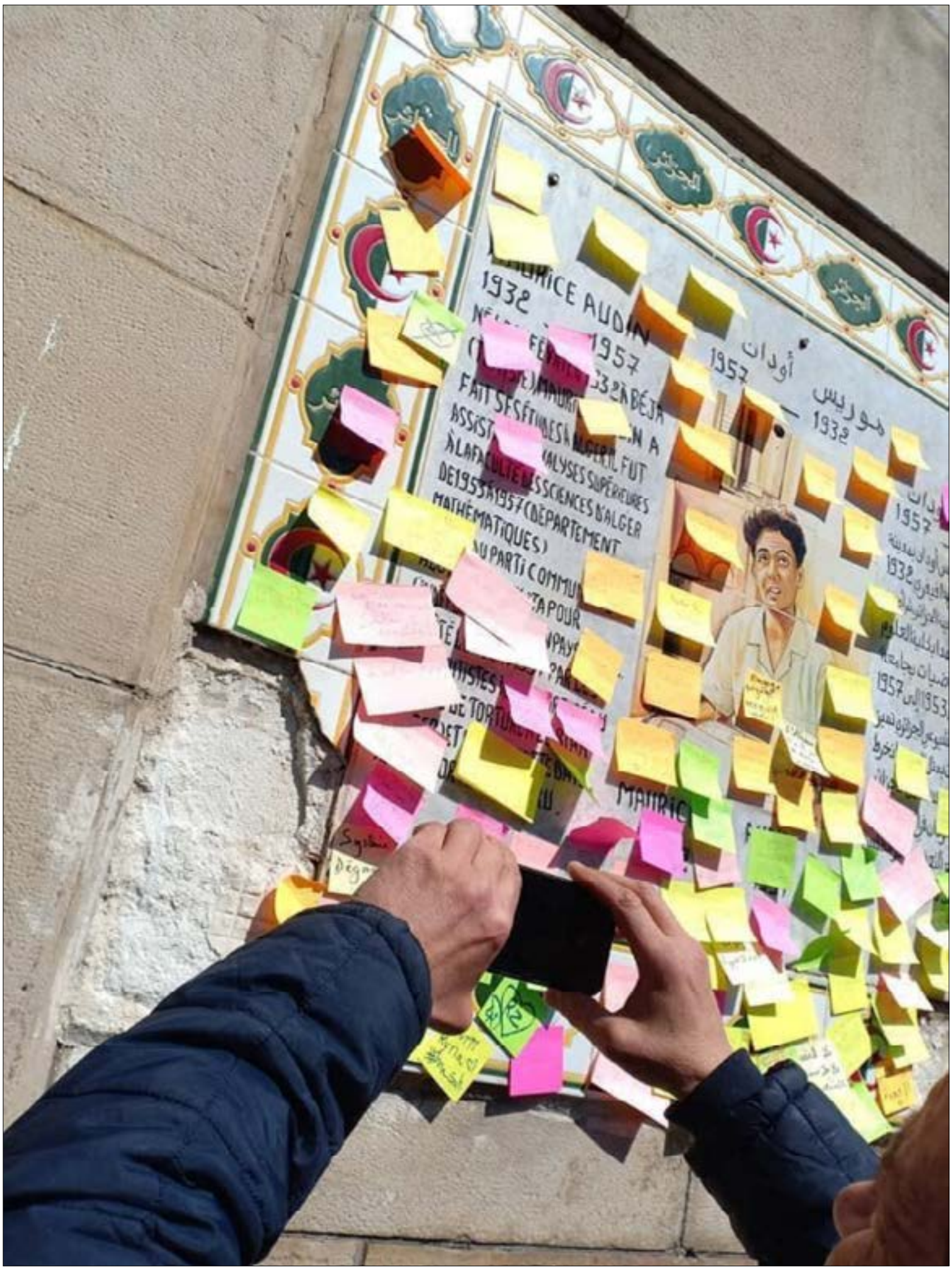

ساحة موريس اودان في العاصمة الجزائرية (تصوير عثمان تزغارت)

صوّت لنفسكَ في اللحظة الحاسمة

حراك الجزائر... نظرة من داخل

ستون سنة بعد اختفاء المناضل الشيوعي الجزائري، موريس أودان، أشهر مفقودي حرب التحرير الجزائرية، الذي لم تعترف فرنسا سوى في الخريف الماضي بمسؤوليتها عن خطفه وتعذيبه وتصفيته، تحوّلت الساحة الشهيرة التي تحمل اسمه في وسط الجزائر العاصمة ــ بمحاذاة الجامعة المركزية التي كان يدرّس فيها الرياضيات، قبل أن يستشهد وهو في الخامسة والعشرين ــ محجّاً لشباب الحراك الجزائري. هناك يتجمع الثوار الجدد، كل مساء، ليهتفوا من أجل الحرية والانعتاق، ويقومون بتثبيت فسيفساء مبهرة من الوريقات الصغيرة الصفراء على النصب التذكاري الذي يحمل صورة موريس أودان. وإذا بالشهيد الشاب الذي سقط في سبيل الاستقلال، وهو في مثل سنّهم، يتسلّم منهم، بضحكته الأسطورية الشهيرة، شعارات ومطالب الحراك الذي يتطلع إلى تحرير الإنسان بعد تحرير الأرض، لتحقيق «استقلال ثان للوطن»، كما قالت البطلة جميلة بوحيرد...

ملف

حراك الجزائر... نظرة من داخل

صوّت لنفسك في اللحظة الحاسمة

ابتسم... أنت جزائري!

عثمان تزغارت *

فجأة، وبعد ستة عقود من التجهّم والجدية المبالغ فيهما، اكتشف الجزائريون ــ اخيراً ــ انهم يمكن ان يكونوا ثوّاراً ومبتسمين في آن واحد! وإذا بالبلد الذي دفع مليونا ونصف مليون شهيد للانعتاق من نير الاستعمار، والذي كان اول منجز حققته دولته الوطنية، بعد الاستقلال، نحت مصطلح عجيب هو «دبلوماسية القوة»، يطرح العنف الثوري جانباً، ليقدّم للعالم استعراضاً مبهراً لغضب شعبي جعل من السلمية الناعمة سلاحاً فتاكاً بوجه واحدة من اعتى اشكال الاوليغارشية، القائمة على تحالف المال الفاسد والاستبداد العسكري الجائر.

نجح الحراك الجزائري في إرغام الطاغية على الاستقالة صاغراً معتذراً عن «التقصير»، راجياً من شعبه صفحاً لن يناله. واقتيد رجال المال الفاسدون، واحداً تلو الاخر، الى قاعات التحقيق وزنازين السجون، ليلاً. تماماً كما راكموا اموالهم ونفوذهم تحت جنح الظلام. واضطّر قائد الجيش الى الاحتماء من بطش «القوى غير الدستورية» بعباءة «الشرعية الشعبية» التي اسّس لها الشبان الذين وصفهم ذلك القائد نفسه، في بداية الحراك، بـ«المغرّر بهم».

لكن ذلك كله ليس سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد. فالتحول الذي احدثه هذا الحراك الذي هبّ فجأة كالإعصار، غاصت تأثيراته عميقاً في الضمير الجمعي للجزائريين، لتصالحهم مع ذواتهم وهوياتهم، بكل ما تختزنانه من ثراء وتنوع. ظل الجزائريون، على مدى عقود، يتعاملون مع الفضاءات العامة لبلادهم بسادية عجيبة. حريصون على نظافة بيوتهم، مستهترين بنظافة الشوارع والساحات العمومية. ظرفاء وطيبون في مجالسهم الخاصة، خشنون وعدوانيون في الفضاء العام!

نبعت تلك المفارقة من جرح غائر في الشخصية الجزائرية، يضرب بجذوره عميقاً في تاريخ البلاد، منذ ان غزا الرومان موطن اجدادهم «البرابرة». كانت كل الانظمة التي حكمت بلادهم انظمة غازية، ظالمة، ودخيلة على ارضهم، ما رسخ في نفوسهم عقلية الـ«بايلك». القائمة على معاداة الدولة، واعتبار كل ما هو موجود في الفضاء العام ملكاً لـ«العدو». وبالتالي يجب او يجوز نهبه وتخريبه. لم تنجح الدولة الوطنية، بعد جلاء الاستعمار، في محو تلك العدائية تجاه الدولة والمال العام، بل زادتها حدة واحتقاناً، لان ظلم ذوي القربى اشد مضاضة...

نجح الحراك الحالي، وذلك اهم منجزاته على الاطلاق، في ان يصالح الجزائريين مع الفضاء العام. فشهدنا شباناً ينظفون الشوارع بعد المظاهرات، ولجان احياء تصلح الارصفة وتزرع الاشجار في الفضاءات التي ظلت مهجورة على مدى عقود. واطباء وممرضين ينظفون مستشفياتهم، وعمالاً يعتنون باماكن شغلهم. لذا، وبقطع النظر عن المآلات السياسية الآنية، يمكننا التكهن، جازمين، بان هذا الشعور الجديد بالانتماء، وهذه اللُّحمة الوطنية الوليدة، كفيلان بان يحصّنا الجزائر وثورتها السلمية المبهرة ضد اي مكائد او هزات قد تعترض مستقبل حراكها.

* مواطن جزائري قيد التأسيس

ثورة العفوية السلمية... الاستثناء المضيء

احميدة عياشي *

ولدت الموجة الثالثة من الربيع الجزائري يوم 22 فبراير عام 2019، امتداداً للربيع الأمازيغي (أبريل 1980) ولانتفاضة أكتوبر 1988. لم تتخذ عنواناً، ولم تتبنّ لوناً ايديولوجياً، ولم تتخندق ضمن جهة من جهات البلاد، ولم تصطف إلى جانب أي من القوى السياسية التي عرفتها الجزائر منذ ميلاد تعدديتها الحزبية السياسية. أطلقت على هذه الموجة الثالثة من الانتفاضات الجزائرية تسميات سبق ان وصفت بها حركات وانتفاضات احتجاجية عرفتها شعوب عربية عديدة، خلال السنوات الأخيرة، مثل «حراك» و«ثورة» و«ربيع». الكثير من المراقبين سعوا في البداية إلى وضعها ضمن سياق ثورات «الربيع العربي»، لكن سرعان ما بدا تشبيهها يتراجع، بسبب جانبها السلمي القوي والطاغي، وعدم وجود احتكاك - خلافاً لما كان متوقعاً - بين قوات الأمن والمتظاهرين، فضلاً عن سعة المشاركة الشعبية منذ أول لحظة. مشاركة لم تزدد إلا قوة وانتشاراً وتعاظماً في كامل التراب الجزائري، في الوسط والشرق والغرب والجنوب، ولم تكن محصورة في قوى اجتماعية دون أخرى، بل كانت عميقة وعريضة جنّدت كل طبقات المجتمع بكل أطيافه.

أهم سمة ميّزت هذه الموجة الثالثة من الربيع الجزائري هي العفوية، وهي السمة التي جعلت بعض وسائل الإعلام والأوساط السياسية الموالية للنظام تشكك في من يقفون وراء مثل هذه الهبة الشعبية. لكن العفوية ليست بالضرورة مرادفاً للفوضى أو قناعاً لقوى تمتلك من الذكاء والقوة ما يجعلها توظف غضب الجماهير لمصلحتها. العفوية ليست بالضرورة شبهة، بل هي ضرورة تاريخية في لحظات التآزم والانسداد التي تعرفها المجتمعات، لأنها تحمل قوة التحرر كديناميكية جديدة من خارج الأطر التقليدية التي باتت جزءاً من الأزمة الشاملة للنظام، تعبّر العفوية عن ذلك الحس الشعبي غير المشوّه، وعن تلك القوة العميقة التي تنبثق من بؤرة غير مرئية عندما تنسد كل البؤر، تحمل في طياتها كل تلك الشحن الكامنة التي ظلت تنتظر لحظتها للتجلي.

لقد عرفت عدة شعوب لحظاتها العفوية في ظل مرحلة قنوطها، وانكسار إراداتها وتراكم خيباتها وخفوت أصواتها. تجلت العفوية في روسيا القيصرية، في نهاية القرن التاسع عشر، عندما انطلقت حركة الشعبويين الروس، وانفجرت في خضم صعود الثورة الصناعية، عندما وجد عمال المصانع أنفسهم ملفوظين من مناصب شغلهم، واشتعل فتيلها أيضاً، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في مناطق شتى من الريف الجزائري، ومنها انتفاضة الفلاحين في الأوراس. ومع اندلاع حرب التحرير، كانت العفوية إحدى نقاط القوة في مسار الثورة الجزائرية، قبل تاطيرها بدمجها في بوتقة البيروقراطية التي صارت تسمي الثورة الجزائرية بـ«النظام».

تلك العفوية هي التي منحت الثورة الجزائرية ديناميتها وشموليتها وجاذبيتها للجماهير، وخاصة سكان الأرياف الذين شكلوا قاعدتها الاجتماعية ومحركها الذي وضعها ضمن التجارب الثورية النموذجية في القرن العشرين. لذا، فالعفوية لا تتناقض اليوم مع ضرورة التنظيم، بل تشكل طرفاً أساسياً في معادلة المطالبة بالتغيير، والتخلص الحاسم من نظام لم يعد مؤهلاً لأن يحكم، وأن يستمر في فرض إرادته على أغلبية لم تعد تُجدي فيه قوة تمثيلية لتطلعاتها وطموحاتها وأحلامها..

إن العفوية عندما تتحول إلى قوة احتجاجية وثورية، تكون بمثابة لغة المستضعفين الذين فقدوا كل أمل في تحقيق التغيير بالوسائل الشرعية والمتاحة. فالحركة العفوية ليست وليدة العدم، بل هي نتيجة تراكم لنضالات وتجارب وإخفاقات وخيبات وجهود ومحاولات معزولة، منفردة، وفي بعض الأحيان مبكرة وغير مكتملة النضج. تلتقي جميعها في آخر المطاف لتؤسّس للحظة غير محددة الزمان مسبقاً، لكن يكفي أن تتوافر الشرارة في الوقت المناسب لتلهب الحريق في أعماقها.

> الخلفية الأليمة لتجربة التسعينيات، لعبت دوراً كبيراً في التأسيس لهذه السلمية، فضلاً عن دروس تجارب الربيع العربي التي تحولت حروباً أهلية

لقد كان الإصرار على الذهاب إلى عهدة خامسة للرئيس بوتفليقة من طرف عصبة النظام بمثابة قادح لشرارة هذه الموجة الثالثة من الربيع الجزائري، التي جاءت تحمل الطابع العفوي لكن غير الفوضوي، بل المنظم بشكل مختلف وجديد، تنظيم يتنافى مع البيروقراطية النضالية التي باتت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني رهينة لها. لقد بدأت الدعوات في وسائط الاتصال الاجتماعي، لتحول المبادرات والنداءات الفردية إلى التبني الجماعي، وكانت الرغبة في الخروج الى الشارع متوفرة بصورة فائضة، لكنها كانت بحاجة إلى من يثيرها ويفتح أمامها إمكانية التحول من الرغبة إلى الفعل.

كانت المخاوف نابعة من حاجزين: أولاً، الخوف من أن تتحول المسيرات والاحتجاجات إلى أعمال عنف وشغب تزيد النظام قوة وعتواً واستكباراً، وثانياً أن تلتحق الجزائر بالتجارب الفاشلة في التغيير مثلما حدث في سوريا وليبيا ومصر واليمن.

تعاملت السلطة والموالاة مع نداءات الحراك بالاستهزاء والحطّ من شأنها تارة، والتخويف بالحالات الفاشلة في بعض دول الربيع تارة أخرى، ورفعت السلطة شعار الاستمرارية، أي استمرار النظام ورفض كل محاولة تدعو إلى القطيعة معه بشكل مطلق وحاسم، واختزلت الاستمرارية في الحفاظ على الاستقرار والأمن والسلم، وكل ما هو خارج أو معارض لخطاب العهدة الخامسة قُدّم على أساس دعوة إلى الفوضى والعودة بالجزائر إلى مأساتها الوطنية أو إلى دراما الدول العربية التي أخفقت في مرحلة التحول نحو الديموقراطية.

وقفت المعارضة التقليدية في حيرة من أمرها أمام إصرار السلطة على تنظيم انتخابات مزورة مسبقاً لصالح رئيس لم يره الجزائريون ولم يستمعوا إليه منذ خمس سنوات. أعلن البعض مشاركته في الانتخابات بعد التفاوض خلف الستار مع السلطة، للتموقع من جديد ضمن المشهد القادم الذي يديره النظام، ومن هؤلاء الذين قبل بعرض السلطة حركة «حمس» الإخوانية، بينما أرجا البعض مواقفه مثل علي بن فليس، رئيس الحكومة الأسبق وصاحب حزب «طلائع الحريات»، وقاطع آخرون الانتخابات لكن من دون أي حماسة لمعارضتها مثل حزبي الأفافاس والأرسيدي.

لم يكن أحد في المعارضة التقليدية يتوقع أن ثمة قوة قادرة على منع الانتخابات، سوى تدخل يد القدر بموت الرئيس بوتفليقة. كان التغيير يبدو شبه مستحيل، وبدا الأمر للمعارضة التقليدية كأنه يجري مثلما خطط له النظام. لم تكن الدعوات التي انطلقت من وسائل الاتصال الاجتماعي تبدو لهم يعد لها تأثير على وجهة الشارع، وبإمكانه قمعها بشدة حتى تكون عبرة للآخرين. لقد منحه قمعه لحراك الأطباء وإرضاخهم بالقوة إحساساً خاطئاً بالقدرة على إجهاض أي احتجاج أو أي مبادرة قد تقوم بها المعارضة التي لم تعرف كيف تحافظ على وحدتها، فانفرط عقدها، بينما رئاسية أخرى على الجزائريين، إذ لجات إلى نفس الأشخاص المنبوذين الذين قدموا الوعود الكاذبة للجزائريين في حملة رئاسيات 2014. فالشعور بالقوة والزهو دفع بالحكم إلى أن يسقط نهائياً من حساباته ورقة الشارع. ولم يهتم سوى بالرضا الذي كان ينتظره من القوى العظمى. كان يدرك جيداً ما يرضي أوروبا والولايات المتحدة الاميركية، وما تحيّذه القوى الغربية على مستوى الخطاب الذي يجب أن ينخرط - ولو شكلياً - في مشهد التناغم مع ايديولوجيا الحرية والإصلاحات، موفّراً في الوقت نفسه - وذلك هو الأهم للقوى الغربية - فرصاً كبيرة للاستثمار في المجالات الاستراتيجية والحيوية.

لم ينتبه النظام إلى أن ثمة مؤشرات كانت تنبئ بأن مخططه للعهدة الخامسة لن يمر بالشكل الذي حدث إبان العهدة الرئاسية الرابعة. لم يز غضب الشارع قادماً. كل ما كان يتصوره، انبعاث أصوات معزولة لم يعد لها تأثير على وجهة الشارع، وبإمكانه قمعها بشدة حتى تكون عبرة للآخرين. لقد منحه قمعه لحراك الأطباء وإرضاخهم بالقوة إحساساً خاطئاً بالقدرة على إجهاض أي احتجاج أو أي مبادرة قد تقوم بها المعارضة التي لم تعرف كيف تحافظ على وحدتها، فانفرط عقدها، بينما حاول «الإخوان المسلمون» الاقتراب من السلطة، بتبنّي خريطة الطريق التي سرّبت لهم ليتبنّوها على أنها مبادرتهم.

لذا، فعنصر المفاجأة الذي أحدثته مسيرات 22 فبراير لم يربك النظام فحسب، بل أيضاً المعارضة والمراقبين الذين فتحوا أعينهم على ظاهرة جديدة غير مسبوقة في الجزائر، تمثلت في خروج ضخم ومتنوع لكل فئات وشرائح وطبقات المجتمع الجزائري العميق ليطالبوا بإلغاء العهدة الخامسة لبوتفليقة وتنحّيه عن الحكم. كان التدفق في الشارع يوم الجمعة 22 فبراير من كل انحاء البلاد، وشمل مختلف المدن. اعتقد البعض أن التظاهرات ستكون تحت قيادة الاسلامويين، ما دامت تجري أيام الجمعة، التي ظلت دلالتها مرتبطة في مخيال الجزائريين بالحركات الاسلاموية في نهاية الثمانينيات، وكانت تجند الشارع وتحشد الجموع لرفع شعارات تنادي بتطبيق الدولة الاسلامية. كانت هذه المخاوف طاغية بشكل أخص على المناضلين المخضرمين، وهذا ما دفع حركة «مواطنة» العلمانية لأن تدعو إلى التظاهر يوم الأحد، في محاولة للنأي بنفسها عما يمكن أن يؤول اليه حراك الجمعة. وحتى السلطة راحت تربط تهديداتها بمخاطر استغلال حراك الجمعة من قبل قوى الاسلاموية السياسية. لكن هذا التوقع والتخوف لم يحدثا على الأرض، بل ما حدث كان مفاجأة للجميع، إذ تدفق إلى الشارع آلاف الشبان والشابات من مختلف الأعمار، فبما الصورة المنمطة عن الاسلاموي لم تظهر قط، وسيطر طابع التظاهر السلمي على كل شيء. تحرر الفضاء العام من التشظية والانشطارية التي كانت تطبع كل الحراكات الاحتجاجية الجزائرية طوال السنوات الثلاثين السابقة، وظهر الحراك الجديد موحداً في تنوعه الثقافي والاجتماعي والسياسي الشعبي، وطغى صوت الشباب، وانتفت الواحدية الجنسوية، إذ كانت الفتاة تقف إلى جانب الشاب، واضمحلت النظرة التقليدوية في ذلك الزخم الذي أسقط الحاجز الايديولوجي الذي بنته منذ نهاية الثمانينيات الاسلاموية السلفية والراديكالية.

اختفت الحزبية الضيقة ولم تتمكن من الاعلان عن نفسها في ذلك المشهد الشعبي الزاخر، الذي حمل شعارات سياسية بسيطة، ذات لغة شعبية جذرية، تدين الفساد والظلم الاجتماعي والاستبداد، في شكل اهازيج انبثقت من ثقافة جماعية، ملاعب كرة القدم، ما جعل الشعارات السياسية الكلاسيكية تبدو رثة، عارية من أي معنى مؤثر في تلك الجموع التي كانت ميزتها عقلانيتها المضادة تماماً في هدوئها ونعومة غضبها السلمي لتلك اللاعقلانية التي قادت الجموع المنساقة في التسعينيات وراء الخطاب الاسلاموي الراديكالي.

هذا الانقلاب في جمالية الاحتجاج، وضع السياسيين التقليديين والسلطة في وضع حرج، وأفقدهم كل قدرة على الفهم، وجرد الاعلام المهيمن من لغته وقدرته على التعاطي مع ظاهرة كانت جديدة في شكلها ومضمونها، بحيث لم يستيقظ من صدمته الا بعد دخول الحراك الشعبي غير المسبوق اسبوعه الثاني الذي ازداد ضخامة في عدده، وعمقاً في سلميته.

كانت جذرية الخطاب تجاه النظام خالية من كل ارتباط بالعنف، ومن كل جنوح نحو استفزاز رجال الأمن والدرك، إذ رفع المتظاهرون شعاراً سلمياً (الجيش، الشعب، خاوة، خاوة) أي ان الجيش والشعب إخوة. وكان هذا الشعار بمثابة البوابة لتدشين خطاب شعبي بسيط ومكثف يدعو الجيش وقوات الأمن إلى الوقوف بجانب مطالب الشعب بدل الوقوف في صف النظام. ولعبت الخلفية الأليمة للتجربة الدموية التي عاشها الجزائريون خلال الحرب الأهلية في تسعينيات القرن الماضي، ولا تزال ماثلة بقوة في مخيالهم، دوراً كبيراً في التأسيس لهذه السلمية، فضلاً عن دروس وعبر تجارب الربيع العربي التي تحولت إلى حروب أهلية. لم يتسرب أي ملل أو تهاون إلى هذه الثورة السلمية التي تقمصتها روح غاندية جماعية طوال ستة أسابيع من الاحتجاج، وانتهت بتفجير تناقضات النظام الجزائري وكشف عيوبه الفاضحة، وصولاً إلى استقالة الرئيس بوتفليقة بعدما جثم 20 سنة على سدة الحكم. وازدادت هذه السلمية قوة، وهي تتهيّأ لخوض الشوط الثاني من استكمال موجة ربيعها الثالثة، لإسدال الستار بالكامل على نظام فقد أهليته وانتهت صلاحيته، وحان الأوان ليحل محله نظام جديد يسميه الجزائريون عهد الجمهورية الثانية. هل يكسب الجزائريون رهانهم هذا، ليحققوا معجزة الانتقال من أسطورة الكفاح المسلح، الذي دفعوا خلاله مليون شهيد من أجل استقلالهم وتحررهم من الاستعمار، إلى جمالية ثورة سلمية ذات طابع إنساني تطيح الاستبداد من دون إراقة قطرة دم واحدة؟

* روائي وإعلامي، رئيس تحرير جريدة «الجزائر نيوز» ــ من مؤلفاته: «هوس» و«متاهات ليل الفتنة»

«روشيه كاريه» للفنان الجزائري قادر عطية (طبعة كروموجينية ــ 2009)

«مواطنو الجمال» يدخلون في القصيدة

صلاح باديس

في السنوات التي كتبتُ فيها قصائد ديواني «ضجر البواخر» (صدر عام 2016)، كُنت اكتشفُ مدينة الجزائر . حيثُ أعيش . وأحاول أن أجدَ طريقةً تجعلني اكتبُ عن بلوغ العشرين في مدينة مُغلقةٍ لا تنفتِحُ إلا على أفُقٍ بحري بعيد. كُنتُ أمشي في شوارع الجبل الصغير، صعوداً ونزولاً، وأتفقّدُ عند كلّ منعطفٍ ذلك الأفق الأزرق. لطالما ردّد والدي أنّ من الصعب على السائر أن يضيع في مدينة الجزائر، عليه فقط أن ينحدرَ ليجد نفسه يمشي نحو البحر. المشيُ في الشوارع، واكتشاف السلالم الطويلة والضيّقة، والسعيُ بين بيوت الأصدقاء التي صارت موانئَ للمُتسكّع، والبحث الدائم عن مكان لركن السيارة وتهريبها عن أعينِ الشرطة... كل هذا دفعني إلى رسم خريطتي الخاصةً لمدينة الجزائر. ثم جاء «سينالك»! هكذا، مثل إرثٍ تركه أحد الأقارب. ذات صباح، وأمام شرفةٍ مفتوحة على أصوات الشارع، وضَعتْ صديقة أمامي على طاولة رخامية صغيرة كأس ماء، وكتاباً ضخماً أزرق: الأعمال الشعرية الكاملة لجان سيناك بالفرنسية.

كان وصول سيناك بديهياً في تلك النقطة من حياتي. ذلك الكتاب الأزرق الضخم . وكُتبٌ أخرى أصغر حجماً لاحقاً . كان بوصلةً قديمة، لا تُشير إلى الشمال بالضرورة، لكنها كانت تُساعد على التقدّم في خريطتي الخاصة. شاعرٌ جزائريّ من أصل أوروبي، يُشارك في الثورة ويبعثُ جيلاً من الشعراء والفنانين في جزائر الاستقلال لاحقاً، يكتبُ مئات القصائد، يعيشُ في قصر صغير على البحر، ثم في قبوٍ قذرٍ في وسط المدينة، مثلثٍ، ويموتُ مقتولاً عام 1973. من أقصى الأمل إلى أقصى اليأس، من الأزرق البحري إلى ظلام الأقبية، من الفرد اليائس إلى الشعب الذي سكرَ باستقلاله، مثل فاكهةٍ تتفجّر بالنسغ تحت الشمس، ثم عودة لنفس الفرد المنبوذ من طرف نفس الشعب، تتحرّكُ كلمات سيناك مثل من يخيطُ جُرحاً. قرأتُ سيناك وترجمته لليالٍ طويلة، حاولت فهم قصيدته الشهيرة «مواطنو الجمال». بحثتُ عن صوره وكل ما كُتِبَ عنه. وجدتُ جيلاً من الكتّاب والشعراء لم يكتبوا إلا لأن سيناك قال لهم: «أنتم شعراء». وبعد موته، انصرفوا لشؤون دُنيوية أخرى، لا يقرّبون الكتابة إلا عند رثائه. سيناك، بحياته وموته، أجابَ عن الكثير من أسئلتي حول معنى «الجيل» في الأدب والسياسة، وهل يُمكننا الحديثُ عن متوسط عُمر الجيل في بلدٍ لم تتغيّر فيه الأحوال منذ عقود؟

> جان سيناك، بحياته وموته، أجاب عن الكثير من أسئلتي حول معنى «الجيل» في الأدب والسياسة

بعد بداية حَراك 22 فيفري، كتب صديق، مناضل وصحافي، أنّ الحراك أنقذَ جيلاً كاملاً من الإحباط، جيلاً من المناضلين رأى أنه يُداسُ ويُضرب عندما حاول قبل خمس سنوات الاحتجاج على عُهدة رابعة (تماماً كما ضرب النظام وقتل آخرين في كل مواجهة وصدام)، وجَد نفسه . هذا الجيل . أمام الوحش الذي ردّ على شعاراته بالضرب والاعتقال، هو الذي تغذى أصلاً على خيبات الأجيال السابقة. وهذا الجيلُ اليوم . رغم حذر البدايات ونشوتها وخوفها . يشعرُ بالحماية والأمان وسط أمواج المتظاهرين الرافضين للعهدة الخامسة اليوم، وختم بالقول: «هذا الحَراك أعطى معنى وحماية لهذا الجيل، لكن الأهم أنّه سيخلق أجيالاً جديدة من المناضلين مهما كانت مآلات اللحظة الحاضرة». عندما قرأتُ هذا، تذكّرتُ سيناك، وكيف أن جمود العهد البوتفليقي الذي جاء بعد حربٍ أهلية، قتلت وشرّدت وهجّرت النّاس، أغلقَ المجال العام كما لم يحدث من قبل في هذه البلاد، وكيف أحبطت ثقافة الربع أغلب المحاولات لإيجاد فضاءات ثقافة بديلة. وجدَ الجميع أنفسهم أبناءً لهذا الزمن المُغلق، كباراً وصغاراً، تنتهي مدّة صلاحيتهم في وقتٍ قصير ولا ينقلون شيئاً لمن يخلفهم.

من المبكر الحديث عن الحَراك، لكن من الجيّد القول إنه مُنا، يكبرُ كل يوم ويغزو الشارع ويُغيّرُ . على المستوى الشخصي . خريطتي التي عرفت شوارعها وأزقّتها وحوماتها حياةً جديدة. العابرون صاروا جموعاً تهتف، والشرطة التي كانت تُطارد السيارات فقط، صارت تقفُ لمراقبة الجموع أو لضربها وإبعادها. المنعطفات الوحيدة التي كُنت أقطعها بالسيارة دون أن أتوقّف صارت نقاط اشتباك، والحدائق التي عرفتها أيام الجامعة صرتُ أحتمي بسورها عند ضرب قنابل الغاز، والشوارع الهادئة الظليلة التي لم تعرف شجاراً واحداً، صارت شرفاتها ترمي زجاجات المياه والخل للمتظاهرين، والنفقُ الجامعي الذي لم يكُن يصلحُ في شيء، صار مُولّد صدى للهُتافات... ماذا سيحدُث لاحقاً؟ لا يُمكننا الإجابة الآن، المهم أن «مواطني الجمال» دخلوا في القصيدة.

* كاتب ومترجم جزائري

ملف

حراك الجزائر... نظرة من داخل **صوّت لنفسك في اللحظة الحاسمة**

خريف البطريرك

محمد علاك *

ما تعيشه الجزائر هذه الأيام، صفحة يكتبها الشعب. مُشاهدٌ يتأمل فصولاً من رواية «خريف البطريرك» (1975) لغابرييل غارسيا ماركيز. لقد دقت «ساعة الحرية» في يوم 22 فيفري 2019، لترسم ملامح مسيرات سلمية عفوية، حيّرت رموز نظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي تربّع على عرش الحكم لعشرين عاماً، وهو اليوم يعيش آخر أيامه، كأوراق الأشجار في فصل الخريف.

وسط دهشة العالم، دخل النظام الجزائري العنيد في دوامة يتخبط كمن أصابه مسٌّ من الجن في غفلة، تزداد عزلة بوتفليقة يوماً تلو آخر. تتسع دائرة الظلام ولا أحد يعلم حتى الساعة الشكل الحقيقي للحالة النفسية والجسدية التي أصبح عليها بوتفليقة، رغم تسريب بعض الصور عقب إعلان خبر عودته إلى الجزائر من مستشفى جنيف، ونشر العديد من الرسائل باسمه، منها قراراتٌ متضاربة. بعد أسبوع على إعلان عزمه على الترشح لعهدة خامسة في رسالة أثارت غضب الشارع، عاد للقول في رسالة جديدة (11 مارس 2019): «لم أكن أنوي أصلاً الترشح لها، لأن صحتي لا تسمح لي بذلك، سأغير تشكيلة الحكومة كلية وسأسلم المهمات لرئيس جديد إن أمدني الله بعمر طويل». ترسم الرسالة مشهداً عربياً جديداً من حكاية قديمة يحفظها الشعب المصري، عندما قال الرئيس السابق حسني مبارك في خطاب التنحي عام 2011: «لم أكن أنوي الترشح لفترة رئاسية جديدة، فقد قضيت ما يكفي من العمر في خدمة مصر وشعبها، لكنني الآن حريص كل الحرص على أن أختتم عملي من أجل الوطن بما يضمن تسليم أمانته ورايته». هكذا يكتب التاريخ كيف أنّ منطقاً واحداً يجمع العديد من الحكام العرب بجملة «طاب جناني». كلمة قُسِّرت حينها بأن الرجل قرر ترك الحكم ولن يترشح لعهدة رابعة. لكن من قال إن «جناني طاب»؟ منذ تسع سنوات حَكَم الجزائر على تلك الحالة لخمس سنوات أخرى، واليوم لا يزال طامعاً في التمديد ربما لعام أو عامين. لا أحد يعلم العدد بالضبط، فمن الواضح أنّ الرجل لم يشبع من السلطة، رغم «آهات» الملايين في شوارع الجزائر الرافضة لكل أشكال الاستمرار. بات حكم بوتفليقة مصنفاً في خانة «العار و العيب»، بعدما قرّر ملايين الجزائريين قطع الطريق أمام أحلام من حَكم الجزائر لأطول فترة منذ الاستقلال. ويقال إنّه يحلم بأن توافيه المنية وهو رئيس للبلاد، ليضمن لنفسه جنازة عظيمة كتلك التي عرفتها شوارع الجزائر عام 1978 في تشييع جثمان صديقه ورفيق دربه الرئيس الأسبق هواري بومدين، ويتجه قبل ذلك لتدشين مسجد الأعظم» الذي يريد من خلاله تخليد ذكراه إلى الأبد.

> **الشباب بالنسبة إلى الوزير الأول السابق أحمد أويحيى «كسول لا يفكر إلا في الهجرة»**

على مدار عقدين، لا شيء حرّك الشعب الجزائري بذلك الحجم والعفوية والسلمية. لا لقمة العيش ولا مشاكل السكن ولا البطالة، ولا حتى أمواج «الربيع العربي». شيء واحد جعل أحفاد المليون ونصف مليون يتحركون بهذا الشكل: إنه «الإحساس بالذلّ والغيرة على صورة الوطن». لقد شوّهت فترة حكم الرئيس بوتفليقة كرامة الجزائريين على جميع الأصعدة، وعمّت «الحقرة» وانتشرت في كل المنابر تصريحات الاستخفاف بشباب الجزائر وأحلامهم على لسان كبار المسؤولين في الدولة. هم بالنسبة إلى الوزير الأول السابق أحمد أويحيى «شباب كسول لا يفكر إلا في الهجرة»، وهم بالنسبة إلى أعضاء حكومته شباب «عريان»، كما تقول الكلمة العامية الجزائرية. لم يعد يعبر اهتماماً للوطنية ولا يعرف تاريخ الجزائر، وقد ساهمت العديد من القنوات الخاصة في التسويق لتلك الصورة النمطية حول الشباب الجزائري. وجرى التعتيم على الصوت الحقيقي للشباب الذي انفجر مرة واحدة ليفاجئ العالم بمسيرات سلمية وحضارية جداً، ويعلن رفضه أن تتسيّد المشهد صورة رئيس عاجز عن الحركة والكلام. هكذا أمضى بوتفليقة عيد ميلاده الثاني والثمانين في «غربته» عن الوطن، وتحول شهر مارس إلى كابوس في مساره، بعدما كان بالأمس موعداً للاحتفال (ولد بوتفليقة في 3 آذار/ مارس 1937 في مدينة وجدة في المغرب)، وفتح شهر مارس الأبواب لحراك شعبي كبير يتجدّد كل أسبوع في الجزائر ضد بوتفليقة وضد نظامه الحاكم الذي يسعى لتجديد جلده في أثواب مختلفة. هكذا ظل بوتفليقة متشبثاً بالحكم حتى آخر رمق، ونظامه يحاول اليوم تجديد جلده عبر شخصيات اعتماداً على رجال الأعمال والمال الفاسد، بينما بات من الأكيد أنّ عدداً كبيراً من رموزه انتهوا سياسياً إلى الأبد، على رأسهم الوزير الأول أحمد أويحيى الذي جرت تنحيته وتعيين وزير الداخلية نور الدين بدوي خلفاً له، وسحب البساط من الأمين العام لـ«الأفلان» معاذ بوشارب. وفي الصورة بات من السهل ملاحظة كيف أنّ الشعب سيشتاق إلى الأبد إلى «كومبديا» الرئيس السابق لـ«حزب جبهة التحرير الوطني/ الأفلان» جمال ولد عباس والوزير الأول الأسبق ومدير حملة بوتفليقة سابقاً عبد المالك سلال، والأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين سيدي سعيد. لا أحد يتصور الآن مكاناً لأفراد عائلة بوتفليقة، وخاصة الرجل الغامض سعيد بوتفليقة، في المرحلة المقبلة. في المقابل، الشعب الجزائري لا يزال في دوامة البحث عن البديل، فالثورة لم تحمل إجابات لسؤال مهم جداً: «وماذا بعد؟»، لكنها تركز على ذلك الجرح العميق والمعركة التي تبدو أنها لا تزال طويلة لاستئصال الوباء الذي سكن جسد الجزائر لعقود من الزمن.

* ناقد وصحافي جزائري

الشعب ناض *...

شعر: **سليمان جوادي**

تلحين وغناء **محمد توفيق ومان**

كليتو الغلّة
والحاسي قاع شربتوه
وسبّيتو المِلّة
وشعب العز حقرتوه
ركبتنا العلّة
وقلبتو العاقل معتوه

كليتو الصّابة
ردّيتو السلطة عصابة
والدولة غابة
اللي عارض فيها قهرتوه
عفستونا جملة
وبكتاش الشعب تعفّوه

الشعب ناض
من أفعالهم قلبو فاض
جبتو لمراض
واللي سالم سممتوه

ومن قالكم لا لا
في الزنزانة حطّيتوه

طلع الشماتة
في زمانكم كثروا الشّيّاتة
ما بقات مباتة
في ذا البر اللي خْليتوه
وكبلكم المولى
خالقكم اللي نسيتوه

* واحدة من أغاني الحراك (عامية جزائرية)

الفراشة تخرج من الشرنقة

أنور رحماني *

كنّا خائفين، لم نثق في شعبنا، هواجس العشرية السوداء كانت تسيطر على أفكارنا وكوابيسنا، جلسنا على شاطئ هذه البقعة البائسة من العالم حيث قرّر القدر زرعنا، ورحنا نراقب ثورات الشعوب بقربنا، نلاحظ شجاعتهم أحياناً، طيشهم أحياناً أخرى، نراقب هذا الربيع العربي الذي لم يكن يوماً ربيعاً، ثمّ هل كان عربياً؟ ومن خلف السياج كنّا ندرس إيجابياته وسلبياته، نقاط قوّته وضعفه، بثوراته وثوراته المضادة، وبتلك التدخّلات الأجنبية التي رافقته وشيّدت له سكّة حديدية إلى الجحيم. كنّا نتساءل في ما بيننا هل سندخل بحافلتنا هذه في الحائط كما يحدث هناك خلف غروب الشمس ذاك؟ أم عندما تشرق الشمس علينا ستسطع إلى الأبد، بحثنا عن شمسنا في كل مكان، وانتظرنا من النظام في الجزائر أن يتوب ويستغفر لشعبه عن ذنبه وأن يبادر بنفسه بإصلاحات حقيقية حتى نُجنّب بلدنا ما عشناه في ماضينا القريب وما يحدث في دول الجوار. كنّا معقّدين، لم نعرف أين الحل؟ في من يمكننا أن نثق؟ كنّا نرى الدولة مارقةً على تصوّراتنا وأفكارنا، وكنّا نرى الشعب وحشاً كبيراً ما ينفك يكسر قيوده حتّى ياكلنا جميعاً بمن فينا «هو»، ولكن... كنّا مخطئين.

عوض أن يكسر الشعب الجزائري القيود جملة واحدة، قرّر أن يرقص، قرّر أن يتمايل بجسده حتّى ترتخي تلك القيود ثم تسقط شيئاً فشيئاً دون أن تترك به أي ندوب، أراد الشعب أن يقوم بحمية فكرية تسقط عنه تلك الأسوار الكبيرة التي لا تصلح إلا للأجساد الخاملة والمشبّعة بالبؤس، مشى بعيداً عن جلّاده وجعل من ابتسامته وضحكاته درعاً منيعة تحميه سوط الجلّادين، وجعل من تلك الأمنيات التي يذرفها الأشرار والمختبئون وراء الدين، من تحرّكهم القوى الاستعمارية مجرّد أضغاث أحلام، وخابت كل التوقّعات وخرجت الجزائر من شرنقتها كفراشة الربيع، الربيع الحقيقي، وليس الربيع «العربي».

خرجت النساء مع الرجال في كل مدن الجزائر في صور حضارية راقية، بأصوات مختلطة ما بين السويرانو والباص، منشدين حبّهم لوطنهم، دون تحرّش، دون تكسير، دون عنف، يمكنك أن تشرب قهوتك في هدوء في شوارع العاصمة، بينما الثورة تمرّ بجانبك، كلّ الوجوه مبتسمة سعيدة، كأنّها اكتشفت شيئاً جديداً كان تجهله عن نفسها. لقد تحطّمت تصوّرات الشعب عن نفسه، ولأوّل مرّة، يرى هذا الشعب وجهه في المرآة، هذا الوجه الذي قبل له مراراً وتكراراً إنّه وجه بشع وقبيح ليكتشف جمال ملامحه بيديه وهو يلامسها عن كثب ليغرم بنفسه بعدها. وها هو الشعب الجزائري اليوم معجب بشعبه، سار صامتاً أمام المستشفيات، قدّم الأزهار لأفراد الشرطة، وزّع الماء والتمر واللبن والكسكس على المتظاهرين، أفسح المجال لسيّارات الإسعاف، بقيت المحالّ مفتوحة، بينما ملايين الجزائريين يجوبون الشوارع ولم تكسر لوحة إعلانية ولا نافذة ولم يتعرّض أي محلّ للسرقة أو التخريب. التزم الشعب بأوقات التظاهرات يوم الجمعة باعتباره يوم «عطلة» من الساعة المقرّرة إلى الساعة المحدّدة دون نقص أو زيادة، ونظّفوا الشوارع بعدها، وعادوا إلى بيوتهم باحترام وتقدير، وماذا فعلوا في باقي أيّام الأسبوع، غرسوا الأشجار في كل مدن الجزائر، تطوّعوا لتنظيف أحيائهم وصباغة الأرصفة والجدران، رسم الفنانون أجمل اللوحات في الأزقة، تسامحوا في ما بينهم، تعانقوا، أحبّوا بعضهم بعضاً كما لم يفعلوا ذلك من قبل، ليرسموا ملامح أسعد ثورة في العالم... لتنقل كل وسائل الإعلام الدوليّة هذه المفارقة العجيبة في تاريخ الحضارة البشرية، لأوّل مرّة بثور شعب ما وهو مبتسم.

لم يختر الشعب ممثّلين له، رفض أن تقوم زمرة باحتكار رأيه، هو يعلم ويدرك أن أربعين مليون جزائري لا يمكن اختصارهم في بضعة أفراد، بل واصل حراكه، وأثبت أنّه بسلميّته غدا مفاوضاً عظيماً، فها هي السلطة السياسية في الجزائر تقدّم تنازلات تلو التنازلات لإرضائه وها هو يصرخ بأعلى صوته «هل من مزيد؟»، فعندما استرجع الشعب ثقته بنفسه راح يستردّ سلطته، بلافتات ومطالب راقية، لم تستسلم للبعد العاطفي ولا الديني، بل حمل معظم المتظاهرين شعارات وطنية ومبدئية، مطالبين بجزائر «حرّة ديموقراطية»، وبدولة مدنية. ومع استمرار هذا الحراك، عالمياً، خرج القضاة مطالبين بحماية الدستور، خرج المحامون مطالبين بإلقاء القبض على المجرمين، خرجت الشرطة لتحمي الشعب، خرج الأطبّاء لتوفير الإسعافات للمتظاهرين، غنّى الشعب في الشوارع، رقص، خرجت نساء البالية، خرج راقصو البريك دانس، خرج الفنّانون والرسّامون والكتّاب والعلماء والفلاسفة والمفكّرون، خرج الجميع لتأسيس قيم الجمهورية الثانية التي يريدونها جمهورية أكثر تقدمية من الأولى، جمهورية تزداد فيها الحقوق والحريّات وتستمرّ فيها الدولة كعنصر جمالي استثنائي، ولتبقى الجزائر كما كانت دائماً، مكّة الثوّار.

> **عندما حاولت بعض القوى الأجنبية التعليق على ما يحدث، رفعت الجزائر كلها شعاراً واحداً «ملابسنا الوسخة نغسلها في بيتنا»**

لقد طوّر الشعب الجزائري بما عايشه منذ استقلاله إلى اليوم نظاماً ثورياً جديداً وأسّس لعملية انتقالية جديدة ليست معروفة في قواميس الثورات، فكيف يمكن للشعب أن يحرر بلداً دون أن يهجم على الثكنات، ودون أن يمزّغ أنف بلاده في التراب. لقد فهم الشعب أنّ بلاده هي بيته الذي يجب أن يحمي سقفه، وأنّ الديموقراطية الحقيقيّة لا يمكن أن تتحقق على أنقاض سيادة بلده واستقلاله. لا يمكن أن تأتي على متن الطائرات الحربية للقوى التي استعمرتنا في ما مضى، وعندما حاولت بعض القوى الأجنبية التعليق على ما يحدث في الجزائر، رفعت الجزائر كلها شعاراً واحداً «ملابسنا الوسخة نغسلها في ما بيننا في بيتنا»، وأنّ ما يحدث في وطننا مشكلة عائلية، ولم يسلم مكتب الـ«إيليزيه» من اتصالات الجزائريين ليعبّروا عن امتعاضهم من تصريح الرئيس الفرنسي ماكرون. لقد دافع الشعب عن سيادة وطنه ولم يفرّط بها ودافع عن وحدة مؤسّسات الدولة وصرخ بكلّ جوارحه وأصواته المتعدّدة والمختلفة: «جيش، شعب، خاوة، خاوة».

هكذا بقيت القوى الأجنبية مكتوفة الأيدي، لم تعرف كيف المجال لتعبث بثورة هذا الشعب كما عبثت بثورات الشعوب الأخرى في المنطقة، إذ لم يترك الشعب الجزائري ثغرة واحدة للعدو للانقضاض عليه، بل ركّز اهتمامه على جمهوريته وحقّق حتى الآن جزءاً مهماً من مطالبه وهو يتوق إلى تحقيق المزيد.

وبالرغم من هذا، فقد حاولت بعض القوى الحزبية والدينية المتطرفة الانقضاض على الثورة، لكن سيول الجماهير كانت أكبر وأعظم من إيديولوجياتها. حاولوا بأعدادهم القليلة الدخول في قلب التظاهرات ورفع لافتات كبيرة، منها حتى صور الرئيس التركي أردوغان لإخراج التظاهرات سينمائياً وإبدائها على أنّها تسري في مصلحتهم، لكن قوّة الشعب كانت الأقوى. وعندما حاولوا تشويه مطالب الشعب بما سمّوه «الدولة الإسلامية»، بدا صوتهم أخفت من أن يسمع في ثورة الابتسامة التي دعا فيها الجزائريون إلى تقبّل الآخر، والاختلاف ودون تهميش، فالهتافات كانت أرقى من بواعث هؤلاء المرتزقة والمتحاملين الذين يحلمون ببركان دم جديد في الجزائر، لكن الجزائري لا يلدغ من الجحر مرّتين، فذاكرته لا تزال منتعشة بتلك الصور القذرة التي جلبها لنا تجّار الدين، عملاء القوى الاستعمارية. كما أنّ المناخ السلمي للتظاهرات شجّع الجزائريين على الخروج بكل طوائفهم وأفكارهم، فتعدّدت الشعارات وبرزت جمالية الجزائر، وحينها ظهر الإسلاميون على حقيقتهم كأقلية تعيش على مخاوف الشعب ومكبوتاته التاريخية، وليتجرّع الإسلاميون أنفسهم، بكل الدعم الأجنبي الذي يحملونه، مرارة هذا الوعي الجزائري الجديد الذي ضرب عرض الحائط بكلّ مشاريعهم الهدّامة، ليبني مشروع الدولة الجزائرية الحديثة والحداثية التي أرادها والتي تستحقها الجزائر.

اليوم، دور المثقّف أن يرفع من سقف تطلّعاته لتتماشى مع تطلّعات شعبه، على المثقّف اليوم أن يقول رأيه بحريّة أكثر وبجرأة أكثر، وأن لا يكتفي بالصالونات التي كانت ولا تزال حاجزاً بينه وبين شعبه. فقد أبدى الشعب اليوم ثقافة وتحضّراً بالغين، وبالتأكيد سيكون للمثقف في المستقبل القريب دور ريادي لحماية الوطن من النزف الثقافي ومن الغزو الإيديولوجي، على المثقّف أن يقلّد شعبه ويؤسّس لثورة فكرية جديدة مواكبة لهذه الثورة السعيدة التي أزهرت في الجزائر.

في الجزائر، كنّا نبحث عن شمس ما، بحثنا عنها في الشرق والغرب، في الشمال والجنوب، بحثنا عنها بين الجبال والغيوم. وعندما فقدنا الأمل وجدناها تبزغ منّا كشرنقة الفراشة، كميتامورفوزيا ربيعية، كألوان وحياة، فصارت الجزائر هي الشمس التي لطالما كانت تبحث عنها.

* كاتب روائي وناشط حقوقي. من مؤلفاته: «مدينة الظلال البيضاء» و«ما يخفيه الله عنا»

غرافيتي في الجزائر مستوحى من قصيدة للشاعر التونسي الراحل الصغير أولاد أحمد «إذا كنت شعبا عظيما، فصوّت لنفسك في اللحظة الحاسمة»

ملف

حراك الجزائر... نظرة من داخل صوّت لنفسك في اللحظة الحاسمة

إنها ثورة الابتسامة...

عادل صياد *

أعتقد أنّ الحراك الواقع في الجزائر خلال الأسابيع الفائتة ثورة حقيقية، أطلقتُ عليها توصيف «الابتسامة»، لما أبانت عنه من سلمية وتفجير لسلوكيات راقية وغير مسبوقة لدى الجزائريين. فلطالما كانت السلطة تروّج للهمجية وتخويف الناس من الانزلاق إلى العنف، وتذكّرهم بالعشرية السوداء وسيناريوات الفلتان الأمني في بعض دول الجوار والحروب الأهلية في بعض البلدان العربية جراء سقوط أنظمة الحكم فيها.

في منتصف شهر فبراير، انتفض سكان مدينة «خراطة» التاريخية في مسيرة شعبية ضخمة ضدّ دعوات أحزاب الموالاة الرئيس المريض إلى الترشّح لعهدة خامسة، وكانت أولى قطرات الغيث للمسيرات التي أعقبتها، فانتشرت أفقياً باتساعها إلى مختلف شرائح المجتمع وفئاته، وعمودياً بارتفاع سقف المطالب من يوم إلى آخر. وكنتُ قد عبّرت عن هذا في جميع مداخلاتي عبر فضائيات عربية وغربية، لإقناعي بأنّ الجزائريات والجزائريين قد استعادوا الثقة بأنفسهم، بعد سنوات من القمع والتخويف، وأثبتوا بالتزامهم الحراك وسلميته وحتى إبداعيته في صياغة الشعارات وأجواء الاحتفال في مسيراتهم الحاشدة، أنّهم قد رجّحوا الكفة لصالحهم، ولم يعودوا يعتبرون ما يجري على أرض الواقع مطالب سياسية بقدر ما صارت المسألة قضية تقرير مصير.

لم تتنبه السلطة في بداية الأمر إلى أنّ الشعب الجزائري لن يتراجع هذه المرّة عن مطلبه الأساس بتغيير النظام القائم وطرد كلّ رموزه وزبائنيته من المشهد والحياة العامة، وقد استنفدت كلّ حيلها ومحاولاتها واد شرارة الوعي المتزايد للشعب، وعزمه على فرض منطقه وتغيير قواعد اللعبة؛ فغيّر الخوف موقعه وتعدّدت أخطاء السلطة وتنازلاتها مقابل ارتفاع في منسوب المطالب الشعبية، جعل الجزائريات والجزائريين يلتفون حول قضيتهم ويحرصون عليها من أي انحرافات أو اختراقات. وقد لاحظتُ شخصياً تحولات كثيرة في سلوكيات الناس، فمن عنيفين إلى وديعين في غاية السلمية. قلّت الجرائم والاعتداءات والسرقات بشكل محسوس، بحسب إحصاءات مصالح الأمن، كما لم تعد تسجّل محاولات هجرة غير شرعية (حرقة) في بواخر الموت؛ كأنما اكتشف المواطنون أنّ خلاصهم صار بأيديهم، وأنّ السلطة هي مصدر بؤسهم ومشاكلهم وانحراف أبنائهم.

تحضرني هنا بعض شواهد هذا الحراك المتراكمة عبر سنوات حكم نظام بوتفليقة. في 2003، أصدر الصحافي القدير محمد بن شيكو مدير يومية «لوماتان» الناطقة باللغة الفرنسية كتاباً عنونه «بوتفليقة... البهتان»، ودفع الثمن غالياً بوقف صدور يوميته، والزجّ به في السجن لمدّة عامين. وفي 2008، وعشية التعديل الدستوري بما يسمح بفتح العهدات الرئاسية المقيّدة باثنتين، صاغ الكاتبان عبد العزيز بوباكير ومحمد هناد رسالة تاريخية نشرت في «الخبر الأسبوعي»، يتصحان فيها بوتفليقة بالعدول عن مشروع العهدة الثالثة (2009) واحترام مكسب دستوري يضمن التداول على السلطة، وتفادي النهايات المأساوية المعرّض لها كلّ ديكتاتور مستبدّ بالسلطة. مع اندلاع ما يسمى الربيع العربي في 2011، فبركت سلطة بوتفليقة أحداث عنف لامتصاص غضب شعبي بدأت وقتها تظهر ملامحه، فحوّلته من مطالب سياسية إلى احتجاجات على غلاء أسعار المواد الغذائية وسوء توزيع السكنات الاجتماعية، مكّنت بوتفليقة الذي أحاط نفسه بالفاسدين من رجال المال والأعمال والرديئين من الساسة والوافدين إليها من باب حزبيات طفيلية صنعت للغرض والتمييع الشامل للحياة السياسية، مكّنته ممّا سمّي وقتها «العبور بالقوة» إلى عهدة رابعة (2014) وهو على كرسيّ متحرّك في وضعية صحية لا تسمح له بممارسة وظيفته.

ولدت يومها حركة «بركات» المناهضة لهذا المشروع، والتحقت بها مجموعة من الأطباء والصحافيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، تمّ تعنيفها وجرّها إلى مراكز الشرطة، لكنها نجحت في تحرير الكثير من النخب من الخوف والتردّد، كما جعلت فئات أخرى من ضحايا نظام بوتفليقة تخرج في مسيرات عارمة للمطالبة بحقوقها (متقاعدو الجرس البلدي والجيش، والشرطة، والأطباء..) تمّ قمع حراكها باستخدام الذراع الأمنية لهذا النظام، وعزلها عن التضامن الشعبي عن مطالبها التي هي مطالب الشعب برمّته.

لا ينبغي أن ننسى في هذا السياق الحراك المرافق على مدرجات ملاعب كرة القدم منذ 2014، وحراك مواطنين موهوبين من طينة المواطن «الموهوب مايدي» الذي كان يطرح بطريقته التلقائية مشكلات عموم المواطنين المغبونين، وما كان يصنعه فنانو الراي والراب والملاحي والنقابات المستقلة والمناضلون الأحرار وغيرهم... كلّ هذا أدّى إلى تفتيت النظام على نار هادئة، وعرّى أساليبه البالية في تسيير الشأن العام وفي تخدير الشعب بقضايا هامشية لا علاقة لها بمشكلات الجزائريين والجزائريات من أجل العيش في كنف الكرامة والحرية والعدل والحقوق.

* شاعر وإعلامي جزائري - من مؤلفاته: «أنا لست بخير» و«ميت على قيد الفيسبوك»

... و«الحيطيست» والمقصيين

عبد الله الهامل *

خروج الجزائريين يوم 22 فبراير 2019 إلى الشارع للتنديد بالعهدة الخامسة لم يأت من عدم، وقد جاء نتيجة تراكم كبير للكثير من الغضب الشعبي على المآزق الاجتماعي والاقتصادي الذي وجد فيه الشعب نفسه بعد عشرين سنة من البوتفليقية التي كرست لغة الخشب التي ميّزت النظام الجزائري منذ الاستقلال. جزائري اليوم ليس جزائري السبعينيات ولا حتى الثمانينيات. بقيت السلطة الحاكمة بالوجوه نفسها تكرس الخطابات الشعبوية ذاتها على مدى عقود، فبوتفليقة نفسه موجود في السلطة منذ 1962، وهذا بحدّ ذاته عامل مهم، فقد دقّ بوتفليقة المسمار الأخير في نعش هذا النظام من دون أن يدري.

من جهة أخرى، يجب أن نعرف أنّ الملايين الذين خرجوا منذ 22 فبراير هم في مجملهم من الصوت الجزائري المغيّب في الانتخابات، وهم أيضاً عشرات الآلاف من عمال الادماج المهني الذين يحوزون شهادات جامعية بمرتبات مهينة لا تتعدى 50 دولاراً شهرياً، وهم أيضاً جيش الحيطيست (الحائطيين من العمل) من الجامعيين الجدد (التوظيف مجمد في معظم قطاعات الوظيف العمومي منذ 2015)، وهم أيضاً أبناء الملايين عامل الذين سرّحهم بوتفليقة من مناصب شغلهم في نهاية القرن العشرين. مليون عائلة جزائرية وأكثر وجدت نفسها بلا دخل فجأة. ومن الصدف أنّ الذي تسبب في ذلك، كان رئيساً للحكومة مع بداية الحراك، فتمّت التضحية به هو الأول. الذين خرجوا في 22 فبراير هم كذلك عشرات الآلاف من طلبة الجامعة الذين هم من دون أفق، وعمال الوظيف العمومي ذوي الترتيب المتدني في سلم الأجور، وهم كذلك المتقاعدون وبقايا الطبقة المتوسطة المهانة، والمهمشون وغيرهم من فئات الشعب التي أصبحت تعرف جيداً أن ثروة البلاد كلها تتحكم فيها قلة قليلة من المنتفعين الذين عادة لا يقيمون في البلاد. الحراك الشعبي الجزائري هو صرخة جيل جديد لا علاقة له بالعشرية الحمراء التي كانت دوماً البعبع الذي تخيف به السلطة المجتمع، ولا علاقة له بكل الخطابات الوطنية الخشبية التي لم تتجدد على مدى عقود. أغلب الذين احتجوا، فتحوا أعينهم في هذا الوجود على بوتفليقة وعلى صوره العملاقة في الشوارع ووجوده الدائم في التلفزيون كزعيم أوحد، بينما العالم كله أصبح في متناولهم ود«اللايف». الجزائري يتندّر على شكيب خليل وغول وين يونس وجمال ولد عباس، ويعرف خباياهم وما يملكون وأسرار عائلاتهم. وهؤلاء يواصلون الكذب عليه في التلفزيون...

الحراك الجزائري بدا عفوانياً تقوده شبيبة ذكية في ظل انسحاب النخب وخوفها، وغياب شبه كامل لمعارضة حقيقية تتبنى مطالب الجماهير، في ظل الرداءة السياسية التي كرستها أحزاب الموالاة بشخصياتها الكرتونية التي يمقتها الشعب، لكنها تصرّ على الظهور في التلفزيون دوماً تحت مسمى برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي هو أصلاً لا برنامج، فيما فخامة هذا الشخص/ الشبح غائب عن الكلام والحركة منذ 6 سنوات.

الحراك الجزائري هو ثورة حقيقية بمعطيات جديدة ونادرة الحدوث في التاريخ. أما تعامل قوى الأمن معها بتلك الطريقة الرائعة، فيعني تماماً أنه حتى أفراد الشرطة يريدون أن يهتفوا بنفس مطالب الجماهير، لأنهم هم أنفسهم مثلهم ينتظرون تلك الأجور الزهيدة آخر كل شهر، ويعيشون معهم على الكفاف. لقد كشف هذا الحراك للعالم زيف هاته السلطة وهشاشتها، وكشفها أيضاً لقيادة الجيش التي لم تجد بداً من الاصطفاف الى جانب الجماهير وتبنّي مطلبها الأساسي برحيل هذا النظام ومحاسبة العصابة.

الحراك السلمي الجزائري هو درس للعالم العربي خصوصاً، ولجماهيره المنتكسة بعد ربيع كاذب، ودرس للعالم بقواه الامبريالية التي كانت صديقة للبوتفليقية، من خلال الصفقات التي تمت تحت الطاولة، وتواطأت على نهب خيرات الشعب الجزائري.

الحراك الجزائري هو روح هذا الشعب التوّاق إلى الحرية والفرح والانعتاق.

* شاعر جزائري - من مؤلفاته: «صباحات طارئة» و«تركت رأسي أعلى الشجرة»

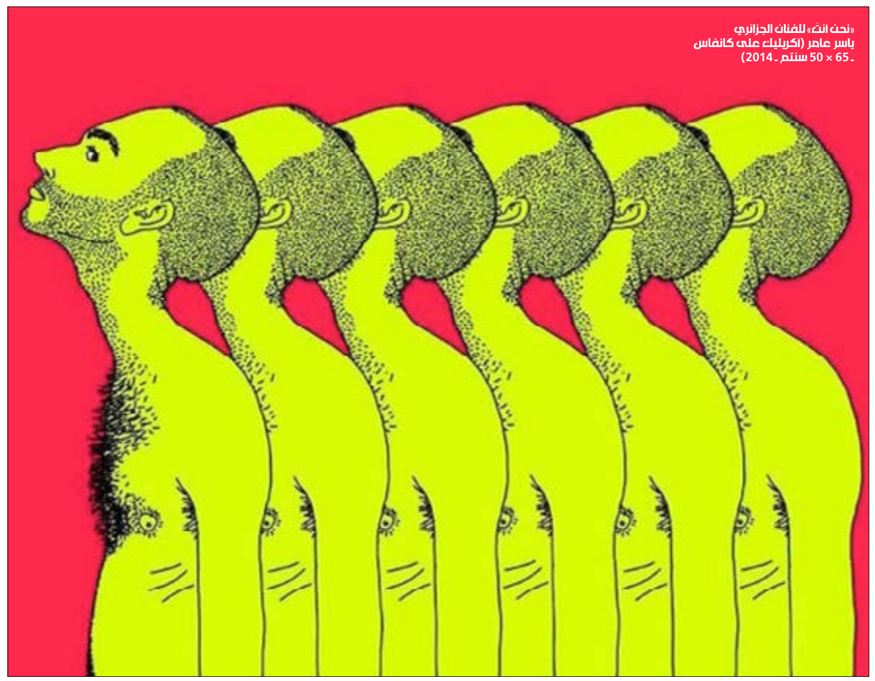

«نحنُ أنتَ» للفنان الجزائري ياسر عامر (أكريليك على كانفاس - 65 × 50 سنتم - 2014)

بيان

بيت الشعر الجزائري: المبدعون في خندق واحد مع شعبهم العظيم

يسجل الشعب الجزائري بمختلف أطيافه هذه الأيام موقفاً تاريخياً بانخراطه الواعي في اللحظة الحاسمة من أجل صنع مستقبل الجزائر الجميلة.

وإذ يحيّي بيت الشعر الجزائري هذه الهبّة الشعبية، يسجل بفخر واعتزاز وقوف الجزائريين مع وطنهم في اللحظات التاريخية الحاسمة، كما يحيّي عودة الحركة الجماهيرية إلى صنع الأحداث الكبرى في تاريخ الجزائر الحافل بالبطولات.

وإذ ينأى بيت الشعر الجزائري عن تقليد إخضاع الثقافة للسياسة ورهن المثقفين للمواقف العاجلة، ولا يرضى أن يكون وصياً على ضمائر الشعراء والمبدعين الذين كرّسوا حياتهم للإبداع من أجل صنع الجزائر الحرّة التي دافع عنها الشهداء بدمائهم الزكية، فإنه يدعو الشعراء والمثقفين والمبدعين إلى تجسيد خياراتهم على أرض الواقع، والتعبير عن مواقفهم من التحولات التي تنتجها هذه اللحظة التاريخية بكل حرية ومسؤولية، وبطرق سلمية متحضّرة، وفقاً للاقتناعات التي تمليها عليهم ضمائرهم، بعيداً عن كل تعصّب أو تزمّت أو مساس بالوحدة الوطنية. وإلى الوقوف كما وقف أسلافهم العظام دائماً في خندق واحد مع شعبهم العظيم.

سليمان جوادي
(رئيس بيت الشعر الجزائري)

عاشور فني
(الأمين العام لبيت الشعر الجزائري)

عظمة الانطلاق العفوي

زهور ڤنوف *

كانت ليلة الـ 22 من فبراير 2019، ليلة صعبة في الجزائر، أغلقنا فيها جميعاً أبواب بيوتنا بشكل مبكر – كالعادة – وفتحنا شاشاتنا مبكراً . على غير العادة . لنتواصل بشكل معطوب كما نفعل منذ سنوات.. لكن هذه الليلة مارسنا التحايل على عزلتنا الاعتيادية بخوف وتوجس أكبر من غد نريده بشدة ولا نعرف كيف سيكون أو إلى أين سينتهي بنا، هل سنلتحم أخيراً ونعلن حلماً مشتركاً!

تصلني رسالة الصديقة فاطمة بارودي من مصر، هل تعتقدين أن الناس ستنزل غداً؟ لا أعرف كيف أجيبها، لأنه يصعب عليك أن تشرح هواجسك لشخص غادر بجسده لكن قلبه ظل هنا يراقب الحركة والسكون؟ قلت لا أعرف؟ أتمنى أن ينزلوا هذه فرصتنا الوحيدة.. قالت أخبريني أولاً ياول؟ ثم تباعاً تأتي رسائل الأهل والأصدقاء (الجزائريين) تُكرر السؤال ذاته من كل مكان في العالم، وحتى من على بعد عمارتين من سكني، إلى أن تصل رسالة من العمارة ذاتها «تروحي غدوى؟ بلاكي تروحي بلا بيا حبيت نجي معاك» (هل ستنزلين غداً، إياك أن تذهبي بدوني، أريد الذهاب معك)، إنها الجارة الصيدلية.. أطل على فيسبوك، الدعوات إلى النزول كثيرة والنقاش هادئ، أطل على تويتر فارى تحذيرات كثيرة من النزول وتذكيراً بما حدث في المحيط العربي، أشعر بقرف من النقاش، أعانق مخاوفي حول إمكانية التردد في الخروج إلى الشارع وأحاول النوم، لا أستطيع، أكتب السؤال الذي وصلني طوال الأمسية إلى صديق أثق به «تعتقد أن الناس ستنزل غداً؟» عكسي، يرد بكل ثقة، «سنخرج غداً، أخلدي للنوم، غداً سيحرر الشعب الميادين»... من أين يأتي بهذا اليقين؟

نعم، حرّر الشعب الميادين يوم الـ 22 من فبراير، وحرّر أشياء كثيرة تعرضت للاحتقار والاحتكار طيلة الـ20 سنة الماضية. ولنكون عادلين، نحن الذين عشنا جزءاً من طفولتنا وكل مراهقتنا في تسعينيات القرن الماضي، الأمر بالنسبة إلينا لا يعود إلى العشرين سنة الخاصة بزمن بوتفليقة الذي خلعه الشعب، بل قبله بكثير. لذلك، فإن الحمولة كانت ثقيلة.. إنه كل عمرنا «المهدور» بآثار آلة النظام التي أنزلت علينا بوتفليقة وأحاطته بحمايتها كضربة قاضية تشل حركتنا «العقلية والدفاعية» بعد ذاكرة مثقلة بالدعاية والدم والحكايات المرعبة.. وفي الوقت الذي كان النظام يواصل فيه لعبته القذرة لتكسير الأحزاب والإعلام والنقابات وكل ما يمتّ بصلة إلى ملامح قادرة على تشكيل مجتمع مدني حقيقي، عبر دسّ «فطريات» الجهل والتملق في جسد المؤسسات والمجتمع، كان جيل جديد ينمو بعيداً عن هذا العفن كله، جيل المعلومات والدفاع عن الحريات بحق، جيل ينتمي إلى قيم عالمية، وهذا أمر لا يمكن أن يخيفنا بعد الآن كما يدّعي أصحاب

> **ما فكرت من قبل انه قد يكون لديها اهتمام بالسياسة، قالت لي «هل ستنزلين يوم الجمعة؟»**

نظرية المؤامرة، لأنه نزل إلى الشارع مجهّزاً جيداً بصورة الشهيد العربي بن مهيدي، وبالعلم، وبالشهيد موريس أودان كجدار متين لكتابة رسائله بكل اللغات، تحدّياً للإعلام المدجّن والسلطة الصماء، وبالقضايا العادلة حاملاً علم فلسطين في كل مكان ومردّداً الشعار الشهير للملاعب الجزائرية «فلسطين، فلسطين، فلسطين الشهداء»، جيل يحدد قضاياه الداخلية والخارجية بدقة ويعرف عدوه بوجهيه «العهدة الخامسة ورئيسها العاجز»، والنظام بوجهه القبيح وممارساته اللاقانونية التي تحارب كل أنواع الرقابة، فقال «تتنحاو قاع» (تنحيون جميعاً) كخلاصة للمطالب، لكن أسابيع الحراك السبعة الماضية كشفت . أكثر من أي وقت مضى . تمسك النظام المحاصر بمليونيات سلمية بـ«غائية» المصالح والتنصّل من الحلول الجذرية.

منذ اليوم الأول لغاية الجمعة السابعة، كنت أستحضر وصف فرانز فانون لما يسميه «عظمة الانطلاق العفوي» للجماهير (في تشريح الثورة الجزائرية) كلما وجدت نفسي عالقة وسط آلاف الناس الذين لا أعرفهم ولا يعرفونني، لكنّنا نمتلك الحلم ذاته على الاختلاف . المؤكد . بين ظروفنا وتوجهاتنا الفكرية بهذا الحلم، ورغم ذلك يحمي بعضنا بعضاً بكل ما أوتينا من قوة، لذلك عندما تنفض الجماهير أعود إلى التفكير في تفسير فانون – المخيف – لـ«الهوة التقليدية» بين سرعة انطلاق الجماهير وردّ فعل قياداتها بكل مستوياتها..

يوم أعلن الرئيس إلغاء الانتخابات، كان أول انتصار حقيقي للحراك الشعبي، لكنه ليس الهزيمة الوحيدة للسلطة عقب تظاهرات مليونية للجمعة الثالثة. يومها عدت منهكة من العمل، وجدت السكان متجمعين في مدخل البناية يتحدثون عن ضرورة النزول يوم الجمعة مجدداً، سلمت وأنا أهمّ بصعود الدرج، أوقفتني خالتي فاطمة، وهي سيدة ستتقاعد قريباً تعمل في مطعم مدرسي للأطفال. ما فكرت من قبل أنه قد يكون لديها اهتمام بالسياسة، قالت لي «هل ستنزلين يوم الجمعة؟». قلت ضاحكة: لا أعلم؟ قالت (مصدومة من ردّي): «يجب أن ننزل بقوة يوم الجمعة». وأضافت وسط صمت الجميع: «أليس عيباً أن يحيينا الرئيس بتلك الطريقة؟ هل ما قاله كلام يقال لشعب ثائر على الفساد؟». نظرت إليها مكسورة من اعتقادي أن الأمر سياسي بينما هو قضية مصير، وقلت: «لا، ليس كلاماً يُقال». وصعدت الدرج إلى غاية الطابق السادس أسأل نفسي: «من أين يأتي هذا الشعب بكل هذه القوة والصبر على سلطة احتقارية ومتعنتة ضد الآخر بهذا الشكل»؟! وكان هذا المساء الذي خرج فيه للوجود شعار «تتنحاو قاع».

* إعلامية ومدوّنة وناشطة في الحراك الاحتجاجي

عن العتمة والنّور

سعيد خطيبي *

الجزائر العاصمة كانت تشبه كهلاً في قيلولة. مدينة بعنق ملتوية كما وصفها جان سيناك ذات يوم. قبل أن تستقيم في مشيتها وتطلّ برأسها على الشّمس. عاصمة البلد فرغت من تراخيها، والجمعة الذي كان يوماً للخمول، بدأ بمقاه مغلقة من ديدوش مراد إلى ساحة بورسعيد، وينتهي قبل الغروب بضجر جماعي، تحوّل إلى يوم حراك.

عشية 22 فبراير الماضي، لم يكن أكثر المُتفائلين يتوقّع أن يخرج الناس بالآلاف إلى الشارع، تعبيراً عن رفضهم لترشح رئيس، منتهية ولايته، إلى عهدة خامسة. ساد اعتقاد أن الشباب الذين أغراهم تطبيق «تيك توك» ولم تكن تحرّك غيرتهم سوى مباريات «البارسا» والريال لا علاقة لهم بالسياسة، ولا يهمّهم من يحكم من أمام الستار ومن خلفه. لكن المفاجأة حصلت، وخرج العاصميون ضدّ استمرارية التاريخ وتكراره.

في صباح 22 فبراير، اتّصلت بي جارّية من عنابة؛ «الوضع هادئ وأعين الناس تتحرّش بالعابرين. الشرطة في دورية تطوّق وسط المدينة وقلق يريد أن يتفتق». لم أردّ عليها بكلمات متحمّسة، فعنابة تغيّرت كثيراً، أضف إلى ذلك أن ساداتها كانوا من الأوائل الذين فتحوا مهرجان الترويج لعهدة خامسة للرئيس. «لن ينفع شيء إذا لم تخرج عاصمة البلد إلى الشارع» أجبتها. بعد نصف ساعة، كانت عنابة قد تهيّأت لمظاهرات شعبية، وأطلقت جازية بدأ على المباشر، من حسابها على فايسبوك.

سلوى تخبرني أن اختيار الجمعة يوماً للاحتجاج، وبعد الصلاة، إنما الغرض منه فسح المجال للجماعات المتديّنة كي تُثمّر فرضها مع الله وتركب غضب الناس ضدّ السلطة، لم يتحقّق توقّعها، وفهمت – لاحقاً – أن النداءات للمظاهرات يوم الجمعة كان وراءها «التراس»، أولئك الشباب الذين طالما صوّرتهم الآلة الرسمية بأنهم وقود سوق المخدرات وسلع جاهزة لركوب قوارب مطاطية للهجرة غير الشرعية إلى إسبانيا أو إيطاليا.

قد نصدّق أن مُعارضة الرئيس الحالي بدأت مع إعلان مؤيديه ترشيحه لعهدة خامسة، في تجمع احتضنته قاعة بناها أوسكار نيمايير، قبل أربعة عقود ويزيد، عندما فرّ من العسكر في البرازيل ووجد ملجأ في الجزائر، لكنّ الحقيقة أن المعارضة بدأت من مدرجات ملاعب كرة، ولا سيما بين مشجعي اتحاد العاصمة، أو من يُطلق عليهم ازدراءً «المسامعية» (النساء اللواتي يغنين في الأعراس). هم من أطلقوا أغنيات مثل «بابور اللوح» و«كازا دا المرادية»، وهم أكثر التراس تنظيماً وقدرة على التأثير، وهم الذين خرجوا أولاً وردّدوا أهازيجهم، ورافقهم شباب آخرون، يردّدون من وراءهم: «ماكانش الخامسة يا بوتفليقة، جيبو البي أري أي وزيدو الصّاعقة» (اسما فرقتين أمنيتين).

لم يكن الخروج إلى الشارع أمراً مربكاً للشرطة، فقد تدرّبوا على التعامل مع وضعيات مماثلة، لكن المربك هو سلمية المظاهرات، وهدم صنم أن الجزائري عنيف بطبعه ومزاجي. بدأت الأفواج الأولى تتحلّق حول ساحة أول ماي، والتحق بهم آخرون من شارع بلوزداد الشعبي، بينما تجمّع آخرون في ساحة أودان، وبدأ السير ضدّ الحكم المطلق. نشرت سلوى صوراً أولى وعلّقت: «العاصمة تنتفض». أغنيات وشعارات وأعناق تشرئب ولا تنظر سوى إلى الأمام. بعضهم يرفع قبضة يده كما لو أنها «سهام تبتغي السماء» كما كتب جمال عمراني. بدأ كما لو أن كلّ شيء مخطّط له، مع أن كلّ شيء جاء بعفوية، في مدينة موشومة بالأمن، بأصحاب البزّة الزرقاء، حيث لا يمكن أن نقطع أكثر من ثلاثة كيلومترات من دون أن نلمح شرطياً في الجوار. وظهر بين الجموع موسى حداد وقد قارب الثانية والثمانين من العمر. لا يكاد يوجد جزائري واحد لم يُشاهد فيلمه «عطلة المفتش الطاهر»، ولا ننسى أنه كان مساعد مخرج في فيلم «معركة الجزائر».

بينما بدأت الشوارع تعجّ بالمتظاهرين، كان آخرون في الشرفات أو في بيوتهم، يترقّبون، يتكوّرون مثل قنافذ، وينتظرون إشارة كي يلتحقوا بهم. توالت الفيديوات والصّور على فايسبوك، دون غيره من وسائل التواصل الأخرى، فالجزائريون لهم علاقة سيئة مع تويتر مثلاً، لا يثقون به. واتّسعت بقعة الزيت. تحوّلت الصورة إلى مهرجان مفتوح على الغناء وعلى ترديد المكنونات، وتسمية الأشياء بمسمياتها. انتظرنا أن تتدخّل الشرطة في أي لحظة، تناسقاً مع المنطق البوليسي للجماعة الحاكمة، والتي تميل إلى القمع بدل المحاورة، لكن لا شيء حصل، ولم يمنحهم المتظاهرون فرصة. تمت الأمور في سلمية، ولكن نقطة سوداء عكّرت المشهد: أين هي القنوات التلفزيونية الخاصّة؟ لماذا لم تحضر؟ فهذه القنوات كانت دائماً تنصب كاميرات في الساحات العامّة، وتتحرّش بالمارّة بطرح أسئلة جافّة، من قبيل: ما رأيك في عيد الحبّ؟ أو هل تقبّل أن تتزوّج امرأة مطلّقة؟

لاحقاً، علمنا أن الأخ الأكبر تنبّأ بالزّلزال، وأبرق بأوامر إلى القنوات الخاصّة بعدم نقل المظاهرات، وأن لا تتحدّث عنها في نشراتها سوى بحذر. ومن يُمانع تسحب منه الإعلانات ويهدّده الإفلاس. لكن هل نحتاج إلى تلفزيونات في زمن السوشال ميديا؟ الجواب بظلّ نسبياً، لأن المظاهرات صوّرت وتداولها الإعلام الخارجي. عندما انتهت المظاهرات في يومها الأول، طفا أمل. سألتني جازية وهي تستعيد أنفاسها من كثرة المشي: «هل يعدل الرئيس عن رأيه ولا يودع ملف ترشّحه؟». لحّت على أن تكون الإجابة نعم.

* روائي وصحافي جزائري

السبت 6 نيسان 2019 العدد 3730
الأخبار al-akhbar
www.al-akhbar.com

ملف

حراك الجزائر... نظرة من داخل

على النخبة أن تخرج من كهفها

غرافيتي للفنان الجزائري الراحل بلال بريني (Zoo Project)

سعيد هادف *

مواكبتي للحراك ارتبطت بشكل سياقي وجدلي بمواكبة ثورات 2011 وما تمخض عنها من تحولات إقليمية وعالمية. منذ العهدة الرابعة التي توقعْتُ فيها عودة بوتفليقة، توقعتُ بالموازاة تفاقم الأزمة السياسية على مستوى الهرم، وأن نسق الطغيان سيتعرض للاهتزاز بعد أن تتطاحن مراكز القوى التي تداولت على فبركته. توقعتُ أن الاستحقاقات الرئاسية لن تتم في موعدها. في شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2018، كتبت المنشور التالي: في 2019 ستسقط كل الأوهام وتبقى الحقيقة المرة، منها سينبثق الزمن الجزائري على أسس الحرية والشفافية. منذ أن خرجت الحشود إلى الشارع، واسترجع الشباب فضاءه العمومي، انخرطتُ في حركة الاحتجاج. كان المشهد مبهراً ترجم ثورة سلمية مبدعة، خالية من كل مظاهر العنف. وجدت نفسي ملزماً من موقعي كباحث بأن أتابع تحليلات السياسيين والأكاديميين وحواراتهم، وأسهمت بدوري في بلورة بعض الرؤى النقدية، ولا سيما في الجانب المتعلق بالنخبة الفكرية والطبقة السياسية، من منطلق أن الشباب أخذ بزمام المبادرة بعدما فشلت تلك النخب في أداء مهامها. لقد وضع الحراك كلّ «الأشياء السياسية» موضع مساءلة، وأجبر كلّ مكوّنات الحكم على أن تسير خلفه بحثاً عن الزمن الجزائري الجديد.

تحت عنوان «الحراك الشعبي، جماعة بوتفليقة والمعارضة، حتى تخرج الدولة من سيرورة الفشل: الشروط الممكنة والشروط المضادة»، صُغت ورقة للنقاش تفاعلاً مع مبادرات عديدة، كما حضرتُ عدداً من اللقاءات الحقوقية والمدنية على مستوى مدينتي (وهران)، بحثاً عن أنجع السبل التي من شأنها أن تخدم الحراك وتقويه وتصونه من أي انحراف. كل ما كان يعنيني هو استمرارية الحراك وسلميته من حيث هو الوسيلة الوحيدة القادرة على تطهير الطبقة السياسية من العصابات المتحكمة في مفاصل الدولة. وفي الموازاة، وجهت نقدي إلى النخبة حتى ألفت انتباهها إلى مراجعة رصيدها الفكري وبناء خطاب جديد يتناغم مع الحراك من جهة ويحرّك جمود الطبقة السياسية من جهة ثانية، تمهيداً للمرحلة التي ستؤسّس للدولة المنشودة.

كنت من الذين يرفضون أي تمثيل للحراك، من منطلق أنه يمثل نفسه ومطالبه واضحة، وأن الحوار بينه وبين أصحاب القرار قائم، من حيث أن فضاء التظاهر هو المنصة التمثيلية التي تشتغل، بطريقة تشاركية، وترفع بشكل صارم ردود الحراك على القرارات الصادرة من فوق.

بناءً على قراءتي للوضع الأممي، وفي سياق مقاومة المخططات الإمبريالية للمدّ الديمقراطي، ركزت اهتمامي على أن تشخيص الوضع السياسي الجزائري الراهن يبقى ناقصاً في غياب تشخيص الوضع الذي اشتهر تحت اسم «الشرق الأوسط الجديد» في سياقاته الإقليمية والعالمية. وبدا لي أن جزائر فبراير 2019 تعيش ثورة سلمية غير مسبوقة، حبلى بأفكار سياسية جنينية (غامضة) حول الدولة التي يحلم بها شباب الحراك، ومن جهة أخرى، يعيش النسق السياسي بكل مكوناته حَالةَ مَنْ تورط في مستنقع ولم يعرف كيف يخرج منه، ومن جهة ثالثة إذا ما كانت النخب العلمية جاهزة وقادرة على تصميم نظري لمعالم الدولة التي يحلم بها الشباب.

> لم تنجح الجزائر في الدخول إلى التاريخ، لأنها تأسّست منذ البدء على «ذاكرات» متناقضة

ثمة مراكز قوى تشكلت منذ التشظي الذي عاشته الحركة القومية الجزائرية، ولا سيما مع اندلاع حرب التحرير. ويسجل التاريخ أن الخلافات بين الفرقاء لم تكن تحسم سوى بالعنف، بدل الحوار، وأن أسباب تلك الخلافات لم يحدث أبداً أن خضعت للفحص والتحليل العلمي، وبالتالي فإن الوضع المتأزم الذي عاشته الحركة القومية الجزائرية لم يعمل على إنتاج النقلة النوعية بقدر ما كان يعيد إنتاج نفسه بعد كل معالجة سطحية للأزمة. فهو لم يحقق النقلة النوعية بل التكرار.

لم تنجح الجزائر في الدخول إلى التاريخ، لأنها تأسّست منذ البدء على «ذاكرات» متناقضة ومصالح متحالفة تارة ومتطاحنة تارة أخرى، بينما التاريخ البشري في طبعته الجديدة (الغربية) ليس محلياً بل كونياً من حيث إنه خرج من الذاكرات المتطاحنة إلى الذاكرات المتعايشة، ومن المصالح الضيقة إلى المصلحة العامة والمنفعة المشتركة؛ أي خرج من البراديغما القديمة المؤسسة على دين معين أو ثقافة مخصوصة، ومصالح ضيقة، إلى البراديغما الحديثة التي تحمي الحريات والحقوق، بما في ذلك حرية المعتقد.

وأسستُ مقاربتي على أن المأزق الذي تتخبط فيه الجزائر إنما بسبب نمط حكمها والمضامين الدستورية التي تأسّست عليها، وأن مظاهر الفساد والظلم والتخلف إنما هي بسبب الجهل الذي أطّر التناقضات بين مراكز القوى التي ظل كل همّها اختطاف «الدولة» خدمة لمصالحها وأهوائها. ما هو الحل؟ على النخبة الجزائرية أن تخرج من كهفها، وأن تتساءل ما الذي يحدث في السعودية وبلدان الخليج وفي إيران وتركيا؟ وما هي الأسباب التي جعلت من اليمن بلداً بلا سيادة؟ وكيف انهارت ليبيا؟ ولماذا فشلت ثورات 2011؟

الحل في صياغة أسئلة جديدة من أجل العثور على أجوبة جدلية خلاقة. من هنا يبدأ التغيير، ومن هنا يمكن للنخب أن تتمثل المفاهيم والنظريات المؤسسة للدولة الحديثة، ومن هنا يمكن للنخبة أن تنتج معرفة محايثة للتاريخ ومن ثمة تتحول إلى قوة اقتراحية تسهم في إخراج الجزائر من سيرورة الفشل.

* شاعر وباحث جزائري - من مؤلفاته: «وعيناي دليل عاطل عن الخطوة» (شعر) و«أزمة الخليج في ضوء التاريخ» (بحث)

انعتاق

إسماعيل مهنانة *

بقدر ما يدعو شباب الثورة إلى القطيعة مع كل ممارسات النظام القديم، تتجذّر الثورة في ماضي الشعب لتشحن روحها ووحدتها وفرادتها. لهذا، أنظرُ إلى الثورة في شكلها الجديد، كفرصة تاريخية للتجدد من الداخل، شكلٌ من أشكال اليقظة الجماعية تجاه وضع تاريخي مُحتقن ومتكلّس ويجب كسره، كسر القوالب القديمة التي حنّطنا فيها نظام سياسي غبيّ ومتآكل. أمّا الوعي بالثورة، فهو الأساس الآن لتدبير المساهمة في صناعة التاريخ بما يضمن للجزائر انتماءً صحّياً للعصر. نعرف جميعاً أن الذهنيات لا تزال متخلّفة وأن النظام السياسي الذي عمّر أكثر من نصف قرن، نجح حتى الآن في زرع الكثير من التصوّرات الخاطئة والخطيرة حول الفرد والمجتمع والاختلاف، ولكننا نعرف أيضاً أنّ هذا الحراك فرصتنا التاريخية الوحيدة لإعادة ترميم المفاهيم والممارسات، والمواطنة والحقّ والاختلاف والقانون والمؤسسة... كلّها مفاهيم تمّ اختزالها في مجرّد شعارات سياسوية تدّعيها الأحزاب ولا تظهر في سلوك الفرد والجماعة، والآن حان وقت تفعيلها جدّياً.

ثمّة الكثير من المخاوف المشروعة طبعاً، مخاوف من الارتكاس نحو المقولات الشمولية، ومخاوف من مكائد قوى الحرس القديم في عودته من نافذة مجهولة، ومخاوف من الانجرار نحو سيكولوجية الانتقام خارج القانون. المخاوف يجب تشخيصها بدقّة حتى تصبح تحدّيات المستقبل القريب، ويجب التنبيه إليها بكلّ الوسائل. لا يعوّل الجزائريون اليوم سوى على الاتحاد واليقظة في دفع المخاطر التي تحيق بمصيرهم. لحسن الحظ، ورثنا مؤسسات الدولة في شكلها الأكثر نضوجا منذ الاستقلال، بقي على القوى الحيّة أن تميز في كل مرّة بين المؤسسة والسلوك المنحرف لبعض موظّفيها.

* **فيلسوف وروائي - من مؤلفاته: «العرب ومسألة الاختلاف» (بحث) و«هالوسين» (رواية).**